وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع: التحليل الاقتصادي

من إعداد الطالب **تحت إشـــراف الأستـــاذ**

حفصي بونبعو ياسين **الدكتور: بن ديب عبد الرشيد**

أعضاء لجنة المناقشة:

- د : حمدي باشا رابح..... رئيسا.
- د : بن ديب عبد الرشيد.....مقررا.
- د : لخلف عثمان.....عضوا.
- د : زايد مراد .....عضوا.
- د : معطيب بشير .....عضوا.

2011 – 2010

﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي

الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾

سورة التوبة الآية 60

﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن

لهم والله سميع عليم ﴾ سورة التوبة الآية 103

﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا

الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ سورة البينة الآية 05

﴿ واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة إنا هدنا إليك قال عذابي

أحيب به من أشاء ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون

الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون ﴾ سورة الأعراف الآية 166

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، إليه يرجع الأمر كله وهو خير الحاكمين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

المتواضع سواء من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر أستاذي

المشرف الدكتور بن ديب عبد الرشيد الذي أكن له كل التقدير

والاحترام الذي لم يبخل علي بأي شيء وتفضل بالإشراف على

هذا البحث وتابعه طيلة مراحل إعداده حتى رأى النور.

وادعوا الله تعالى أن يحفظهم ويسدد خطاهم .

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى رفيق الدرب مأوى السكينة زوجي العزيز .

إلى إخوتي وأخواتي، وجميع أصدقائي.

إلى كل من يحمل في قلبه مثقال ذرة من الإيمان.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

مقدمة عامة

تعتبر ظاهرة الفقر من أكبر التحديات العالمية العويصة التي ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الزمن مساحة وعمقا، حيث يوجد على الصعيد العالمي ما يزيد على1.5 مليار من الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم أغلبهم في البلدان النامية، مما جعل الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه في اتساع متزايد، وتكاد أغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات، لاسيما وأن الجهود التي بذلتها بلدان العالم الثالث قصد تحقيق التنمية لم تحقق نتائج ملموسة، مما عمق من تفشي ظاهرة الفقر وتنامي عدد الفقراء، حيث تشير تقارير التنمية البشرية أن ما يزيد على ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع.

وتكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية في البلدان النامية على أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من أهم المعضلات التي تواجه شعوب هذه البلدان التي تتردى أوضاعها يوما بعد يوم بسبب وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود، وانطواء بنيتها الاجتماعية على ميكانيزمات القهر والاستغلال.

وقد زادت حدة هذه الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا لظهور التفاوت الكبير في الدخل سواء بين أفراد المجتمع الواحد أو بين الدول في المجتمع العالمي. فالفقراء يعانون من عدة جوانب، كثرة الأمراض، العزلة، سوء التغذية والجهل بسبب سوء التعليم خاصة سكان الأرياف. إن تزايد اللامساواة والفوارق الاجتماعية أدت إلى ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء، فالعديد من السكان في البلدان النامية لا يستفيدون من أدنى متطلبات الحياة الاجتماعية، كالتغذية الجيدة والتكوين والصحة والسكن، ولا يشتركون في الحياة الاجتماعية، مما زاد من تدهور ظروف الحياة والمزيد من الفقر والفقراء، إن هذه الوضعية دفعت المجتمع الدولي للاهتمام بالفقر ليس كدافع إنساني فقط بل هو واجب اجتماعي في الدرجة الأولى. مما يجعل من ظاهرة الفقر تقفز إلى صدارة الأولويات في برامج الدول والحكومات الطامحة إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع، مما يستدعي البحث العلمي الموضوعي في الأسباب المساهمة في استفحال الظاهرة، ووضع الآليات العملية الكفيلة لاستئصال هذا الورم الخبيث من الجسد الاجتماعي.

وعلاج مشكلة الفقر ليست مجرد حتمية أخلاقية، بل هي مهمة ضرورية للتنمية، وتهيئة البيئة السليمة التي تضمن توفر الفرص لمئات الملايين من بسطاء الحال في استغلال إمكاناتهم، يتطلب تحسين الدخل، وتوزيع الثروة توزيعا عادلا، وقد بذلت محاولات كثيرة في تاريخ الإنسانية لمساعدة

الفقراء ورفع مستواهم الاجتماعي، وتضمنت هذه المساعي والقوانين التي تشدد على حق الفقراء في الحياة.

ومن المعلوم أن التنمية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد والارتقاء بهم إلى مستويات أفضل من خلال القضاء على ظاهرة الفقر، هذا الأخير وإن كان نتاجا لغياب تنمية مستدامة تعمل على توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع مع مراعاة حق الأجيال القادمة.

ولإحداث تنمية مستدامة والقضاء على الفقر، لا بد من تهيئة الظروف الملائمة للعلاج الدائم، من خلال توفير موارد مالية ضمن برامج تخطيطية هادفة، يكون العنصر البشري فيها المحرك الأساسي لدفع عجلة النمو، عن طريق ترشيد الإنفاق العام والخاص.

وتعد الجزائر واحدة من الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة الفقر وتزايد عدد الفقراء، وخاصة بعد الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 وذلك لتدهور أسعار البترول وانخفاض مداخل الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع نسبة البطالة وزيادة أعداد الفقراء والمحرومين، ورغم عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتوفر الجزائر على كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة تستأصل شأفة الفقر، لا تزال نسبة كبيرة من السكان تعاني من الفقر والحرمان.

وتوزعت الأمة الإسلامية الضالة سبيلها، الساقطة في متاهات واسعة ظلماء بين محورين، فمنهم من يستحب اللحاق بركب الحضارة الرأسمالية والبعض الآخر يحلم بإقامة المجتمع الماركسي عبر النضال المستميت، جاهلين أو متجاهلين للنظام الإسلامي الذي وضعه رب العباد رحمة بالإنسان وشفقة عليه، فقد فرضت الزكاة في الإسلام وهي وظيفة مزدوجة فمن ناحية تعتبر نظاما ماليا يعمل على تنظيم حركة الأموال ويحرص على عدالة توزيعها بين مختلف طبقات المجتمع كل حسب حاجته، ومن ناحية أخرى تعتبر الزكاة إطارا أخلاقيا تذوب فيه كل الفوارق الاجتماعية، فالزكاة جزء من النظام المالي والاجتماعي في الإسلام لها من الآثار الحميدة على المجتمع، ما جعلها تحتل مكانة سامية في قلوب المسلمين وضمائرهم، فهي تعتبر الوسيلة الأولى للضمان الاجتماعي في الإسلام، ونظرة سريعة إلى مصارفها كما نص عليها القرآن الكريم، فهي تدل بوضوح إلى الوجه الاجتماعي للزكاة وإلى الأهداف الإنسانية التي تتوخى تحقيقها في المجتمع المسلم.

وباعتبار الجزائر من بين الدول الإسلامية التي تنتمي إلى دول العالم الثالث، والتي عانت ولازالت تعاني من مشكلة الفقر فقد برمجت عدة مشاريع حتى يتم القضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التقليل من حدتها، لذا كان لزاما عليها إنشاء مؤسسات وصناديق الزكاة التي تعتبر رائجة في بعض الدول الإسلامية، كما تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري الذي يعتبر حديث النشأة.

ولعل الإشكالية البحثية التي يقوم على أساسها هذا البحث، بعد ضبط كل المصطلحات المستعملة وتحديدها وتحصيل المادة العلمية المستخدمة، تتحدد هذه الإشكالية بين شقي المعادلة المكونة من الفقر من الناحية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ومدى تفاعلهما في واقع العالم الإسلامي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

إن **الإشكالية العلمية** التي يمكن طرحها لتكون أساس هذا البحث، هي مدى إمكانية مكافحة الفقر اجتماعيا في ظل تطبيق أسس ومبادئ التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية، وما هو دور الزكاة بصفة عامة وصندوق الزكاة الجزائري بصفة خاصة في ذلك.

وفي هذا الشأن لا بد من تسليط الضوء والإجابة على عدة تساؤلات فرعية مكملة للإشكالية العلمية، والتي نبرزها فيما يلي:

- ما مدى اهتمام المجتمع الدولي بظاهرة الفقر وخاصة من الناحية الاجتماعية، وما هي أسباب انتشاره.

- ما هو واقع الفقر على المجتمع الجزائري.

- إلى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة المساهمة في مكافحة الفقر من الناحية الاجتماعية.

- ما مدى اهتمام الإسلام بالفقراء.

- ما هو دور الزكاة بصفة عامة وصناديق ومؤسسات الزكاة بصفة خاصة في مكافحة الفقر اجتماعيا.

- ما مدى حرص المجتمع الجزائري على تطبيق تعاليم الدين الإسلامي وخاصة فرائض الزكاة.

وللإجابة على هذه الإشكالية العلمية المطروحة، في ظل نقص الدراسات العلمية التي تناولت التنمية المستدامة باعتبارها من المفاهيم الحديثة التي يجب علينا كباحثين التعمق في دراستها نظرا لأهميتها إضافة إلى إشكالية المصطلحات الخاصة بها، وكذا صندوق الزكاة الجزائري كونه حديث النشأة، فقد وضعت فرضيات محددة تصب في اتجاه حصر الموضوع والإحاطة به.

فرضيات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على جملة من الفرضيات ونذكر منها:

- الفقر كعامل اجتماعي، استحوذ على اهتمام العالم كله خاصة في السنوات الأخيرة ويعود انتشاره إلى عدة أسباب.
- الانتشار السريع للفقر خاصة في الدول المتخلفة ومنها الجزائر.
- التنمية المستدامة تهتم بالعنصر البشري، وتوزيع الثروة توزيعا عادلا ومحاولة القضاء على كل الأسباب التي تؤدي إلى الفقر.
- الاهتمام بالفقراء يعتبر من السمات الأساسية للدين الإسلامي.
- الزكاة من قواعد الإسلام التي تهتم بالفقراء.
- صناديق ومؤسسات الزكاة من بين المشاريع والبرامج التي وضعتها الدول الإسلامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة للقضاء أو التقليل من ظاهرة الفقر.
- حرص المجتمع الجزائري على تطبيق كل ما هو في الشريعة الإسلامية كفرائض الزكاة.

أهمية الموضوع:

لقد استحوذ موضوع الفقر اهتمام العالم كله، سواء الدول الفقيرة أو الغنية، دفع بالمجتمع الدولي للاهتمام به. لذا نبرز أهمية دراسة هذا الموضوع فيما يلي :

- أهمية موضوع الفقر باعتباره محل اهتمام العالم كله، كون الفقر من أهم المشاكل الاجتماعية.
- التنمية المستدامة تهتم بالجانب الاجتماعي للبشر وخاصة مكافحة الفقر، فهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات بين المجتمع .
- السعي لإيجاد نظام مالي لمكافحة الفقر وتحقيق الرخاء والتلاحم والتكافل الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

- الكشف عن ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة اجتماعية تواجه مسار التنمية في العالم.
- مدى مساهمة تحقيق التنمية المستدامة في مكافحة الفقر.

– مدى إمكانية تطبيق السياسة المالية والنقدية في إطار الشريعة الإسلامية للقضاء أو التقليل من حدة الفقر والمساهمة في التنمية البشرية.

مبررات الدراسة:

الدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع يمكن حصرها فيما يلي:

– تزايد حدة الفقر في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

– الاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بظاهرة الفقر، خاصة في السنوات الأخيرة والدعوة إلى إيجاد حلول سريعة للقضاء أو التقليل منه.

– الدور الكبير الذي يلعبه الاهتمام بالتنمية المستدامة لمكافحة الفقر.

– عدم التطرق الواسع من الباحثين للاقتصاد المالي الإسلامي من الجانب الاجتماعي.

– الدور الكبير الذي تستطيع أن تلعبه الزكاة في الحياة الاجتماعية من تكافل، تضامن بين أفراد المجتمع وبالتالي القضاء على الفقر، إذ أنها من روائع الإسلام بل من معجزاته.

– المساعدة على تحليل قضايا الإسلام وخاصة الاجتماعية.

منهج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات البحث فهو منهج يعتمد عليه الباحث للحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي للمجتمع وتساهم في تحليل ظواهره والوصف الدقيق الذي نحصل عليه باعتباره اللبنة الأساسية التي يبنى عليها كل بحث يصبو إلى ما هو أبعد من مجرد الوصف. حيث لا يقف على وصف الظاهرة فقط، بل يعطي خصائص هذه الظاهرة فهي تقوم بجميع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها، فهي بذلك لا تقف عند جميع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيف الحقائق والبيانات وتحليلها، ثم استخلاص النتائج وتعميمها.

صعوبات الدراسة:

تعرضت أثناء دراسة هذا الموضوع إلى جملة من الصعوبات والمتمثلة فيما يلي:

– إشكالية المصطلحات الخاصة بالتنمية المستدامة.

– تحفظ الإدارة في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الكشف عن التقارير والسجلات والإحصائيات الرسمية لصندوق الزكاة.

– التعاون المحدود للمسئولين عن صندوق الزكاة الجزائري في الإجابة عن كافة الأسئلة.

– قلة المراجع المتعلقة بصندوق الزكاة الجزائري، كونه حديث النشأة.

أقسام الدراسة

حتى نستطيع الوصول إلى الأهداف التي يتوخاها التحليل في هذه الدراسة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، قمنا بدراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مقدمة عامة وأربعة فصول وخاتمة.

1- المقدمة: والتي مهدنا فيها لموضوعنا.

2- الفصل الأول: والذي كان عنوانه الإطار النظري لظاهرة الفقر، والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الفقر من خلال تعريفه، ومنظوره من الديانات، كما تطرقنا إلى خطوط الفقر ومؤشرات قياسه، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى التوزيع الجغرافي للفقر وأسباب انتشاره وهذا لمعرفة المناطق الأكثر تضررا من هذه الظاهرة، وماهي الأسباب التي أدت إلى انتشاره فيه، أما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل، فقد قمنا بتحليل الفقر في الجزائر، بذكر أسبابه والآثار المترتبة عنه على المجتمع الجزائري.

3- الفصل الثاني: والذي يتناول التنمية المستدامة كسبيل لدعم مكافحة الفقر اجتماعيا، وذلك بذكر بعض عموميات حول التنمية المستدامة والتحديات المفروضة عليها، كما تطرقنا إلى التنمية المستدامة في العالم العربي والإسلامي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

4- الفصل الثالث: فقد خصصناه لدراسة فقه الزكاة، والذي يتناول الجانب الشرعي للزكاة، وذلك من خلال تقديم مفاهيم عامة حول الزكاة، كما تم ذكر آثارها على المجتمع، سواء على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، ودورها في حركة النقود والمال.

5- الفصل الرابع والأخير: وهو الفصل التطبيقي للبحث، حيث تطرقنا إلى بعض النماذج للدول الإسلامية الرائجة في مجال جمع الزكاة، ثم ذكر مراحل نشأة صندوق الزكاة الجزائري، ودوره في مكافحة الفقر مع ذكر الإحصائيات المتعلقة بعملية الجمع والتوزيع.

6- الخاتمة: وهي ما اختتمنا بها الدراسة بعرض ما توصلنا إليه من نتائج وسرد ما رأيناه مهما من توصيات.

إضافة إلى ذكر الملاحق العلمية المتعلقة بالدراسة، وبعض الجداول والإحصائيات، وفي الأخير تم وضع الفهرس العام لهذه الدراسة المتواضعة.

الفصل الاول:الاطار النظري لظاهرة الفقر

تمهيد

الفقر مشكلة من المشكلات العالمية العويصة التي ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الزمن مساحة وعمقا في معظم بلدان العالم، ففي الدول المتقدمة عند ظهور أزمات اقتصادية حادة، والدول النامية الذي نجده فيها في معظم الأحيان، خاصة في الدول الإفريقية والأسيوية ودول أمريكا اللاتينية، وبعض الدول العربية نتيجة لانهيار أسعار المحروقات والمواد الأولية الموجهة للتصدير من قبل هذه الدول. مما يجعل الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه في اتساع متزايد، وتكاد أغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في العصر الراهن، لاسيما وأن الجهود التي بذلتها بلدان العالم الثالث قصد تحقيق التنمية لم تحقق نتائج ملموسة، مما عمق من تفشي هذه الظاهرة وتنامي عدد الفقراء، حيث تشير تقارير التنمية البشرية أن ما يزيد على ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع. وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تعاني من مشكلة تنامي عدد الفقراء على الرغم من توفرها على كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة للحد من الفقر، مما يجعل من هذه الظاهرة تحتل صدارة الأولويات في برامج الدول والحكومات الطامحة إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع.

فقد احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة داخل البحث العلمي، وكانت أغلب اهتمامات الباحثين على تعريف هذه الظاهرة ومعرفة أسباب انتشارها، والمشاكل المترتبة عنها، وخاصة المشاكل الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى كل من ماهية الفقر، حدود ومؤشرات قياسه، التوزيع الجغرافي وأسباب انتشاره على المستويين الدولي وفي الجزائر، كما نتطرق إلى انعكاسات الفقر على الشعب الجزائري.

المبحث الأول: ماهية الفقر

إن دراسة الفقر كظاهرة اجتماعية، ذات تأثير كبير على حياة ونشاط الفرد والمجتمع، وتأثيرها المتزايد لانتشارها السريع وتسببها في العديد من الآفات الاجتماعية، مما جعل أغلب الباحثين والمفكرين وحتى السياسيين والمسئولين يتطرقون لدراسة هذه الظاهرة .

المطلب الأول: تعريف الفقر

إن أي تشخيص للفقر لا بد أن يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة، ألا وهي الدخل النشاط الاجتماعي والاقتصادي، لذا فقد تعددت وتنوعت المفاهيم المتناولة والمفسرة لظاهرة الفقر.

1- تعريف روبرت مكنمار " Robert maknamar "

الرئيس السابق للبنك الدولي وهو يركز على المؤشرات الاجتماعية على وجود الفقر، وقد قدم تعريفا للفقر " على أنه تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة ".[1]

2- تعريف الدكتور حمدي عبد العظيم

" الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو الشعوب. ويعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه، أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجاته وبعبارة أخرى هو الفرد أو الشعب الذي يعيش عند مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يعتبره بعض الاقتصاديين الكلاسيك مستوى حديا إذا تجاوزه الفرد أو الشعب أحس بيسر الحياة، وبدأ يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية ".[2]

" الفقر معناه أن الفرد لا يمتلك شيئا أما الشعوب الفقيرة هي التي يكون أغلبية مواطنيها من المعدمين وذلك تمييزا لهم عن أولئك الأغنياء الذين يمتلكون معظم وسائل الإنتاج " ، ويرتبط هذا التعريف بالفكر السائد إبان العصر الإقطاعي حينما كان المجتمع ينقسم إلى ملاك ومعدومين، فالملاك يملكون المال والنقود، والفقراء لا يملكون شيئا وهم خدمة الأشراف والنبلاء وملاك الأراضي. وينظر إلى الملكية المصدر الوحيد للدخل ومن ثم فإن الذي لا يمتلك شيئا لا يتوفر له دخلا يعيش عليه.[3]

---

[1] –ألن درننج: الفقر والبيئة، الحد من دوامة الفقر، ترجمة محمد صابر، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 1991، ص 10.

[2] – حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995، ص 10.

[3] – حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نفس المرجع، ص 11.

" يعرف الفقر على أنه عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية نتيجة عدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج والحصول على عائد، ونتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة "[1].

3- تعريف محي محمد مسعد

" الفقر مشتق من فقر ضد استغنى، وأفقره ضد أغناه، وافتقر فقر، وافتقر إليه أي احتاج إليه، وجمع الفقر فقراء، ومنه فإن الفقر ضد الغنى، أي أن يصبح الإنسان محتاجا أو ليس له ما يكفيه " [2]

4- تعريف البنك الدولي

تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 1990 يعرف الفقر " بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة " [3]. إلا أن الاهتمامات المتواصلة للبنك الدولي حول الفقر منذ مطلع التسعينات، أعطى تعريفا للفقر " وهم الأشخاص الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل، ففي تقديراته لسنة 1996 أكثر من 3 مليارات في العالم تعاني الفقر، ففي كل سنة يموت 8 ملايين طفل نتيجة الأمراض، كما يصاب 50 مليون طفل بعجز عقلي أو بدني بسبب سوء التغذية، و 130 مليون طفل يحرمون من الدراسة، و 260 مليون طفل يعانون من فقر الدم ".[4]

كما حدد البنك الدولي للتنمية في تقريره لسنة 1994 تصورا واضحا لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية، وذلك إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض، ويبرز التقرير مجموعة مؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية، من ذلك مثلا أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة بينما لا تتعدى الخمسين سنة في إفريقيا جنوب الصحراء. وأن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 في الألف في جنوب آسيا، فإنها لا تتعدى 10 في الألف في السويد. وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم. والجدير بالملاحظة أن أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على شريحتي النساء والأطفال، وبخاصة الإناث منهم.[5]

---

[1] – حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نفس المرجع، ص 15.

[2] – محي محمد مسعد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 141.

[3] – البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم، الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990، ص 41.

[4] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: حقوق الإنسان والفقر المدقع، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 55، 1998.

[5] – اسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، النزهة الجديدة، القاهرة، 2003، ص 18.

5- تعريف الأمم المتحدة

" الفقر هو عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة على تحقيق أقل قدر من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، وقد تم استنتاج الفقر على أنه قصور القدرة الإنسانية "[1] . وقد عرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1998، على أنه الجوع، الافتقار إلى المأوى، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة، الفقر هو الأمية، وليس له القدرة على الذهاب للتعلم، وعدم القدرة على التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل والخوف من المستقبل والعيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية " [2]

6- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

" الفقر هو عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة، وتظم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض "[3]

7- تعريف مكتب العمل الدولي

" الفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة، وكابوس للأفراد، يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية، وقصر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، والتبكير بالإنجاب، وسوء الصحة والوفاة المبكرة، والفقر يشكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة ".[4]

8- تقرير التنمية عن العالم لعام 1980

" عرف الفقر بتشخيصه من خلال سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون أدنى من مستلزمات العيش اللائق أو المعقول".[5]

---

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ، المجلد 1، 1996، ص 13.

[2] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ص 41.

[3] – سالم توفيق النجفي: أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 42.

[4] – مكتب العمل الدولي: تقرير المدير العام للخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط 1، 2003، ص 1.

[5] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 42.

المطلب الثاني: الفقر من منظور الديانات

إذا رجعنا إلى القرآن الكريم وما قاله الله تعالى في حق الأنبياء والرسل، فنجد أن كلهم اهتموا بظاهرة الفقر، فقال تعالى عن إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام ﴿ **وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين** ﴾ [1]، ويتحدث الله تعالى عن النبي إسماعيل عليه السلام قائلا ﴿ **واذكر في الكتاب إسماعيل، إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا * وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضيا** ﴾ [2]، كما يتحدث الله تعالى عن ميثاقه لبني إسرائيل فيقول ﴿ **وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين، وقولوا للناس حسنا، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة** ﴾ [3]، وقال أيضا ﴿ **ولقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا، وقال الله أني معكم، لئن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وآمنتم برسلي وعزرتموهم وأقرضتم الله قرضا حسنا لأكفرن عنكم سيئاتكم ولأدخلنكم جنات تجري من تحتها الأنهار، فمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل** ﴾ [4]، وقال على لسان عيسى بن مريم عليه السلام في المهد ﴿ **وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا** ﴾ [5]، وقال وقال تعالى في أهل الكتاب عامة ﴿ **وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، وذلك دين القيمة** ﴾ [6]

لذا فقد اهتمت كل الديانات عبر التاريخ بظاهرة الفقر، فقد عرف الإنسان الفقر والحرمان من أزمنة قديمة، وعرف التاريخ الفقراء والمحرومين من عهود سحيقة لذا فإن العديد من الأديان تنظر إلى الفقر من عدة نواحي، والواقع أن الأديان كلها حتى الوضعية منها التي لم تعرف لها صلة بكتاب سماوي، لم تغفل هذا الجانب الإنساني والاجتماعي.

1- الفقر في الديانة اليهودية

لقد أقرت الديانة اليهودية أن الفقر ظاهرة طبيعية وسنة كونية، أوجدها الله تعالى، فلا يمكن القضاء عليها وقد بينت النقاط التالية:

- الله مالك السموات والأرض وما بينهما.

---

[1] – سورة الأنبياء: الآية 73.

[2] – سورة مريم: الآيتان 54، 55.

[3] – سورة البقرة: الآية 83.

[4] – سورة المائدة: الآية 12.

[5] – سورة مريم: الآية 31.

[6] – سورة البينة: الآية 5.

- الفقر والغنى بيد الله وحده.
- العمل الجاد والمثابرة يؤدي إلى الكفاية، والبطالة والخمول يؤدي إلى الفقر.
- ترغيب المنفقين على الفقراء بالستر، وترهيب المعرضين عنهم باللعنات.
- الفقير المستقيم خير من الغني الظالم.

إلا أن نظرة اليهود إلى الفقراء في العصور القديمة والحديثة بعد تزوير التوراة لا يوجد فيها ما يستدعيهم إلى العطاء لهم والإحسان إليهم، لأن التوراة المزيفة ليس فيها أي إشارة لليوم الآخر أو البعث أو الحساب بشكل واضح، وما ورد في التلمود حول دخول الجنة والنار يغلب عليه الغموض وعدم التناسق فيما بين أجزائه، إلا أنه يتبين فيما سبق أن كل ما ذكر فهي نصائح ومواعظ دون التزام عن طرق الثواب والعقاب الدنيوي أو الأخروي.[1]

2 – الفقر في الديانة المسيحية

لقد ركزت المسيحية على الفقر من الجانب الاجتماعي كما في الديانة اليهودية، فقد اتخذت أسلوب الوصايا والمواعظ والتربية الأخلاقية استشارة للمشاعر الإنسانية، دون أن تضع إجراءات أو قوانين تلزم الأغنياء بكفاية حاجة إخوانهم الفقراء، بل دعت الفقراء إلى التقشف والزهد.

لكن تزوير تعاليم الديانة المسيحية حال دون وصول تعاليمها إلى العصور الحديثة، ونتيجة لهذه التعاليم اعتبر ماركس وانجلز أن المسيحية أباحت الرق في العالم الحديث، ونظمت العبودية في العصور الوسطى، وأنها مستعدة للدفاع عن ظلم الطبقات العاملة في العصر الحديث، وأن تعاليم المسيحية لا تعارض وجود طبقة حاكمة ظالمة، دون أن تقدم للجماهير سوى الأمل أن يتحول الحكام للخير، لذا فإن ماركس وانجلز بررا أن الكنيسة فشلت في علاج المشكل الاجتماعي والاقتصادي، وأنها اضطرت إلى أن تتملق الرأسماليين والدكتاتوريين وأنها كانت دائما في خدمة الأقوى، وقد كان هذا الشعور من ماركس وانجلز ضد الكنيسة من الأسباب التي دفعتهما لمحاولة هدم الدين في نظريتها الاقتصادية.[2]

3 – الفقر في الإسلام

عناية الإسلام بالفقر، ورعاية الفقراء وذوي الحاجات لم يسبق لها نظير في ديانة سماوية، ولا في شريعة وضعية سواء ما يتعلق بجانب التربية والتوجيه، وما يتعلق بجانب التشريع والتنظيم، وما يتعلق بجانب التطبيق والتنفيذ، فقد حث الإسلام الأغنياء بالعطاء للفقراء ومساعدتهم، وأن إهمال حق

[1] – محمد عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، ط 2، القاهرة، 1986، ص 54.

[2] – محمد عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 56.

المساكين من أسباب دخول النار لقوله تعالى ﴿ **كل نفس بما كسبت رهينة * إلا أصحاب اليمين * في جنات يتساءلون عن المجرمين * ما سلككم في سقر* قالوا لم نكن من المصلين * ولم نك نطعم المسكين * وكنا نخوض مع الخائضين * وكنا نكذب بيوم الدين**﴾ [1] وقوله تعالى ﴿ **إنه كان لا يؤمن بالله العظيم * ولا يحض على طعام المسكين**﴾[2].

ويضن البعض أن الإسلام يحبذ الفقر ويدعوا إليه ويثيب على البؤس والحاجة ويكره الغنى والثروة وجمع المال، ولكن العكس من هذا فإن الإسلام يمقت الفقر ويقاوم الحالات التي تسوق الإنسان إلى المسكنة والذل والمهانة من جراء الحاجة، ولا يحزن الفقير على ما به من ضيق وليعلم أن ما ينتظره في الدار الآخرة خير، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " **يدخل الفقراء الجنة قبل أغنيائهم بخمس مائة سنة** " [3]، وقال صلى الله عليه وسلم " **رب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه به لو أقسم على الله لأبره** " [4] ، لذا فإن الدين الإسلامي غرس في روح المسلم أن للقريب والمحتاج والفقير حقه المحتوم في ماله يجب عليه أداؤه وجوبا، وليس مجرد صدقة تطوعية يدفعها إن شاء ويتركها متى شاء.[5]

المطلب الثالث: خطوط الفقر ومؤشرات قياسه

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية تعرف امتدادا متواصلا، وهو مشكلة اجتماعية واقتصادية ذات تأثير كبير على الفرد والمجتمع، لهذا اتخذت وسائل علمية كثيرة لتحديد نسب الفقر وقياسه .

1- خطوط الفقر

الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر، من الأساليب الأوسع استخداما من طرف البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية، وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم، إلا أن المشكلة التي يواجهها اعتماد أسلوب خط الفقر لأغراض المقارنات يتمثل باختلاف الأسعار ونماذج الاستهلاك بين الريف والحضر، مما يتطلب وضع مؤشر لتكاليف المعيشة على مستوى الإقليم، وتعديل المداخل أو نفقات الاستهلاك عند الاعتماد على مؤشر الفقر. ومن جانب آخر فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية

---

[1] – سورة المدثر: الآيات من 38 إلى46.

[2] – سورة الحاقة: الآيتين 33 و 34.

[3] – حديث: رواه أحمد والترمذي وابن ماجة.

[4] – حديث: رواه مسلم .

[5] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، دار رحاب الجزائر، الجزائر، ج 1، 1988، ص 72.

أو الاجتماعية، قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الاعتماد على خط الفقر المحدد من قبل إحداث هذه التغييرات، مما يتطلب إجراء التعديلات اللازمة في خط الفقر. وعليه فإن إحدى طرق قياس الفقر تتمثل في تحديد عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان، إلا أن وجود أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع.[1]

1-1- **خط الفقر:** يعرف على أنه الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيرا إذا هبط عنه، ويعرف كذلك على أنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة.

1-2 - **خط الفقر المطلق:** والمقصود منه " تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل. كما يمثل خط الفقر المطلق كلفة تغطية تلك الحاجات سواء للفرد أو الأسرة وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.[2]

ويعرف كذلك بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية والغير الغذائية.

1-3- **خط الفقر المدقع:** والمقصود منه " هو تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، ويمثل خط الفقر المدقع كلفة تغطية الحاجات الغذائية، سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة.[3]

كما يعرف خط الفقر المدقع بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، أو كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، وبمعدل يومي يقدر بـ 2250 سعرة حرارية لكل فرد [4].

1-4- خط الفقر النسبي: يحدد وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 10 بالمائة من السكان الأدنى دخلا، وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت إلى آخر.

---

[1] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 49.

[2] – أنطوان حداد: الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة، دون سنة نشر، ص 14.

[3] – أنطوان حداد: الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص 14.

[4] – سالم توفيق النجفي ، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 50.

1-5- خط الفقر القومي: يحدد بمقدار الحاجات اللازمة من المواد الغذائية الأساسية والمعدلة في إطار معيار القوة الشرائية والذي يعد معيار مقارنة بين الدول المختلفة.

1-6- خط الفقر الثابت: هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد أو دولارين في اليوم، وأن تدني مستوى الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر. إن هذا المقياس استخدمه البنك الدولي، إلا أنه غالبا ما لا يأخذ في اعتباره الجنس أو العمر أو الظرف في المجتمع.

1-7- خط فقر الغذاء: لتحديد خط فقر الغذاء يوجد طرق متعددة نحاول أن نقدم أهمها:[1]

1-7-1- خط فقر الغذاء الأقل كلفة: حيث يتم بالاعتماد على سلة من العناصر الغذائية التي تنسجم مع الأذواق السائدة، وبالشكل الذي تعطي أقل سعرة حرارية وبأقل كلفة، بالاعتماد على الأسعار السائدة ليتم تحديد كلفة السلعة الغذائية التي يستند إليها تحديد خط الفقر.

ومن إيجابيات هذه الطريقة تتمثل في كونها لا تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك العائلة، أما نقطة الضعف، فتتمثل في أن الأفراد ربما لا يستهلكون أقل، بل أكثر من السعرات الحرارية المتعاقد عليها في إطار خط فقر الغذاء، بالرغم من امتلاكهم مستوى من الدخل مساويا الحد الأدنى لكلفة الغذاء الذي يمثله خط الفقر، فضلا على أن سلة الغذاء المحددة قد لا تنسجم مع الرغبات أو العادات الحقيقية لغذاء المستهلكين.

1-7-2- خط فقر الغذاء على أساس النفقات: يعتمد اعتمادا رئيسيا على اختيار نماذج الاستهلاك الحقيقي لبعض أجزاء المجتمع، من خلال جمع البيانات عن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد الواحد بالغرام، مع إهمال السلم الأدنى للتوزيع، وعندما يتم تحويل الوحدات المستهلكة إلى سعرات حرارية ليتم تحديد إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة، التي يجب أن تتجانس مع الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية المحددة، ومن ثم يتم تحديد خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات .

وإن ما يميز هذه الطريقة أن اختيار السلع للحصول على أدنى الاحتياجات من السعرات الحرارية قد تكون متوازنة من ناحية طاقة السعرات الحرارية التي قد يحتاج إليها الفرد، فضلا عن كونها تقدم غذاء أكثر توازنا. أما مساوئ هذه الطريقة، فتتمثل بكونها لم تحقق حصرا لجميع السلع من المواد الغذائية، ولا تقدم مستويات كافية من بعض المواد الغذائية، التي قد لا تكون متوازنة، فضلا عن أنها تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك الغذاء بين العوامل، الأمر الذي لا يقيس نفقات الغذاء وحدها، بل يقيس الكميات المستهلكة أيضا، كما أنها تتجاهل الإنتاج المنزلي الذي قد ينتج في المناطق الريفية،

[1] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص، 53.

لذلك يتطلب تسعير هذه المنتجات لتضاف إلى المنتجات الغذائية في السوق. أما النفقات الغير غذائية فتتم بواسطة الاختيار المباشر للفقرات الغير غذائية، فضلا عن تسعيرة تلك الفقرات التي تتم إضافتها إلى المجموع الكلي لمبلغ الإنفاق المحدد لخط الفقر الغذائي للحصول على خط الفقر النهائي، إلا أن السلبية التي تحتويها هذه الطريقة، هي عدم توافر معيار موضوعي لاختيار المتطلبات الدنيا الغير غذائية، فضلا عن كيفية تحديد الفقرات الغير الغذائية الضرورية لأدنى معيار للعيش .

أما الطريقة الأخرى المستخدمة لإدخال العنصر الغير غذائي في خط الفقر، فقد حاولت أن تتجنب الاختيار المباشر لفقرات أو عناصر محددة في إطار أدنى للنفقات الغير غذائية، وبدلا من ذلك يتم رفع خط فقر الغذاء بمعامل ما للسماح بشراء بعض العناصر الأساسية الغير غذائية للوصول إلى خط الفقر النهائي.

2- مؤشرات قياس الفقر

دفع العديد من المهتمين بتقييم أوضاع الفقر وما يتمخض عنه من استراتيجيات باتجاه خفض الفقر، محاولة وضع مقاييس متعددة وبديلة بالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية لمفاهيمه المختلفة، لذا نذكر مؤشرات قياس الفقر، والتي تتمثل فيما يلي:

2-1- مؤشرات الدخل

استخدام مؤشرات الدخل، سواء كانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، أو كانت على مستوى الفرد أو الأسرة، بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن قدرتها للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية التي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الأسرة دون خط الفقر أو فوقه، فضلا عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد، واختلاف مستوى الرفاهية فيما بينها والاقتصاديات الأخرى، إلا أن استخدام هذه المؤشرات تكتنفه بعض المشاكل والصعوبات، التي يتمثل أهمها بافتراض التوزيع العادل للدخل أو الناتج في الاقتصاد، في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفة. أما الاعتماد على توزيع الدخل على مستوى الأسرة، فإنه أيضا يواجه مشاكل نظرية وعملية لتباين الأسر في حجمها وتركيبها من ناحية العمر والجنس، مما قد ينعكس بشكل سلبي أو إيجابي على مستوى الإنفاق.

وتتمثل المشكلة الثانية التي تتضمنها مؤشرات الدخل، بتحويل قيمتها إلى العملات الأجنبية، كونها لا تأخذ في الحسبان معيار القوة الشرائية، لتوضيح الاختلاف بين القوة الشرائية للعملات الأجنبية لشراء سلع محددة من الأسواق المحلية، في حين يتمثل الجانب الآخر القصور الذي يتضمنه اعتماد مؤشر الدخل لقياس معدل الفقر، بكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على

الإنفاق، باعتبار أن مؤشر الفقر يهمل في اعتباراته الدخل أو الاستهلاك غير المباشر، والمتحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الأسعار، فضلا عن قدرة الأفراد على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر، من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض، مما يمكن أن يساهم في رفع مستوى المعيشة، فضلا عن كون مؤشرات الدخل تعبر عن البعد الاستهلاكي للفقر، وليس عن الأبعاد الأخرى، كالضمان ضد البطالة والمرض وحرية التعبير والاختيار.[1]

2-2- مؤشرات التنمية البشرية

إن الاعتماد على الدخل الصافي بوصفه خطوة أولى لقياس مستوى الفقر يدفعنا إلى الانتقال نحو الأسلوب الاجتماعي، المتمثل بمؤشرات التنمية البشرية.[2]

2-2-1 دليل التنمية البشرية: يقيس متوسط الانجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد، مكون من توليفة من المؤشرات الاجتماعية كطول العمر، المعرفة ومعيار مستوى المعيشة اللائق، والمشاركة أو الاستبعاد.

2-2-2 دليل التنمية حسب الجنس البشري: يمثل دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس مقياسا مركبا يعكس أوجه انعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية، باعتباره يقيس الأبعاد والمتغيرات نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، ولكن مع مراعاة انعدام المساواة من حيث الانجاز بين الرجل والمرأة.

2-2-3- دليل الفقر البشري: وهو ينقسم إلى قسمين الفقر البشري للدول النامية، والفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2-2-3-1- دليل الفقر البشري للدول النامية: والذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يضم النسبة المؤوية للأميين البالغين والنسبة المؤوية للأفراد المعرضين للوفاة تحت سن الأربعين، والافتقار إلى ظروف معيشة لائقة على الصعيد الاقتصادي بوجه عام، ويمثل بمؤشر فرعي مركب يضم ثلاث متغيرات، النسبة المؤوية للأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية والنسبة المؤوية للأطفال دون سن خمس سنوات الذين يعانون من نقص في الوزن.

[1] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 48.

[2] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 55.

وبالتالي دليل الفقر البشري هدفه يتمثل في قياس تخلف دولة معينة في ثلاث جوانب أساسية وهي:

2-2-3-1-1- مدة الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، وذلك اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين.

2-2-3-1-2- التمدرس وتلقي المعارف: وتتمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال، وذلك اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.

2-2-3-1-3- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيعة: وتقيس نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة، وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، ونسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية.[1]

2-2-3-2- دليل الفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ويهدف هذا الدليل إلى قياس تخلف دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أربع جوانب أساسية:

2-2-3-2-1- مدة الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، وذلك اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الستين.

2-2-3-2-2- التمدرس وتلقي المعارف: وتتمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال، وذلك اعتمادا على معدل الأمية للأعمار المتراوحة من 15 إلى 60 سنة.

2-2-3-2-3- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيعة: وتقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي.

2-2-3-2-4- البطالة: وتقاس بمعدل البطالة للأمد البعيد، على الأقل سنة.

إن اعتماد خط الفقر لتمييز الفقراء من غير الفقراء ساعد في استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر بالاعتماد على خطوط الفقر.[2]

2-3- **نسبة الفقر:** تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقر، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى الأسرة.

---

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2003، ص 340.

[2] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 50.

والجدير بالذكر أن عدد الفقراء غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كذلك فإن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة.[1]

2-4- فجوة الفقر: تمثل حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين مداخيل الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى الفقر المحدد، أو بعبارة أخرى فإن فجوة الفقر تمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر.

2-5- شدة الفقر: يقيس التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه بوصفها تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوة الفقر النسبية للفقراء كافة.

[1] - الفارس عبد الرزاق: الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 29.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للفقر وأسباب انتشاره

من خلال التحاليل والأرقام الإحصائية والتفاوت المعيشي على مستوى دول العالم، حيث تشير الأرقام المذهلة التي يقدمها الإحصائيين والدوائر الرسمية، إلى التزايد المطرد في عـــدد المحـــرومين والفقراء.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للفقر

ثمة عدة دراسات ميدانية حاولت توزيع خريطة الفقر والحرمان جغرافيا، وتتبع ظهـــوره ثـــم تطورت تاريخيا لكننا سنقتصر على ما يلي:

1- الفقر على المستوى العالمي

من خلال التحاليل والأرقام الإحصائية والتفاوت المعيشي على مستوى دول العالم، حيث تشير الأرقام المذهلة التي يقدمها الإحصائيين والدوائر الرسمية، إلى التزايد المطرد في عـــدد المحـــرومين والفقراء، وبخاصة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، حيث يزيد عددهم عن المليار شخص، في حين يزيد عدد السكان الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي على 1.7 مليار نسمة، أما الذين يعانون الحصول على المياه الصالحة للشرب فيزيد عددهم عـــن المليـــار ويتعرضون لمآسي تلوث الهواء، وحوالي 1.3 مليار يعانون الحرمان، فالفقر في تزايد مستمر راجـــع للتزايد المخيف في أعداد سكان العالم والذي يزيد بما يعادل 90 مليون نسمة كل عام. وفي هذا السياق ذكر معهد " خبز من أجل العالم " في تقريره السنوي أنه يوجد في العالم حوالي 800 مليون شـــخص يعانون الجوع. وذكر التقرير أنه في السبعينات كان عدد المعانين من سوء التغذية في العالم حـــوالي 959 مليون شخص، كما ذكر التقرير أنه في الخمسينات من القرن الماضـــي راح ضـــحية الجـــوع والأوضاع الصحية السيئة حوالي 400 مليون شخص حول العالم، مشيرا إلى أن هذا الرقم أكبر بثلاث مرات من عدد ضحايا حروب القرن العشرين بأكمله.[1]

وفي سنة 1995 قدر عدد المعدومين في العالم مليار و 180 مليـــون نســـمة، أغلـــبهم مـــن الأسيويين وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط، وإذا رفعنا الفقير من 1 دولار إلى 3 دولار في اليوم، نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك في 57 دولة وفقا لبيانات تقرير التنميـــة للعـــالم ســـنة 1997، وهي تضم نسبة 63 % من إجمالي سكان المعمورة، فيما عدا ثلاث بلدان أوروبية لا يتجاوز

[1] – إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 64.

سكانها 10 ملايين نسمة هي مولدوفا ومقدونيا وألبانيا، ودول عربية كبيرة كاليمن وموريتانيا والسودان ومصر.[1]

ومن ناحية أخرى أفاد تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاربي، أن أكثر من 36 % من سكان بلدان هذه المنطقة يعيشون في الفقر، فضلا عن تردي أوضاع الفقراء وتزايدهم بوتيرة عالية في كل من إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ولقد ارتبط هذا التزايد بانتشار ظاهرة الجوع ووفاة الأطفال في كثير من البلدان النامية بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية.

وفضلا عن ذلك تشير تقارير المنظمات الدولية إلى توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين عاما، في حين لا تتعدى الخمسين في إفريقيا، كما أن نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنوات تصل إلى حوالي 170 في الألف في دول جنوب آسيا، بينما لا تتعدى 10 في الألف في السويد. وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم، وما زالت المرأة أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر والضغوط الاجتماعية القاسية، وهناك شواهد كمية حديثة تشير إلى أن حوالي 60 % من فقراء العالم هم من النساء كما أن عدد اللائي يقمن بالإنفاق على أسرهن في تزايد مستمر، وقد وصل في بعض البلدان إلى الثلث. ومما يزيد المشكلة تعقيدا في البلدان النامية هو الزيادة السكانية السريعة وهدر الإمكانيات المتاحة وتنامي عدد الفقراء والمحرومين، وقد أكد تقرير معهد " خبز من أجل العالم " أنه يوجد في الولايات المتحدة حوالي 31 مليون شخص يعانون الجوع. وجاء في التقرير أن " برنامج الجوع 2000 " الذي أنجزه المعهد مؤخرا أظهر أن نسبة الجائعين ضمن العائلات في الولايات المتحدة بلغت 3.6 % ، فيما بلغت نسبة العائلات التي تعيش على حافة الجوع 10.2 %.[2]

وتشير بعض التقارير الدولية إلى بعض الإحصائيات في البلدان النامية ما يلي :

- حوالي 800 مليون نسمة لا يحصلون على القدر الكافي من الغذاء للعيش طبيعيا وصحيا.
- حوالي 850 مليون نسمة هم من المعدومين.
- حوالي 36 مليون نسمة يحملون فيروس نقص المناعة.
- 11 مليون طفل يموتون دون سن الخامسة كل عام، جراء أمراض يمكن الوقاية منها.[3]

ومما تم ذكره سنوضح ما يلي:

جدول رقم (01): يوضح التوزيع الجغرافي للفقراء في العالم

---

[1] – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط: معهد التخطيط القومي، مصر، القاهرة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2003، ص 13.

[2] – اسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 66.

[3] – مؤتمر القمة العالمية للتنمية بجوهانسبورغ: الصفحة الرئيسية.

المنطقة	أعداد ونسب السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (الوحدة مليون نسمة)									
	1987		1990		1993		1996		1998	
	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %
شرق آسيا والمحيط الهادي	417.5	26.6	452.4	27.6	431.9	25.2	265.1	14.9	278.3	15.3
أوروبا وآسيا الوسطى	1.1	0.2	7.1	1.6	18.3	4	23.8	5.1	24	5.1
أمريكا اللاتينية	63.7	15.3	73.8	16.6	70.8	15.3	76	15.6	78.2	15.6
جنوب إفريقيا	474.4	44.9	495.1	44	505.1	42.4	531.7	42.3	522	40
شبه الصحراء الإفريقية	217.2	46.6	242.3	47.7	273.3	49.7	289	48.5	290.9	46.3

Source: WORLD BANK: « second world development report on poverty : Attacking Poverty, 2000/2001 » .

وهكذا يبدو جليا رغم التقدم التكنولوجي الذي تميز به القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، والارتفاع التدريجي في معدلات الرفاهية، فقد ظل الفقر يمثل مشكلة خطيرة للغاية ومازال يتزايد في كثير من أنحاء العالم بما في ذلك بعض البلدان الصناعية، وهذا ما دفع المجتمع الدولي إلى إثارة الوعي واستدعاء الأنظار إلى خطورة الوضع، حيث أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 " عاما دوليا للقضاء على الفقراء " كما أعلنت " عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر 1997 – 2006 ".

2- الفقر على المستوى العربي

من الملاحظ أن جانبا كبيرا من الدراسات الاجتماعية التي تتناول المجتمع العربي في ضوء مفاهيم ومقاربات عامة، تتعمد طمس تعرجات وتضاريس قاعه الذي يعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والبطالين وغيرهم من ضحايا الاستغلال واللامساواة. ومن الشواهد اللافتة للنظر أن معدلات التمايز الاجتماعي لا تزال تسجل ارتفاعا مخيفا، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه القوى المهيمنة على تدعيم الوضع القائم وتوسيع رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجعل طروحات النخبة العربية تنصب في خانة " مجافاة واقع الأمر ".[1]

[1] – إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 77– 79.

لقد أثارت بعض الدراسات العربية جملة من النتائج التي تكشف مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة في الأبنية العربية، ومن هذه النتائج:

– تتعرض المرأة العربية التي أجرفتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة، فهي لا تؤمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها. ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للانحدار الاجتماعي.

– أصبحت المرأة العربية تعمل في الشارع وفي أماكن غير لائقة.

– لا تزال النساء في الأرياف يمارسن الأعمال الشاقة، بحمل الأثقال والرعي وممارسة البيع المتجول. وفي حالة وجود أطفال صغار فإنهن تحملن أبنائهن على ظهورهن وترعاهن أثناء قيامهن بعملهن على هوامش الاقتصاد وتتعرضن لشتى صور الاستغلال والاحتقار.

– ارتفاع الفقر البشري في الريف العربي مقارنة بالحضر، وهذا يشير إلى عدم وجود اهتمام واسع في التنمية الريفية على الصعيد العربي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): يوضح معدلات الفقر في الريف والحضر لبعض الدول العربية

الدول	السنوات	الريف (%)	الحضر(%)
تونس	1990	21.6	8.9
الجزائر	1995	30.3	14.1
جيبوتي	1996	87	–
مصر	1996–1995	23.2	22.5
المغرب	1999–1998	27.2	12
موريتانيا	2000	61	25
اليمن	1998	45	31

Source: WORLD Bank: world development Indicator (2003), CD-ROM

– ظاهرة الدعارة التي أصبحت في تزايد مخيف في الدول العربية، إلا أن تزايدها لدى الفئات الدنيا من أجل الارتزاق، يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى الأنظمة القائمة التي خيبت شعوبها في العيش، وتقديم الدعم المناسب والحماية الكافية للفئات التي تعاني من عدم إشباع الحاجات الضرورية، رغم الثروات الطبيعية الهائلة المتواجدة في هذه الدول.

– يمثل العمل الغير الرسمي آلية لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنتظم.

– يشكل الفقراء العاملين جماعة اجتماعية غير متجانسة، يـرتبط أفرادهـا بطـرق مختلفـة بالأساليب الإنتاجية المتعايشة، كما أنها تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي، ومواقع طبقيـة متناقضة.

– الفعل الاجتماعي المجزأ هو السمة الغالبة وسط أفراد الاقتصاد الغير الرسـمي، فتـوزيعهم عبر مختلف مناطق المدينة وتنقل بعضهم وصعوبات المحيط الاجتماعي كل ذلك قلل مـن احتمـالات الاحتكاك ومناقشة المشاكل المشتركة، الشيء الذي جعل عمال الحرفة الواحدة يبادرون دون أي تسبيق إلى الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم لأي خطر خارجي.

– تميل الحياة الحضرية إلى تأكيد التغير المستمر في مهن الفقراء العاملين وتكيفهم مع الواقع والظروف الجديدة، واستجابة لهذا الواقع المفروض، تحاول هذه الفئات صنع حياتها بأيديها، من خـلال انخراطها في إنتاج وتوزيع سلع وخدمات من خلال الأنشطة المختلفة المحدودة النطاق.

– بعض العائلات ترتفع لديها درجة الإعالة، وتلجأ في بعض الظروف إلى سحب أطفالهم من المدارس واستيعابهم في الأنشطة الغير الرسمية، كما يحاول بعض الأفراد القيام بعملين أو ثلاثة لتدعيم دخولهم. وفضلا عن ذلك أقرت هذه الدراسات لجوء بعض الفقراء إلى الاقتراض لتلبيـة الاحتياجـات الأساسية، على أن أفقر الفقراء قلما يلجأون إلى مثل هذا العمل لأن لا أحد يثق بهم.

– تزايد درجة البؤس والظلم، وانتشار ظاهرة القلق والتـذمر، ففـي تـونس تشـير بعـض الإحصائيات إلى أن أكثر من 25 % من سكانها يعيشون في الأكواخ ظروفا اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس.

– رفع الدعم عن المواد الأساسية، زاد من اتساع مجتمع الفقراء والمهمشين في الدول العربية، مما ينجر عنه استغلال بعض هذه الفئات لضرب استقرار المجتمع، وتخريب بنيته التحتية وزيادة وتيرة العداء تجاه المؤسسات الرسمية.

– وضعية الفقر البشري في الدول العربية، وهو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم (03): يوضح وضعية الفقر البشري في الدول العربية

الترتيب العالمي حسب مؤشر	الدول	الاحتمال عند الولادة أن يعيش الفرد إلى سن 40	معدل الأمية عند البالغين (الأكثر من 15 سنة %)	نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه	الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية	مؤشر الفقر الانساني	مؤشر التنمية البشرية

التنمية البشرية		(%)		مأمونة (%)	(الأقل من 5 سنوات) (%)		
37	البحرين	4	12.1	–	9	–	0.839
44	قطر	5.1	18.3	–	6	–	60.82
46	الكويت	2.6	17.6	–	10	–	0.820
48	الإمارات	3.4	23.3	–	14	–	0.816
61	ليبيا	4.5	19.2	28	5	15.7	0.783
73	السعودية	5.2	22.9	5	14	16.3	0.769
79	عمان	5	27	61	24	31.8	0.755
83	لبنان	4.3	13.5	0	3	9.5	0.752
90	الأردن	6.6	9.7	4	5	7.5	0.743
91	تونس	4.6	27.9	20	4	19.9	0.740
107	الجزائر	9.3	32.2	11	6	22.6	0.704
110	سوريا	5.7	24.7	20	13	18.8	0.685
120	مصر	8.6	43.9	3	4	30.5	0.648
126	المغرب	9.4	50.2	20	9	35.2	0.606
138	السودان	27.6	41.2	25	17	32.2	0.503
148	اليمن	19.1	52.3	31	46	41.0	0.470
153	جيبوتي	42.9	34.5	0	18	34.3	0.462
154	موريتانيا	30.5	59.3	63	32	48.6	0.454

PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2003 ; OP CIT ; page 246,247 et 248

والجدول يبين أهم المؤشرات لدراسة وضعية الفقر البشري في 18 دولة عربية، حيث نجد أن الدول العربية تنقسم إلى قسمين:

2-1- فئة التنمية الإنسانية المرتفعة: والمتمثلة في كل من البحرين، قطر، الكويت، الإمارات، حيث لا وجود للطبقة التي تعيش تحت عتبة الفقر لغياب مؤشر الفقر الإنساني.

2-2- فئة التنمية الإنسانية المتوسطة والضعيفة: وهي أغلبية الدول العربية والتي تتراوح فيها طبقة الفقراء من 7.5 % في الأردن إلى 48.6 % في موريتانيا من إجمالي السكان.

ونقوم بتلخيص أهم معالم الفقر في بعض الدول العربية.

2-2-1- السودان: في سنة 1995 قدرت نسبة من 80 % إلى 90 % من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر النقدي أي بدولار واحد في اليوم، وأن الفقر المطلق يصيب 30 % من السكان، أما في سنة 2003 فنسبة الفقراء من إجمالي السكان وصل إلى 32.2 % .

2-2-2- مصر: قدرت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 22 % سنة 1996، ومن حيث الفقر الإنساني، قدرت نسبة الفقراء من المصريين 30.5 % وارتفعت هذه النسبة إلى 34 % سنة 2003، كما بلغ مستوى الفقر النقدي معدل 16.7 %، منهم 43.9 % يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

2-2-3- المغرب: بلغ مؤشر الفقر الإنساني 35.2 % سنة 2003 ، فنسبة السكان المحرومين من المياه المأمونة قدر بـ 20 % ومعدل الفقر النقدي قدر بـ 19.2 % ، بحيث يعيش 14.9 % بأقل من دولارين في اليوم.

2-2-4- موريتانيا: الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر قدر بـ 50 % من السكان، يعيش الثلث منها الفقر المدقع، وتقدر نسبة الفقر النقدي 50 % سنة 1996، وقد بلغ مؤشر الفقر الإنساني 48.6 % عام 2003، وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم 28.6 % ومعدل 68.6 % للذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

وفي دراسة أجريت لتوضيح توزيع الدخل في بعض الدول العربية، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (04): يوضح فجوة الفقر واللاعدالة في توزيع الدخل بين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء.

البيان			حصة الدخل أو الاستهلاك				أدوات قياس اللاعدالة		
الترتيب العالمي حسب مؤشر التنمية الإنسانية	الدول	السنة	10 % الأكثر فقرا	20 % الأكثر فقرا	20 % الأكثر غنا	10 % الأكثر غنا	نسبة أغنى 10 % إلى أفقر 10 % *	نسبة أغنى 20 % إلى أفقر 20 % *	معامل جيني ** (%)
90	الأردن	1977	3.3	7.6	44.4	29.8	9.1	5.9	36.4
91	تونس	1995	2.3	4.5	49.7	31.8	13.8	8.5	41.7
107	الجزائر	1995	2.8	7	42.6	26.8	9.6	6.1	35.3
120	مصر	1999	3.7	8.6	43.6	29.5	8	5.1	34.3
126	المغرب	1998/ 1999	2.6	6.5	46.6	30.9	11.7	7.2	39.5
148	اليمن	1998	3	7.4	41.2	25.9	8.6	5.6	33.4
154	موريتانيا	1995	2.5	6.4	44.1	28.4	11.2	6.9	37.3

*** تبين المعطيات نسبة الدخل لأغنى شريحة إلى تلك المتأتية لأفقر شريحة، وذلك اعتمادا على المعطيات المتوفرة.**

*** * يقيس معامل جيني عدم المساواة في توزيع إجمالي الدخل أو الاستهلاك، وتتحسن المساواة مع انخفاض قيم المعامل وتنخفض عند ارتفاعها.**

PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2003 ; OP CIT ; age 852.

المطلب الثاني: أسباب انتشار الفقر

يعتبر الفقر نتاجا عن التفاوت واللامساواة الموجودة في شتى الميادين وخاصة الاجتماعية، لذا هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفقر وتفاقمها، وسنركز على الأسباب التالية:

1- الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في كل من النمو السكاني، البطالة، عدم العدالة في توزيع الثروة، التهميش والحرمان

1-1- النمو السكاني

تعتبر ظاهرة الانفجار السكاني من بين الظواهر التي تسرع في عولمة الفقر، بحيث أنها أصبحت قضية عالمية تؤرق المجتمع الدولي بأسره وتعتبر من أخطر المشاكل التي عرفها الجنس البشري، وتتلخص هذه المشكلة أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل أكثر من 6 مليارات من البشر الآخذين في التزايد بمعدلات هندسية غير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10 مليارات خلال السنوات القادمة. فالعالم الذي يضم حاليا أكبر عدد من الفقراء، ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ، فلقد أصبح الفقر في حد ذاته فقرا مطلقا ومركبا ليتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة. أما عدد الدول الفقيرة، حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على 400 دولار سنويا، فقد بلغ 80 دولة من أصل 195 دولة في العالم من بينها 30 دولة هي الأكثر فقرا وتسمى بدول حزام البؤس[1].

تواجه الدول المتخلفة بلا استثناء انفجار سكاني وإن اختلفت درجته وحدته، وقد بدأ هذا الانفجار يظهر بحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ في أعقابها بدأ معدل التزايد السنوي للسكان في الارتفاع عن المعدلات السائدة قبلها، وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

[1] – اسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 38.

جدول رقم (05): يوضح النمو السكاني، معدلات المواليد والوفيات لبعض مناطق ودول العالم.

المنطقة أو البلد	(من 1958 إلى 1974)	(من 1958 إلى 1974)	
	معدل النمو السكاني السنوي %	معدل المواليد لكل 1000 من السكان	معدل الوفيات لكل 1000 من السكان
غرب إفريقيا	2.3	47	23
شرق إفريقيا	2.2	52	29
شمال إفريقيا	2.4	47	21
إفريقيا الوسطى	1.9	43	19
إفريقيا الجنوبية	2.4	42	24
أمريكا الجنوبية	2.8	43	15
أمريكا اللاتينية	3.2	44	12
جنوب آسيا	2.1	42	20
غرب آسيا	1.3	18	11
جنوب أوروبا	0.8	21	9
شرق أوروبا	0.7	18	9
شمال أوروبا	0.7	18	11
اليابان	1.0	17	7

المصدر: عمرو محي الدين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1975، ص 57.

وقد أوضحت الإحصائيات أن سكان العالم في تزايد كبير، فقد ارتفع عدد سكان العالم من 5 مليارات و 352 مليون نسمة عام 1990 إلى 6 مليارات و 261 مليون نسمة سنة 2000، منهم 5 مليارات في الدول النامية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح توزيع وتطور عدد السكان في العالم خلال الفترة (من 1990 إلى 2000).

الوحدة (مليون نسمة)

الـــدول	عـــدد السكان	
	1990	2000
الدول النامية	4086	4997
الدول الصناعية	1207	1265
آسيا	3113	3713
إفريقيا	642	767
أمريكا اللاتينية	448	538
أوروبا	498	510
أمريكا الشمالية	276	295
الإتحاد السوفيتي	289	308
الـــعـــالـــم	5352	6261

المصدر: على وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 37.

1-2- البطالة

تعتبر البطالة طبيعة منطقية للتفاعل بين الانفجار السكاني واختلال البنيان، فالانفجار السكاني حينما يأخذ مكانه في اقتصاد قومي يسوده قطاع واحد، وحينما يصاحب ذلك انخفاض مستوى الاستثمار، فإن النتيجة الحتمية لا بد و أن تكون ظاهرة البطالة المقنعة، وتعرف البطالة بأنها وجود أعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائضة مساوية للصفر، وقد يبدوا ظاهريا أن هذا الجزء من القوى العاملة يساهم في الإنتاج لكن حقيقة الأمر أن مساهمتهم في الإنتاج مساوية للصفر،

ففي الدول المتقدمة ومع ظهور العولمة وهو التقدم التقني، الذي يسمح بزيادة إنتاج الخيرات فإنه بالمقابل لا يخلق مناصب شغل جديدة بل يتسبب في القضاء على بعضها، استجابة لما يتطلبه التقدم التكنولوجي الهائل. وضمن هذا السياق فإن أصحاب الشركات الكبرى لا يأبهون بالجانب الإنساني بقدر ما يتهافتون على المزيد من الأرباح، مفضلين الاستغناء عن جزء من عامليهم، وغلق بعض الوحدات التابعة لها فقد أغلقت شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة 21 معملا، وسرحت 20000 عاملا،

و 10000 إطارا، كما ألغت شركة إ ب م 20000 منصب عمل، وكما ألغت الصناعة الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون منصب عمل، كما سرحت شركة الاتصالات الألماني حوالي 100000 منصب عمل سنة 2000 كما سرحت شركة الاتصالات البريطانية 36000 عامل سنة 2000، كما سرحت فرنسا 1800000 عامل في القطاع الصناعي وبلغت نسبة البطالة 12.3 % سنة 2000 ، ولعل من آثار العولمة والتقدم التكنولوجي تنامي الشركات المتعددة الجنسيات، التي تستحوذ على 70 بالمائة من التجارة العالمية بينما لا تشغل سوى ربع القوة العاملة في العالم. وفوق هذا وذاك، فإن الهرولة للارتماء بين أحضان العولمة من حيث فرض حرية السوق من دون قيود قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هي أصولية حرية السوق. فالاقتصاد المعولم قد سرع في القضاء على ما يعرف بمجتمع الرفاه وساهم بشكل كبير في دفع فئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وخلق مناخ ملائم لنمو حركات اجتماعية متطرفة. [1] فالبطالة تعتبر أحد أهم أسباب الفقر، فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد البطالين على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم وأهاليهم، وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية وينتج عن ذلك الفقر [2]

1-3- عدم العدالة في توزيع الثروة

إن الأرض هي أهم عوامل الإنتاج التي ينبغي التوصل إليها إذا أردنا القضاء على الفقر، غير أن ذلك يصعب على الفقراء لعدم المساواة في توزيع الثروة المتوفرة في المجتمعات النامية، وعدم القدرة على التحكم فيها لما تتطلب من قدرات كثيرة وأموال ضخمة وهذا يزيد من الفروق الاجتماعية لأنه يصعب على الفقراء الحصول على القروض البنكية، حيث لا يزالون مستبعدين من مصادر الائتمان، فغالبا ما تتجاوز ضمان الائتمان مقدرة الفقراء، نفس الشيء للحصول على الخدمات العامة والسبب راجع لسوء التسيير الإداري، فمن المفروض أن تكون النظم القانونية وسيلة لضمان حقوق الفقراء لكننا نشاهد العكس، فهم مستبعدين بوجه خاص عن المشاركة في المؤسسات السياسية ومن التأثير عليها، بما في ذلك الهادفة لمساعدتهم في التغلب على الفقر، وهو ما يؤدي إلى تهميش الفقراء وتزايد معاناتهم.

[1] – إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 25.

[2] – فريد كورتل وناجي بن حسين: تشخيص ظاهرة الفقر بالجزائر ودور الزكاة في مواجهتها، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004، ص 3.

إن ظاهرة الفقر تتركز بصفة عامة في الأرياف، نظرا للفوارق الموجودة بين المداخل الحضرية والريفية، والتي تتزايد بفعل انخفاض الدخل الحقيقي لسكان الأرياف وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية [1]

إن مشكل الجوع لا ينجم عن اكتظاظ السكان فقط وإنما عن سوء توزيع الثروات على المستوى العالمي، وداخل كل بلد وعدم الاستناد إلى العدالة الاجتماعية في ذلك، وهو ما يظهر من خلال الأشكال التالية:

شكل رقم (01): يوضح توزيع الثروات العالمية

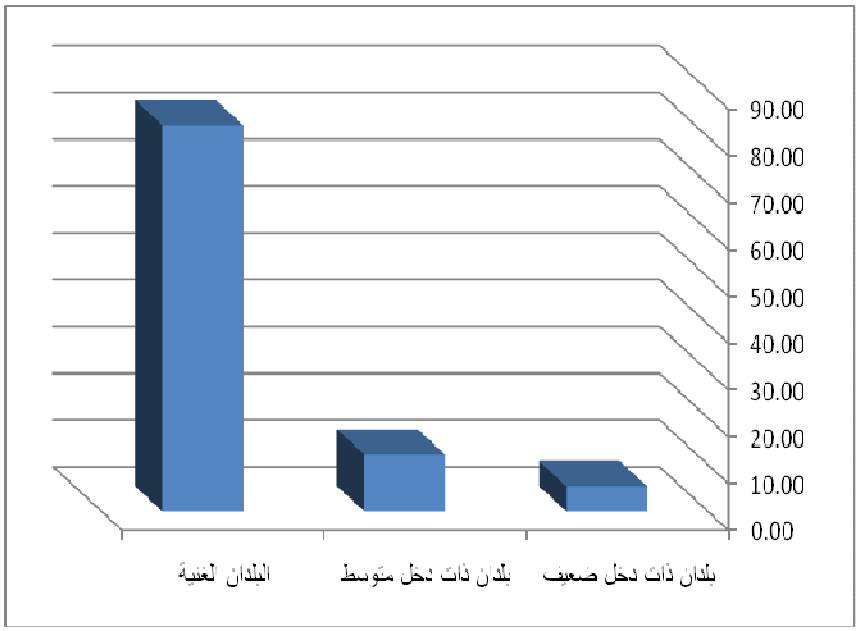

المصدر: عبد الحميد براهمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الأقطار العربية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 131.

شكل رقم (02): يوضح توزيع الدخل العالمي

[1] – بوعوينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص 23.

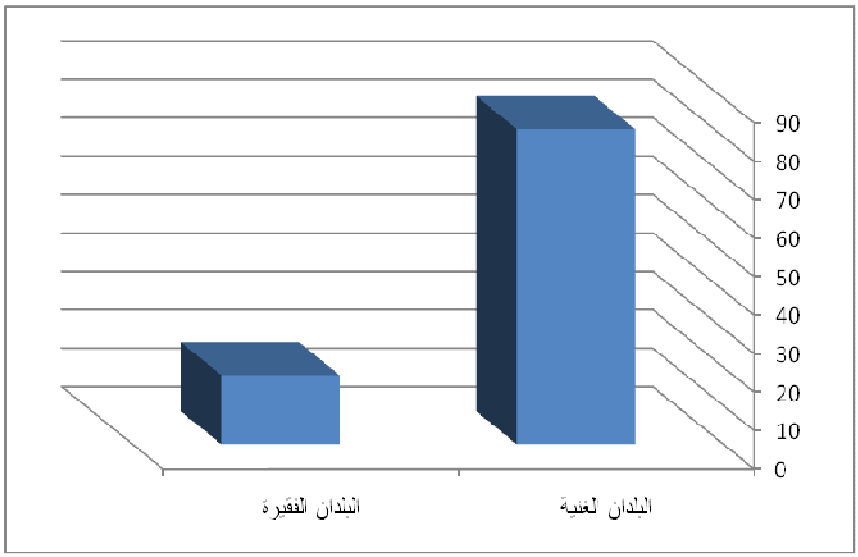

المصدر: عبد الحميد براهمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الأقطار العربية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 131.

شكل رقم (03): يوضح توزيع السكان في العالم

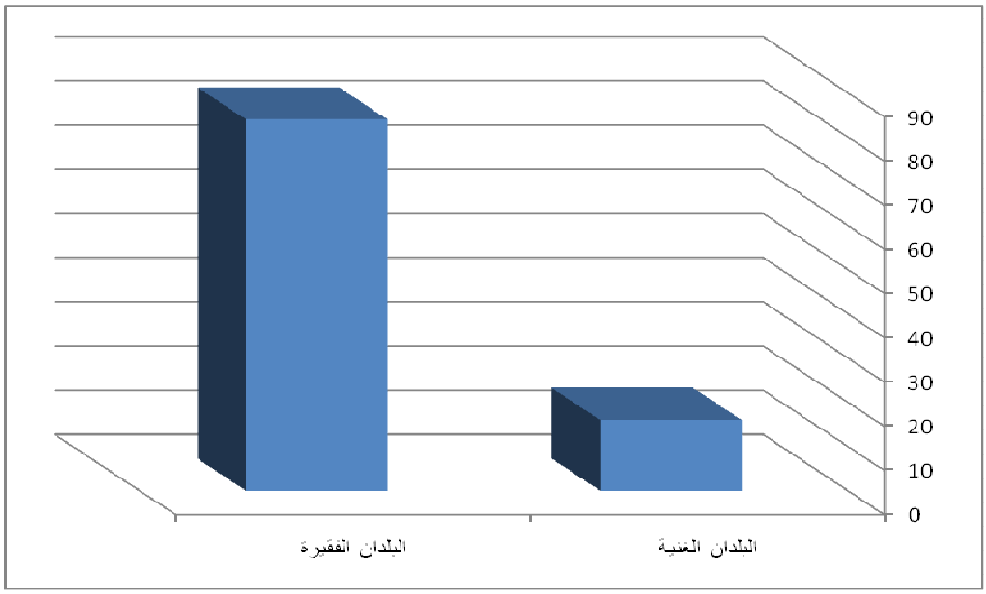

المصدر: عبد الحميد براهمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الأقطار العربية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 131.

من خلال الأشكال السابقة، يتبين لنا سوء توزيع الثروات، حيث أن البلدان الغنية التي تمثل 16 % من عدد سكان العالم تستحوذ على 82 % من الدخل في حين أن البلدان الفقيرة التي تمثل 84 % من سكان العالم تستحوذ على 18 % فقط من الثروات العالمية، وهذا ما يبرز لنا عدم المساواة في توزيع الثروات على المستوى العالمي.

1-4- التهميش والحرمان

إن ظاهرة التهميش والحرمان زادت من تكريس ظاهرة الفقر، وخاصة النساء والأطفال. فبالنسبة للعالم العربي نلاحظ أن أزيد من 80 مليون عربي يعانون من الأمية و 100 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود أكثر من 60 مليون عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي إلى حرمان معظم سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية، وعدم حصولهم على الخدمات الصحية.

فقد أشارت الدراسة الموسعة للأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والأمية والتخلف التقني، وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17 % من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط 4.6 % من مجموع سكان العالم[1].

2- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في كل من برامج التصحيح الهيكلي، الاعتماد على المواد الأولية في الصادرات، التضخم والمديونية الخارجية.

2-1- الاعتماد على المواد الأولية في الصادرات

اعتماد الدول المتخلفة ودول العالم الثالث في صادراتها على المواد الأولية، وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث يبقى قطاع المحروقات والطاقة المورد الأساسي الذي تعتمد عليه مختلف دول العالم الثالث في اقتصادها حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 95 % من الصادرات الإجمالية. وقد أدى الاعتماد على مورد واحد للاقتصاد وعدم التنوع إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي إلى تقليص إمكانية زيادة مداخلهم في حين زيادة أسعار المواد الغذائية، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

2-2- برامج التصحيح الهيكلي

تعتبر هذه البرامج واحدة من الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة في العالم النامي، فقد عانت الكثير من الدول النامية وعرفت تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، مع بطء التحسينات في مجال الصحة أو حتى تراجعها وانخفاض مستوى التعليم، زيادة إلى ذلك حل المؤسسات وتسريح العمال وتفشي البطالة وبالتالي زيادة معدلات الفقر.

2-3- التضخم

[1] - لجنة الأمم المتحدة: 1997، ص12.

التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود، يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر المداخل الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد من عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشيطين في ظروف التضخم المتسارع.

2-4- المديونية الخارجية

إن إشكالية المديونية لا يمكن تصورها إلا ضمن منظور عام، حيث تصبح وفي نفس الوقت مجموعة من العوامل المختلفة والمتعددة.

لقد أصبحت العلاقات المالية تطغى وبشكل كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشكل أهم شكل من أشكال الإدماج في الاقتصاد العالمي.

إن غياب نسيج إنتاجي وطني منسجما ومتكاملا، وفي غياب وضعف الديناميكية الاقتصادية الداخلية أكثر حساسية وهشاشة. فصادرات المواد الأولية تتوقف على ظروف السوق العالمية حيث تذبذبات الأسعار عادة ما تكون قوية ومستمرة تماشيا والحالة الاقتصادية للبلدان المتطورة وتوقعاتها، وهذا يعني أن الطلب العالمي يشكل الجانب الأكثر ديناميكية.

إن البلدان المتطورة وبعد صدمتي 1973 و 1979 وحفاظا على نفس صادراتها، قد عملت على تشجيع البلدان النامية لزيادة الاستدانة، بل وذهبت إلى تشجيع البنوك التجارية لتحذو حذوها. ونظرا للفائض المالي لدول الخليج بصفة خاصة، وجدت البنوك التجارية فرصة رسكلة هذا الفائض مما أدى إلى تراكم الديون الخارجية واستمرت العملية بحجة أن المبالغ المقترضة سنويا من شأنها مواجهة تسديد القروض الأصلية وخدمة الدين، إلا أنه وبعد صدمة 1979 أصبح الاقتصاد العالمي يعاني من جهة ظاهرة الركود التي انعكست على تدهور القدرة الشرائية للبلدان النامية وانخفاض صادراتها، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع حجم الفوائد المستحقة، ورغم ذلك وللحفاظ على نفس قدرات التسديد وضمان خدمة الديون، استمرت الدول المتطورة في منح المزيد من القروض.

لذا تفقد الدول المدينة السيادة الاقتصادية، والسيطرة على السياسة المالية والنقدية، ويعاد تنظيم البنك المركزي ووزارة المالية (وغالبا بتواطؤ البيروقراطيات المحلية) وتفكك مؤسسات الدولة

وتفرض " وصاية اقتصادية " وتقييم المؤسسات المالية الدولية " حكومة موازية " تتجاهل المجتمع المدني ورغم أن برنامج التكييف الهيكلي يعتمد باسم " الديمقراطية " وسلامة الحكم [1].

وقد زاد عبئ البلدان بثبات منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي، بالرغم من المشاريع التي أقدمت على تطبيقها الدول النامية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): يوضح عبئ المديونية الخارجية للبلدان النامية.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
إجمالي الدين الخارجي	745	807	843	990	1218	1329	1375	1427	1539	1627	1696	1812

المصدر: ميشيل تشوسو دوفيسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجي، ط 2 ، 2000، ص 42.

وعليه فإن التساؤل المطروح هو كيفية تسيير المديونية، بحيث يمكن من جهة تسديد الديون، ومن جهة أخرى تجنب ظاهرة الركود الاقتصادي والمحافظة على مستوى معين من الرفاه وعدم دفع السكان للسقوط في أحضان الفقر والمجاعة .

3- الأسباب السياسية

مما يزيد من تفاقم حدة ظاهرة الفقر النزاعات الداخلية والخارجية التي تنشب من حين لآخر وتعاني منها دول ومناطق عديدة من العالم، حيث أنها في بعض الحالات قد تؤدي إلى تفكك كيان الدولة، أو وضع بعضها في طريق التفكك، وينجر عنها مشكلة اللاجئين الذين يضطرون للهجرة، وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، فتتدنى أوضاع التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، ومما يفاقم أكثر هذه الوضعية هو الانفجار السكاني الذي يزيد في مثل هذه الحالة بوتيرة أعلى من الحالات العادية.[2] مثل ما حدث في

[1] – ميشيل تشوسو دوفيسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجي، لبنان، ط 2 ، 2000، ص 311.

[2] – اسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 38.

رواندا منتصف التسعينات، أو في جنوب السودان حيث دامت الحرب الأهلية أكثر من عشرين سنة، أو في دارفور و الصومال، أو في العراق وأفغانستان حاليا وقد تسببت في انتشار مذهل للفقر والأمراض، ومن آثار هذه النزاعات على هذه الدول تخصيص جزء كبير من ميزانيتها الوطنية للتسلح وذلك على حساب الخدمات الضرورية الأخرى، مثل الصحة والتعليم، وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة.

4- الأسباب البيئية:

إن تدهور البيئة له تأثير متباين على صحة الفئات الفقيرة، ومداخليها وأمنها، فندرة المياه وسوء توزيعها بإنصاف والتصحر وتدهور الأراضي القاحلة والكوارث الطبيعية والأمراض المتنقلة عبر المياه أو تلوث الهواء، وبعبارة مختصرة مجمل التحديات البيئية تضر بالدرجة الأولى الفقراء.[1]

[1] – بوساق كريمة: سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية، حالة الجزائر،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003 ، ص 113.

المبحث الثالث: ظاهرة الفقر في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي نالت استقلالها حديثا، لذا فإن التنامي الرهيب لظاهرة الفقر، وانعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع من حيث الأوضاع المعيشية والصحية، وحتى الأجيال القادمة، كل هذا كافيا لتوضيح مدى خطورة هذا الوضع، فرغم ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع مخزون سعر الصرف، إلا أن الأوضاع الاجتماعية بلغت درجة كبيرة من التدهور والتهميش، فازداد عدد الفقراء بشكل رهيب نتيجة تسريح العمال، وانتشار الأحياء القصديرية التي تشكل المكان الخصب لانتشار الفقر والأمراض الفتاكة.

المطلب الأول: واقع الفقر في الجزائر

أمام اكتساح ظاهرة العولمة فإن عدد الفقراء في تزايد مستمر، فقد أخذت هذه الفئات في تزايد محسوس في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1961 و 1979، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الجزائري لإختلالات هيكلية.

كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر، فقد تميزت سنة 1986 بتدهور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6 % ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2 %، وكذا تدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15.6 % بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40 % ، ورغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، بل على العكس من ذلك فلقد زادت من حدة الفقر وانتشاره، وشهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي ظهور الإرهاب والذي أثر بطريقة مباشرة في زيادة الفقر بهجرة سكان الأرياف نحو المدن تاركين ممتلكاتهم بحثا عن الأمن، وأثر الإرهاب على الاقتصاد ككل وبالتالي ساهم في إضعاف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية من جراء التخريب والتدمير، وقد اتسعت دائرة الفقر لتظم أعداد كبيرة من الأشخاص كانوا يعيشون عيشة كريمة في الريف، كما ازداد عدد الأسر الفقيرة بفقدان رب الأسرة، ومنه ارتفاع عدد المتشردين من جميع الأعمار، وقد أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد في هذه الفترة وسياسات التعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا وسلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية . وقد انخفضت نسبة الفرد من الناتج

الداخلي الخام من 2400 دولار عام 1990 إلى 1784 دولار عام 2000 مع انخفاض بالدينار ناهزت 12 % بين 1990 و 1995 وارتفاع قدره 8 % بين 1995 و 2000 أي انخفاض قدره 3 % سنويا[1]. وأصبح 17 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر سنة 2002، وانتقل عدد البطالين من 2.4 مليون شخص سنة 2000 إلى 2.8 مليون شخص مع بداية سنة 2002، وعرفت الأجور الحقيقية في كافة القطاعات تدهور بنسبة 35 % منذ بداية التسعينات، وصنفت الجزائر حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 في المرتبة 106 بينما احتلت المرتبة 100 سنة 1999، كما تضاعفت الفوارق الاجتماعية حيث أن الخمس الخامس في المجتمع أصبح يستحوذ على ما يقارب 50 % من المداخيل بينما يتحصل الخمس الأول على أقل من 7 % من المداخيل والباقي موزع على الفئات المتوسطة.[2]

وحسب التحقيقات المنجزة من طرف وزارة التضامن الوطني سنة 2000، فإن السكان الأكثر عرضة للفقر هم أساسا صغار المزارعين، وصغار المربين الذين ينتجون من أجل استهلاكهم الذاتي، وكذا العمال الموسميون بالإضافة إلى فئات أخرى تشمل:

- الأسر التي يكون المسؤول عنها امرأة.
- العاطلون عن العمل أو العمال الموسميون.
- الأجراء الذين يساوي أجرهم الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يقل عن ذلك .
- النازحون من الريف نحو المدن .
- ضحايا الإرهاب الذين لم تتم تسوية أوضاعهم .
- المسنون.
- المعوقون.
- الأشخاص بدون مورد رزق، والعائلات التي ليس لديها دخل أو دخلها زهيد إضافة إلى الموظفون دون المستوى المتوسط أو الأدنى .

وتعكس المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005 استمرار التوترات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، وقد بلغ معدل البطالة 15.3 % نتيجة لتسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الاجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر ازدادت حدة.[3]

ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الاجتماعي كما يلي :

---

[1] – التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر: الأمم المتحدة، 2004، ص11.

[2] – بوساق كريمة: سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية، حالة الجزائر،رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 102.

[3] – علي غربي: عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2005، ص 66.

– نسبة الأمية بين الكبار تقلصت من 34.5 % سنة 1998 إلى 23.7 % سنة 2005 نتيجة للدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.

– بلغ عدد البطالين سنة 2005 حوالي 2.67 مليون شخص وأن 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منه 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان.

– تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية وخاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، في هذا المجال نجد تحسن الوضع بحيث من بين 100 ألف نسمة انخفض حمى المستنقعات من 15.08 حالة سنة 1995 إلى 2.64 حالة سنة 2004.

– شهد متوسط عمر الأفراد تطورا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (08): يوضح تطور الأمل في الحياة للفترة (1995– 2005)

السنة	العمر
1995	67.3
1999	71.9
2000	72.5
2004	74.8
2005	74.6

Source: conseil national économique et social en coopération avec le programme des humain, Alger, 2006, P 23.

وحسب التحقيق الذي تم انجازه سنة 2005 من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول الاستهلاك تبين أن :

– 29.6 % من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة واحدة كل أسبوعين.

– 13.3 % تستهلك لحم البقر بمعدل مرة واحدة كل أربعة أسابيع.

– 66.7 % تستهلك اللحوم البيضاء بمعدل 1.33 مرة في الأسبوع.

– 56.1 % من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة واحدة كل أسبوع.

– 67.2 % يستهلكون البيض بمعدل مرتين في الأسبوع.

– 71.2 % يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل أربعة أيام في الأسبوع.

وعليه فإن نمط استهلاك الأسر يطرح إشكال حول استهلاك بروتينات حيوانية مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين ووقايتهم.

وبالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005 إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % يستهلكون 6 % فقط من الدخل الوطني، ضف إلى ذلك في السنوات الأخيرة أصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا خريجي الجامعات التي تضاف إلى سوق العمل مما أدى إلى توسع مجتمع التهميش، ورغم الملاحظات السابقة إلا أن مؤشر الفقر عرف تحسن معتبر في السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يوضح تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 – 2005.

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
– معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
– معدل الأمية	-----	33.40	32.80	28.00	23.70
– معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	13.00	-----	06.00	03.50	03.50

Source: conseil national économique et social en coopération avec le programme des humain, Alger, 2006, P 30.

وحسب التقرير الدولي للتنمية البشرية لسنة 2005 تحتل الجزائر المرتبة 44 من بين 103 دولة، لذا تعتبر الجزائر من بين أحسن الدول النامية في هذا المجال.

المطلب الثاني: أسباب انتشار الفقر في الجزائر

إن بروز ظاهرة الفقر في الجزائر وانتشارها تسببت فيه عدة أسباب ويمكن تقسيمها إلى قسمين، أسباب مباشرة وغير مباشرة:

1– الأسباب المباشرة: وتتمثل في كل من النمو السكاني، البطالة، رفع الدعم على المواد الأساسية، غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية وظاهرة الجفاف.

1–1– النمو السكاني

لم تسلم الجزائر بصفة خاصة من التزايد الكبير في السكان، فقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون نسمة سنة 2000، ثم ارتفع إلى 37.90 مليون نسمة سنة 2010، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10): يوضح التزايد السكاني في الجزائر

السنوات	1977	1987	1998	2000	2005	2010
عــدد السكان	16.94	23.04	29.10	30.66	34.73	37.90

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008.

ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المــواد الغذائيــة والسلع الضرورية اللازمة للسكان، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقــة الإنتاجية في المجتمع، بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقــديم المــوارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثــار ضارة على ميزان المدفوعات [1].

1-2- البطالة

ساهمت اتساع الهوة بين أفراد المجتمع إلى اتساع ظاهرة البطالة وخاصة لدى فئــة الشــباب، حيث بلغت البطالة لدى الشباب 83.30 % وهم بدون زواج، و 28 % من البطالين ينتمون إلى أســر ليس لهم أي دخل، و 15 % من البطالين هم أرباب أسر. وقد زادت نسبة البطالة في الجزائر خــلال فترة التسعينات من القرن الماضي بشكل رهيب حيث بلغت سنة 1995 حوالي 28 % وازدادت لتبلغ 29 % سنة 1999، كما أن عملية إعادة هيكلة المؤسسات وخصخصتها أدت إلى تسريح العديد مــن العمال، فقد بلغت نسبة 58.5 % من العمال المسرحين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة، وهــم بعيدين عن السن القانونية للتقاعد، كما نجد 88 % منهم متزوجين ويتكفلون بأســر، ومنــه نجــد أن البطالة من الأسباب الرئيسية لإفقار السكان.

وتظهر التحقيقات أن البطالة في الجزائر مرتفعة بشكل خاص لدى الفئات الاجتماعية الأكثــر حرمانا حيث أن:

- أكثر من 28 % من البطالين ينتمون لأسر ليس لديهم أي عمل.
- 15 % من البطالين هم أرباب أسر.
- 83.3 % من البطالين هم شباب بدون زواج.

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] – عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1975، ص 63.

جدول رقم (11): يبين معدل البطالة في الجزائر للفترة ما بين 1967 إلى 1999.

الوحدة (%)

السنوات	1967	1985	1992	1995	1997	1999
معدل البطالة	33	16.5	21.3	28	28.2	29

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000.

1-3- رفع الدعم على المواد الأساسية

وقد بدأت الانعكاسات السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها ترديا وتدهورا في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، حيث تحدث الإحصائيات الرسمية أن 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداء من أفريل 1992.

1-4- غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية

تمت دراسة وطنية أجراها الديوان الوطني للإحصاء، لقياس مستويات المعيشة للعائلات سنة 1995، أن 70 % من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية لغياب مشاريع التنمية، وأن معدلات الفقر مرتفعة في أوساط أرباب الأسر الذين يشتغلون في الزراعة وليس لهم موارد أخرى[1].

وقد اعتمدت الدراسة على حوصلة أعدتها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط، فقد سمحت عملية تحديد البلديات من 1539 بلدية، حيث قسمت مظاهر الفقر إلى عدة مجموعات.

والجدول الموالي يبين تقسيم البلديات إلى ثلاث فئات:

- المجموعة الأولى: تتكون من 118 بلدية تعد أكثر فقرا.
- المجموعة الثانية: تتكون من 540 بلدية وضعيتها متوسطة.
- المجموعة الثالثة: تتكون من 811 بلدية تتميز بوضعية حسنة.

[1] – دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات حول مستوى المعيشة للأسر من سنة 1988 إلى 1995.

جدول رقم (12): يوضح المؤشر الكلي للفقر في الجزائر

المناطق	الفئة I	%	الفئة II	%	الفئة III	%	المجموع
الشمال الوسط	47	10.7	111	25.2	282	63.9	440
الشمال الغربي	22	8	79	28.6	175	63.4	276
الشمال الشرقي	20	9.7	68	33	118	57.3	206
الهضاب العليا الوسط	33	30.8	50	46.7	24	22.4	107
الهضاب العليا الغربية	20	17.5	58	50.9	36	31.4	114
الهضاب العليا الشرقية	29	12.4	105	45.1	98	42.1	232
الجنوب الغربي	7	13.7	17	33.3	27	52.9	51
الجنوب الشرقي	10	8.8	52	46	51	45.1	113
المجموع	188	12.2	540	35	811	52.6	1539

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر – حوصلة ص 14 أعدتها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط

1-5- ظاهرة الجفاف

يعتبر هذا السبب الذي ظهر في السنوات الأخيرة والذي يعتبر سببا إضافيا لزيادة مظاهر الفقر وحدتها نظرا لما يترتب عن ذلك من سلبيات تزيد من أزمة الفقر وتؤثر عليها، ومن أهم هذه العوامل نجد :

– التأثير على القطاع الزراعي، حيث أن الجفاف يؤدي إلى نقص الإنتاج، وهو بدوره يؤثر على ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وعليه يزداد اتساع مظاهر الفقر.

– نقص المياه الصالحة للشرب ومياه الري .

– انتشار الأمراض المعدية نتيجة لتردي شروط النظافة على عدة مستويات.

– كما أن لظاهرة الفقر أثر في زيادة نفقات البلاد، نظرا لمختلف البرامج والاستثمارات التي تقوم بها لتوفير المياه، كحفر الآبار وإقامة محطات لتحلية مياه البحر وغير ذلك من المشاريع التي تأخذ جزءا هاما من ميزانية الدولة.[1]

2- الأسباب الغير مباشرة: والتي تتكوم من الإصلاحات الاقتصادية، ضعف مستوى الادخار والاستثمار، الإرهاب والاعتماد على المحروقات في الصادرات.

[1] – بوعوينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 90.

2-1- الإصلاحات الاقتصادية

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها برنامج التعديل الهيكلي إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة، أدت إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والفقر. نتجت عنه ارتفاع كبير في الأسعار وزيادة أقل في المداخل، وقد أدى التراجع المسجل في الأسواق وظهور الأزمة الوطنية سنة 1986 إلى التدهور الكبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا بنسبة 6 % ، ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2 %، وكذا تدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 15.6 %، بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل بنسبة 40 %، وبالتالي تدني المستوى المعيشي للمواطن وزيادة حدة تفقير الطبقات المحرومة، وبقاء عملية الإقصاء الاجتماعي.

2-2- ضعف مستوى الادخار والاستثمار

إن المستوى الضعيف للادخار يفسر بالانخفاض الكبير في المداخل، بحيث نجد هناك نزعة ضعيفة للادخار. أما فيما يخص الاستثمارات فنجدها منخفضة وهذا راجع إلى ضعف موارد التمويل خصوصا، فرغم الاستثمارات الضخمة التي استفادت منها الصناعة العمومية، خلال السبعينات خارج المحروقات إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل نسبة ضئيلة من الإنتاج، وترجع هذه الوضعية إلى سلسلة من العوامل نذكر منها:

- الاستعمال المحدود لقدرات الإنتاج وقدم التجهيزات في المؤسسات العمومية على وجه الخصوص .
- منافسة المنتجات الأجنبية لاسيما فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية الغذائية، والمنتجات النسيجية.
- عجز القطاع الصناعي عن الاستجابة للطلب المحلي بكيفية مرضية .
- عدم تنوع الاقتصاد وهذا للاعتماد الكلي على قطاع المحروقات .
- ضعف أداء القطاع الفلاحي، وينتج عن ذلك تبعية غذائية كبيرة، وبالتالي تزايد اللاأمن الغذائي[1].

2-3- الإرهاب

تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي، ظهور الإرهاب الذي أثر بطريقة غير مباشرة على زيادة انتشار الفقر، فبسبب الوضعية الأمنية المتردية، غادر الكثير من السكان الريف والقرى باتجاه

[1] - بوعوينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 102.

المدن، تاركين بيوتهم وممتلكاتهم بحثا عن الأمان وإنقاذ أنفسهم وأهاليهم من الموت، فوجدوا أنفسهم في وضعية مزرية، بسبب نقص الشغل وغلاء الإيجار.

وقد ساهم الإرهاب في إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية ولم تسلم منه أي فئة، وكان من مظاهره تسارع هجرة الأرياف في اتجاه المراكز الحضرية وانتقل بذلك الفقر الريفي إلى فقر حضري، وأفرز ذلك ظهور بيوت قصديرية وضغط على المرافق العمومية ومظاهر أخرى مثل العنف والدعارة والمخدرات [1]، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13): يبين تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر

السنوات	1987	1998	2001
سكـــان المـــدن	49.67	58.3	60.8
سكـــان الأرياف	50.33	41.7	39.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص 117.

ومن آثار الإرهاب تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للتسلح وذلك على حساب الخدمات الضرورية الأخرى، مثل الصحة والتعليم، وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظـــاهرة الفقـــر لفتـــرات طويلة.

2-4- الاعتماد على المحروقات في الصادرات.

اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات، وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخـــرى كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث يبقى هذا القطاع المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر فـــي اقتصادها حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 95 % من الصادرات الإجمالية [2]. وقد أدى الاعتماد علـــى مورد واحد للاقتصاد وعدم التنوع الاقتصادي إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي إلى تقليص إمكانية زيادة مداخلهم في حين زيادة أسعار المـــواد الغذائية، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن ظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري

[1] – بوساق كريمة: سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص 112.

[2] – وزارة التضامن: مرجع سابق، ص 24.

إن بروز ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، لها آثار وخيمة على المجتمع الجزائري وخاصة على الجانب الاجتماعي، وسنقوم بذكر ما يلي:

1 – المستوى الصحي

إن الوضع الصحي للجزائرين في تدهور مستمر، وازداد سوءا في السنوات الأخيرة، وهو ما يفسر عودة بعض الأمراض القديمة التي تمكنت الجزائر من القضاء عليها في سياستها الصحية المنتهجة خلال السبعينات مثل الجرب، السل، الرمد الحبيبي. وقد ساعدت عدة عوامل على ظهور هذه الأوضاع وهي:

– حذف معونات الدولة للأدوية جعل أسعارها ترتفع ارتفاعا فاحشا.

– ارتفاع الأتعاب الطبية التي لا تتوافق عموما مع التعريفات المنصوص عليها في التنظيم، والتي تشكل أساسا لتسديدات التأمين الاجتماعي.

– مساهمة المرضى في مصاريف الفحص في المستشفيات، بعد أن كانت هذه الفحوص مجانية.

– انخفاض مبلغ العلاجات التي يسددها التأمين الاجتماعي، حيث أثر ذلك على أصحاب الدخل الضعيف، بل ويمنعهم من الحصول على العلاج حتى في هياكل الصحة العمومية.

إن المعانات التي يعيشها المواطن الجزائري من غلاء تكاليف العلاج تجعله يتهاون في إجراء التحاليل الطبية أو الأشعة إلى جانب تدني الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية، وكذا الغلاء الفاحش للأدوية زيادة على ما قد تسببه هذه الأوضاع من انتشار بعض الأمراض العضوية الناتجة عن اضطرابات نفسية كالتوتر والقلق، وأمراض عصبية أخرى . ويستغرق علاج هذه الأمراض وقتا طويلا وأدوية باهظة الثمن, وهذه الفئات أصبحت تغذي فئات الفقراء وتزيد من اتساع دائرة الفقر[1].

ورغم أن الجزائر تعيش بحبوحة مالية حيث بلغت احتياطيات الصرف في خزينة الدولة 80.1 مليار دولار عام 2006، فإن ذلك لم ينعكس مباشرة على حياة المواطنين الذين يعد منهم آخر تقرير جزائري يستند إلى معطيات برنامج الأمم المتحدة، أزيد من 10 ملايين يعيشون دون أدنى مستويات الفقر وبدخل يقل عن دولار واحد يوميا. و كنيتجة لهذه الوضعية تشير المصالح الصحية إلى عودة أمراض الفقر المتمثلة في الليشمانيا الجلدية و التهاب الكبد الفيروسي وغيرها من الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه.

[1] – بوعوينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص 102.

ففي سنة 2000 أحصت الجزائر 3.9 حالات تيفوئيد من بين 100 ألف شخص، كما أصبحت الليشمانيا وداء السل والتهاب السحايا من بين الأمراض المألوفة في بعض المناطق الداخلية و التي ترتبط دوما بتدهور الإطار المعيشي للسكان، حيث تؤكد الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصحة والسكان أن 125 8 شخصا في الجزائر أصيبوا بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه سنة 2005 علما بأن أكبر نسبة سجلتها الوزارة كانت في ولاية تيارت التي احتلت الصدارة لمدة تفوق 10 سنوات متتالية لإحصائها 3.10 حالات من بين 100 ألف شخص، في الوقت الذي صرح فيه مكتب البرنامج الوطني لمكافحة السل في السنة نفسها عن إصابة 294 18 شخصا بالمرض، أي ما يمثل 7.60 حالة من بين 100 ألف شخص.

بالإضافة إلى ذلك فإن التسممات الغذائية والحمى المالطية وجميع الأمراض المنتقلة عن طريق الحيوان تقع ضمن الأمراض المرتبطة بنقص النظافة وقلة المياه. وما يزيد من خطورة انتقال كل هذه الأمراض هو غياب ثقافة الكشف الطبي عند الجزائريين الذين لا يعرضون أنفسهم على الأطباء إلا بعد المرض، مما يزيد في انتشاره، خاصة في ظل محدودية الموارد المائية التي ستعرف نقصا كبيرا مع مطلع عام 2020 حسب العديد من الدراسات التي أعدها خبراء في الميدان.

كما أن نسبة الإنفاق على الصحة تقل عن 13 % في الجزائر، و يتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تقديم الخدمات الصحية. حيث بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة في عام 2001 ما نسبته 4.1 % من الناتج المحلي الإجمالي و 9.9 % من إجمالي الإنفاق العام. أما حسب مصدر الإنفاق فتعود 75 % إلى القطاع العام و الباقي إلى القطاع الخاص. و فيما يتعلق بنسبة التغطية الصحية للسكان خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 1998 فقد بلغت 100 % بالنسبة للحضر و 95 % بالنسبة للريف. كما ارتفع عدد الأطباء من 12 طبيب سنة 1970 إلى 85 طبيب في الفترة 1995 – 2002 لكل 000 100 نسمة، في حين تزايد عدد السكان مقابل كل سرير من 352 فرد سنة 1970 إلى 476 فرد خلال الفترة 1990 و 2002.

2 – التعليم

يؤثر الفقر سلبا على مدة التمدرس، حيث تتجلى الفوارق بين الفقراء والأغنياء، وبين الإناث والذكور في الريف والمدينة، ابتداءا من الطور الثاني من التمدرس.

وهناك عدة عوامل ساهمت في ظاهرة التسرب المدرسي نذكر منها ما يلي:

– النقص الكمي والكيفي في المدارس الابتدائية.

– المسافة الطويلة بين المدرسة والبيت والتي تعتبر عائقا كبيرا أمام البنات في المناطق الريفية على وجه الخصوص.

– عدم استجابة الوالدين للقوانين الإلزامية للتعليم نظرا لضعف الدخل العائلي .

– الصعوبات المعيشية التي تجبر بعض الأسر على إلحاق أبنائهم بالعمل في سن مبكرة.

إن الفقر الذي تعاني منه الأسر يزيد من حدة هذه الوضعية، حيث يساهم ارتفاع تكاليف الدراسة وخاصة الأدوات المدرسية في تقليص فرص التحاق أطفال الأسر الفقيرة بالمدارس.

و بناء على التقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر الذي أصدره المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن ثلث الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية. و من بين القطاعات التي تزيد من التوتر الاجتماعي و تثقل كاهل الجزائريين هو قطاع التربية. حيث تشير الإحصائيات المقدمة في التقرير إلى أن التسرب المدرسي قد بلغ مستويات عالية جدا، وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (14): يوضح نسب التمدرس الإجمالية في الجزائر

التعليم الإجباري	**من 06 إلى 15 سنة**	**% 96.01**
التعليم الثانوي	**من 16 إلى 19 سنة**	**% 38.71**
التعليم العالي	**من 20 إلى 24 سنة**	**% 21.77**

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، 2007 .

وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم الخاص بالطور الثانوي إلى 46.01 % بالنسبة للبنات، وفقط 31.66 % للذكور. هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري. وباختصار وفي كلمة واحدة، ما يمكن استخلاصه من هذا التذكير الإحصائي السريع، هو أن نسبة 23% فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي، أي ¼ المتمدرسين، وهو ما يعني ¾ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم، فكيف يتوزع المتسربون من التعليم؟ إن مقاطعة التمدرس تمس 31.8% من الأفراد الذين يتراوح عمرهم بين 6 و 24 سنة، وهم يتوزعون كالتالي:

جدول رقم (15): يوضح نسبة التسرب المدرسي

التسرب الطوعي من المدرسة	**% 33.58**
الطرد	**% 10.95**
البعد عن المدرسة	**% 10.22**
بقرار من الأولياء	**% 21.70**

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، 2007.

وحسب نفس التقرير، يمثل عدد المتسربين في الأماكن الريفية ضعف التسرب في الوسط الحضري، كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة ما بين 6 و15 سنة.

3- ظهور الإرهاب

إن الفقر وغياب التنمية البشرية يعد أحد أهم المنابع الأساسية للانفلات الأمني وتصاعد الظاهرة الإرهابية في الدول العربية والإسلامية والتي من بينها الجزائر، وقد أثبتت التحاليل والدراسات التي تمت بشأن تنامي ظاهرة الإرهاب في الدول العربية أن هناك علاقة بين الفقر وتدني الأوضاع الأمنية. وقد تزامن تفشي ظاهرة الإرهاب في الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي مع بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير وما نتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية جد خطيرة، كان من أهمها: غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية وتسريح للعمال ورفع الدعم عن معظم السلع الاستهلاكية، وانخفاض قيمة العملة وتدهور القدرة الشرائية لأغلب الفئات الاجتماعية، فعمت البطالة وانتشرت الأمية نظرا لتزايد عدد المتسربين من المدارس لعدم قدرة أوليائهم على الإنفاق على تمدرسهم، فوجد الإرهاب المرتع الخصب ــ من فقر وجهل ــ لتنفيذ عملياته ضد المواطنين الأبرياء، وهذا ما أثبتته أغلب الحالات بأن المنفذين للعمليات الإرهابية كانوا من البطالين وذوي المستويات التعليمية البسيطة، ولا علاقة لهم بالتيارات السياسية أو بمبادئ إيديولوجية معينة، وليس أدل على ذلك من منفذي الهجمات الأخيرة، سواء في بومرداس أو أمام قصر الحكومة أو في طريق المطار بالدار البيضاء [1]

فقد بينت دراسة قام بها المعهد العربي للإنماء إلى أن الأطفال يمثلون 12% من مجموع ضحايا الإرهاب "نحو مليون طفل" وهو العنف البارز الذي تزامن مع الحالة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الماضية، بما فيها العاصمة والتي ذهب الأطفال والشباب أول ضحاياه. كما أشارت إلى أن نحو 250 ألف طفل يتم من أحد الأبوين، 5 % فقط منهم تم التكفل بهم نفسيا وترك البقية دون عناية، بسبب النقص في المؤسسات العاملة في مجال الرعاية والحماية للأطفال المعرضون للخطر.

4 – انتشار ظاهرة التسول وخاصة لدى الأطفال

تشهد الجزائر مؤخرا انتشارا غير مسبوق لظاهرة التسول وخاصة لدى الأطفال في الشوارع والمساجد، التي خلفتها تدهور مستوى المعيشة، ليتأزم حال البعض من سكانها ويجد مآلهم التسول

[1] – نورالدين حامد: درس عن الفقر وغياب التنمية البشرية منبع أساسي للإرهاب، بسكرة ، الجزائر ص 1.

كمهنة يقتاتون بها و عائلاتهم، فقد تبينت صورة حقيقية لعائلات تجلت معاناتهم من خلال رؤيتهم كل يوم في مختلف الأماكن محترفين للتسول، التي تعتبر ظاهرة خطيرة تشكل نقطة من النقاط السوداء ففي وسط جو متميز بشتى مظاهر الفقر والحرمان، عرفت الجزائر تزايد كبير في عدد المقاهي والمساجد التي تستقطب أعدادا هائلة من المواطنين سيما البطالين والمتسولين الذين وجدوا فيها المكان المفضل لجمع ما أمكن من النقود، فقد تفاقمت هذه الظاهرة بنسبة كبيرة بحيث انتشرت بشكل يدعو للدهشة والقلق، حيث نصادف في كل طريق العشرات من المتسولين من مختلف الأعمار مستعملين في ذلك وسائل لاصطياد المارة. تدعو للتساؤل من محل وموقع هؤلاء في الجزائر وكذا سبب لامبالاة المسئولين أمام هذه الظاهرة المماثلة لما نشاهده ونسمعه عن بعض مناطق المجاعة في العالم. فنجد المئات من المتسولين الذين اتخذوا من مختلف السلالم و أبواب المساجد وكذا اتخاذ فرصة ازدحام السيارات أماكن مفضلة لجمع ما يمكن جمعه من المال. الملاحظ في الأمر و الغريب هو إدراك مختلف طبقات المجتمع لأسباب تفاقم ظاهرة التسول. حيث أن اغلب هؤلاء المستوليين كانوا يعيشون حياة عادية قبل أن ينقلب عليهم الحال ويجدوا أنفسهم يفترشون الأرصفة ويعيشون من صدقات الغير كما أن جلهم اغتالت أيادي الغدر أزواجهم وعائلاتهم[1]. مما أثار حالة من الاستياء والتذمر للمواطنين مصحوبة بنوع من الرأفة والإشفاق إزاء أطفال دفعت بهم الظروف والأقدار إلى التسول على قارعة الطرقات بدل التواجد في قاعات التمدرس والاستمتاع بدفء العائلة . وأمام تفاقم هذه الظاهرة، تباينت آراء المختصين إزاء هذه الظاهرة، فمنهم من أكد أنها متعلقة بشبكات تنشط في مجال التسول تستغل الأطفال في استعطاف المواطنين وسرقة جيوبهم، على غرار البروفسور مصطفى خياطي، رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، الذي أضاف أن معظم الأطفال الرضع الذين يتم التسول بهم هم من الأطفال غير الشرعيين الذين يتم كراؤهم من طرف أوليائهم لشبكات تنشط في التسول مقابل مبالغ شهرية قد تتعدى 15 ألف دينار جزائري، مما أدى إلى تواطؤ أحياء فوضوية كاملة في هذه الظاهرة على غرار "حي التوانسة بوادي السمار " الذي ينحدر منه عدد كبير من النساء اللواتي اشتهرن باصطحاب الأطفال للتسول في الأحياء الشعبية. وحسب السيد كريم عوامري، مختص اجتماعي، فإن الظاهرة تطورت من اصطحاب الأطفال للتسول إلى تسول الأطفال بمفردهم، مما يجعلهم عرضة للاستغلال والاعتداءات، خاصة وأن شوارع الجزائر تضم أزيد من 15 ألف طفل مشرد و21 ألف طفل مجهول الهوية معظمهم لا يتجاوز 14 سنة وهم معرضون يوميا لحالات عنف واستغلال في الإجرام والتسول. كما انتقد رئيس جمعية "تكافل"، السيد كريم بوخالد، عصابات التسول التي باتت تزرع الشك في المواطنين وتصدهم عن مد يد المساعدة للفقراء الحقيقيين الذين عادة ما يتعففون ولا يمدون يدهم، لكن هناك من دفعت به الحاجة إلى التشرد أو التسول بحثا عن الدفء أو

[1] – جريدة النهار الجديد: 18-02-2008، ص 8 .

المساعدة، خاصة للأطفال الذين كانوا ضحية طلاق الوالدين وتفاقم المشاكل الأسرية. من جهة أخرى يطالب حقوقيون بتسليط وتفعيل العقوبة على كل من ثبت تورطه في استغلال الأطفال في التسول لتطويق العصابات التي باتت تسرق جيوب الجزائريين وتطعن في مصداقية الأعمال التضامنية التي يبادر إليها المواطن، على حد قول المحامي "بهلولي"، الذي انتقد المحاكم التي عطلت أحكام النظر في مثل هذه القضايا مما دفع إلى انتشار خطير لهذه المظاهر. واعتبر المتحدث التشرد دافعا للتسول الذي بات مهنة لها سادتها ومنظّروها وشبكات واسعة يجب القضاء عليها وتوقيفها بسلطة القانون [1].

5 – ظاهرة تشغيل الأطفال في سن مبكرة

بروز ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد، واستنادا لدراسات أعدتها منظمة اليونيسيف في هذا المجال وقدرت نسبة الأطفال الذين يعملون في الجزائر ب5 %سنة1999 وقدرها المعهد الوطني للعمل سنة 2003 ب12% في حين قدرت عددهم تحقيقات وزارة العمل والضمان الاجتماعي نسبة ب 99 طفلا فقط يعملون بالمؤسسات، وهو مايعادل 0.56 %من مجموع 16895 عاملا تابع لـــ5847 مؤسسة بالقطاع العام، و خلافا لذلك قدرت الهيئة الجزائرية لتطوير الصحة والبحث عددهم بنحو 300ألف طفلا سنة 2005 واستندت الدراسة في تشريحها لواقع عمالة الأطفال في الجزائر إلى تحقيق ميداني أنجزته ذات الهيئة شمل ثماني ولايات من الوسط وهي العاصمة، البليدة، تيزي وزو، عين الدفلة، تيبازة، بجاية، بومرداس، البويرة، أسفر عن وجود 2979 طفلا عاملا تتراوح أعمارهم مابين 8 و17سنة ينشطون في مجالات بيع السجائر والرعي والمتاجرة بالمخدرات والدعارة، 6% من هؤلاء الأطفال تقل أعماره عن 10سنوات، احتضنت الجزائر العاصمة أكبر عدد منهم، بلغ 679 طفلا عاملا في المجالات المذكورة سالفا، وأثبت التحقيق أن هؤلاء الأطفال الذين شملهم التحقيق يمارسون أكثر من 60 حرفة حسب مميزات كل منطقة، 28% منهم يمارسونها بعيدا عن مقر سكناهم، أما أسباب ولوجهم سوق العمل المبكر فأرجعها التحقيق إلى الظروف المادية الصعبة التي تعيشها عائلاتهم بالدرجة الأولى. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الفقر الذي انتشر خلال العقد الماضي في الجزائر جراء عمليات تسريح العمال التي أدت بدورها إلى بروز ظاهرة البطالة فقد أثر سلبا على التسرب المدرسي للتلاميذ المنتمون لعائلات معوزة.

6 – ظهور أطفال الشوارع

[1] – الشروق أون لاين: 02-01-2010.

ظاهرة أطفال الشوارع أخذت في الازدياد بشكل ملفت للانتباه، نتيجة لنزوح الريفيين من أبناء المناطق الأكثر فقرا وكثافة سكانية في الجزائر، أو من الولايات التي تضررت من حالة العنف التي عاشتها البلاد خلال التسعينات، وأكدت أن هؤلاء قد يتحولون إلى منتجين أساسيين لعنف جماعي، مشيرة إلى وجود أطفال يتخذون من الشارع ملاذهم فمنهم أيتام الأب والأم، وهو ما يجعلهم أبناء شوارع. أرجع هؤلاء أسباب تواجدهم بالشارع إلى فقر الأولياء كسبب رئيسي، تفكك العائلة، المبالغة في السلطة الأبوية، فقدان الحنان العائلي، وفقدان التجانس العائلي، أما عن طرق كسب معيشتهم في الشارع إلى التسول، الدعارة، السرقة وتعاطي المخدرات.

7 – تردي الأوضاع الأمنية

تؤكد العديد من الدراسات المختصة وجود تناسب طردي بين كل من ظاهرة الفقر و الجريمة. فكلما زادت نسبة الفقراء تفشت الجريمة بكل أشكالها. حيث يؤكد الأطباء النفسانيين أن الفقر والحاجة يدفعان المراهق والشاب إلى ارتكاب شتى أنواع الجريمة للحصول على مبلغ مالي ولو كان بسيطا،كما أن انتشار تناول المخدرات في أوساط الشباب ساعد في ذلك بصورة رهيبة جدا، خصوصا في المناطق الشعبية. و كل ذلك في غياب تدخل عناصر الشرطة الذين لا يستطيعون وفق القانون الجزائري استباق الأمر والتدخل دون وجود دليل مادي وهو ما شجع هذه الظاهرة التي أخذت لها أبعادا أخرى باعتمادها على تكنولوجية الهاتف النقال في رصد تحركات الشرطة وبدل أن يحاصر الشرطي المجرم، أصبح الشرطي هو المحاصر والمقيد.

8 – آثار أخرى للفقر

من بين النقاط السوداء التي تغلغلت في الجزائر جراء الفقر، هي انتشار الآفات الاجتماعية بشكل رهيب بدءا بظاهرة السرقة، وخاصة الهواتف النقالة في الأسواق ومحطات النقل المكتظة بالناس وسرقة السيارات وبنوك الدولة، بالإضافة إلى ذلك انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين أوساط الشباب، بعد أن ضاقت بهم كل السبل وسدت بوجوههم كل الأبواب بالرغم من تعدد وتكرار إرسال طلبات العمل بحيث لم يلقوا الصدر الرحب من قبل المسئولين والسلطات المعنية وبالتالي العائلة الفقيرة لم تعد تستطيع حمل ثقل المسؤولية ليأخذ كل شاب سبيل آخر يحقق طموحاته " الحرقة نحو الخارج" التي يظن انه من خلالها سيلقى غد أحسن والحلم بالحياة الغربية السهلة كما يراها من خلال الفضائيات محاولا الوصول إلى الفردوس الأوروبي، فتجدهم يعملون للحصول على تأشيرة أو فرصة للهروب من الجزائر ولو أدى ذالك للموت غرقا وسط البحر. كما نجد ظاهرة الانتحار التي انتشرت بشكل رهيب وسط المجتمع الجزائري وقد ساهم الفقر والمعاناة في هذه الظاهرة وخاصة في المناطق الريفية الفقيرة

التي تنعدم فيها التنمية، والشباب البطال في المناطق الشعبية المنتشرة في المدن الكبرى حيث يكثر الشباب، كما شملت فئة العمال الذين تم طردهم من مناصب عملهم

خلاصة الفصل

يعد شبح الفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق ساكنة الكرة الأرضية، وقد تضافرت جملة من الظروف والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي، وفي الجزائر تعرض النسيج الاجتماعي إلى ما يشبه الصدمة العنيفة لاسيما بعد سنة 1986، وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. و يتجه الرأي حالياً إلى أن القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفــاً. لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره المدمرة ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي. إن قهر شبح الفقر الذي أضحى معضلة عالمية، لن يتأتى إلا بالعلم والعمل والتضامن بين أفراد المجتمع والإدارة الفعالة والتسيير الرشيد للموارد المتاحة، مما يقتضي تطوير أداء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، واستنهاض الطاقات المعطلة في المجتمع، وتمكينها من المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة، التي تحول دون انتشار ظاهرة الفقر وتتيح شروط الحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل، لا حظنا أنه بالرغم من تعدد أشكال الفقر وأسبابه، فإن العوامل المؤدية إليه هي في الأساس عمليات من الاستبعاد الاجتماعي لأنها تحول دون الوصول إلى الأصول الطبيعية والبشرية والاجتماعية، والتي تتمثل في فرص العمل والتعليم الجيد والصحة ومجمل الخدمات العامة.

كما وضحنا صورة عن حدود الفقر، وكذا مختلف المؤشرات الخاصة بقياسه، سواء كان الفقر نقدي مرتبط بالدخل أو فقر بشري مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد. وقد تمكنا من التعرف على أهم أسباب الفقر، وأهم النتائج والآثار الناجمة عن ذلك والتي أدت إلى زيادة اتساع ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة كسبيل لدعم مكافحة الفقر اجتماعيا

تمهيد

الفقر مشكلة من المشكلات العالمية العويصة التي ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الزمن مساحة وعمقا في معظم بلدان العالم، ففي الدول المتقدمة عند ظهور أزمات اقتصادية حادة، والدول النامية الذي نجده فيها في معظم الأحيان، خاصة في الدول الإفريقية والأسيوية ودول أمريكا اللاتينية، وبعض الدول العربية نتيجة لانهيار أسعار المحروقات والمواد الأولية الموجهة للتصدير من قبل هذه الدول. مما يجعل الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه في اتساع متزايد، وتكاد أغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في العصر الراهن، لاسيما وأن الجهود التي بذلتها بلدان العالم الثالث قصد تحقيق التنمية لم تحقق نتائج ملموسة، مما عمق من تفشي هذه الظاهرة وتنامي عدد الفقراء، حيث تشير تقارير التنمية البشرية أن ما يزيد على ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع. وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تعاني من مشكلة تنامي عدد الفقراء على الرغم من توفرها على كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة للحد من الفقر، مما يجعل من هذه الظاهرة تحتل صدارة الأولويات في برامج الدول والحكومات الطامحة إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع.

فقد احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة داخل البحث العلمي، وكانت أغلب اهتمامات الباحثين على تعريف هذه الظاهرة ومعرفة أسباب انتشارها، والمشاكل المترتبة عنها، وخاصة المشاكل الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى كل من ماهية الفقر، حدود ومؤشرات قياسه، التوزيع الجغرافي وأسباب انتشاره على المستويين الدولي وفي الجزائر، كما نتطرق إلى انعكاسات الفقر على الشعب الجزائري.

المبحث الأول: ماهية الفقر

إن دراسة الفقر كظاهرة اجتماعية، ذات تأثير كبير على حياة ونشاط الفرد والمجتمع، وتأثيرها المتزايد لانتشارها السريع وتسببها في العديد من الآفات الاجتماعية، مما جعل أغلب الباحثين والمفكرين وحتى السياسيين والمسئولين يتطرقون لدراسة هذه الظاهرة .

المطلب الأول: تعريف الفقر

إن أي تشخيص للفقر لا بد أن يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة، ألا وهي الدخل النشاط الاجتماعي والاقتصادي، لذا فقد تعددت وتنوعت المفاهيم المتناولة والمفسرة لظاهرة الفقر.

9- تعريف روبرت مكنمار " Robert maknamar "

الرئيس السابق للبنك الدولي وهو يركز على المؤشرات الاجتماعية على وجود الفقر، وقد قدم تعريفا للفقر " على أنه تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة ".[1]

10- تعريف الدكتور حمدي عبد العظيم

" الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو الشعوب. ويعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه، أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجاته وبعبارة أخرى هو الفرد أو الشعب الذي يعيش عند مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يعتبره بعض الاقتصاديين الكلاسيك مستوى حديا إذا تجاوزه الفرد أو الشعب أحس بيسر الحياة، وبدأ يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية ".[2]

" الفقر معناه أن الفرد لا يمتلك شيئا أما الشعوب الفقيرة هي التي يكون أغلبية مواطنيها من المعدمين وذلك تمييزا لهم عن أولئك الأغنياء الذين يمتلكون معظم وسائل الإنتاج " ، ويرتبط هذا التعريف بالفكر السائد إبان العصر الإقطاعي حينما كان المجتمع ينقسم إلى ملاك ومعدومين، فالملاك

---

[1] –ألن درننج: الفقر والبيئة، الحد من دوامة الفقر، ترجمة محمد صابر، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 1991، ص 10.

[2] – حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995، ص 10.

يملكون المال والنقود، والفقراء لا يملكون شيئا وهم خدمة الأشراف والنبلاء وملاك الأراضي. وينظر إلى الملكية المصدر الوحيد للدخل ومن ثم فإن الذي لا يمتلك شيئا لا يتوفر له دخلا يعيش عليه.[1]

" يعرف الفقر على أنه عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية نتيجة عدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج والحصول على عائد، ونتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة "[2].

11- تعريف محي محمد مسعد

" الفقر مشتق من فقر ضد استغنى، وأفقره ضد أغناه، وافتقر فقر، وافتقر إليه أي احتاج إليه، وجمع الفقر فقراء، ومنه فإن الفقر ضد الغنى، أي أن يصبح الإنسان محتاجا أو ليس له ما يكفيه " [3]

12- تعريف البنك الدولي

تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 1990 يعرف الفقر " بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة " [4]. إلا أن الاهتمامات المتواصلة للبنك الدولي حول الفقر منذ مطلع التسعينات، أعطى تعريفا للفقر " وهم الأشخاص الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل، ففي تقديراته لسنة 1996 أكثر من 3 مليارات في العالم تعاني الفقر، ففي كل سنة يموت 8 ملايين طفل نتيجة الأمراض، كما يصاب 50 مليون طفل بعجز عقلي أو بدني بسبب سوء التغذية، و 130 مليون طفل يحرمون من الدراسة، و 260 مليون طفل يعانون من فقر الدم ".[5]

كما حدد البنك الدولي للتنمية في تقريره لسنة 1994 تصورا واضحا لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية، وذلك إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض، ويبرز التقرير مجموعة مؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية، من ذلك مثلا أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة بينما لا تتعدى الخمسين سنة في إفريقيا جنوب الصحراء. وأن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 في الألف في جنوب آسيا، فإنها لا تتعدى 10 في الألف في السويد. وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول

---

[1] – حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نفس المرجع، ص 11.

[2] – حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نفس المرجع، ص 15.

[3] – محي محمد مسعد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 141.

[4] – البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم، الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990، ص 41.

[5] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: حقوق الإنسان والفقر المدقع، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 55، 1998.

النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم. والجدير بالملاحظة أن أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على شريحتي النساء والأطفال، وبخاصة الإناث منهم.[1]

13- تعريف الأمم المتحدة

" الفقر هو عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة على تحقيق أقل قدر من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، وقد تم استنتاج الفقر على أنه قصور القدرة الإنسانية "[2] . وقد عرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1998، على أنه الجوع، الافتقار إلى المأوى، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة، الفقر هو الأمية، وليس له القدرة على الذهاب للتعلم، وعدم القدرة على التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل والخوف من المستقبل والعيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية " [3]

14- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

" الفقر هو عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة، وتظم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض "[4]

15- تعريف مكتب العمل الدولي

" الفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة، وكابوس للأفراد، يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية، وقصر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، والتبكير بالإنجاب، وسوء الصحة والوفاة المبكرة، والفقر يشكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة ".[5]

---

[1] – اسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، النزهة الجديدة، القاهرة، 2003، ص 18.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ، المجلد 1، 1996، ص 13.

[3] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ص 41.

[4] – سالم توفيق النجفي: أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 42.

[5] – مكتب العمل الدولي: تقرير المدير العام للخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط 1، 2003، ص 1.

16- **تقرير التنمية عن العالم لعام 1980**

" عرف الفقر بتشخيصه من خلال سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون أدنى من مستلزمات العيش اللائق أو المعقول".[1]

المطلب الثاني: الفقر من منظور الديانات

إذا رجعنا إلى القرآن الكريم وما قاله الله تعالى في حق الأنبياء والرسل، فنجد أن كلهم اهتموا بظاهرة الفقر، فقال تعالى عن إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام ﴿ **وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين** ﴾[2]، ويتحدث الله تعالى عن النبي إسماعيل عليه السلام قائلا ﴿ **واذكر في الكتاب إسماعيل، إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا * وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضيا** ﴾[3]، كما يتحدث الله تعالى عن ميثاقه لبني إسرائيل فيقول ﴿ **وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين، وقولوا للناس حسنا، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة** ﴾[4]، وقال أيضا ﴿ **ولقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا، وقال الله أني معكم، لئن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وآمنتم برسلي وعزرتموهم وأقرضتم الله قرضا حسنا لأكفرن عنكم سيئاتكم ولأدخلنكم جنات تجري من تحتها الأنهار، فمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل** ﴾[5]، وقال على لسان عيسى بن مريم عليه السلام في المهد ﴿ **وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا** ﴾[6]، وقال وقال تعالى في أهل الكتاب عامة ﴿ **وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، وذلك دين القيمة** ﴾[7]

لذا فقد اهتمت كل الديانات عبر التاريخ بظاهرة الفقر، فقد عرف الإنسان الفقر والحرمان من أزمنة قديمة، وعرف التاريخ الفقراء والمحرومين من عهود سحيقة لذا فإن العديد من الأديان تنظر إلى الفقر من عدة نواحي، والواقع أن الأديان كلها حتى الوضعية منها التي لم تعرف لها صلة بكتاب سماوي، لم تغفل هذا الجانب الإنساني والاجتماعي.

---

[1] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 42.

[2] – سورة الأنبياء: الآية 73.

[3] – سورة مريم: الآيتان 54، 55.

[4] – سورة البقرة: الآية 83.

[5] – سورة المائدة: الآية 12.

[6] – سورة مريم: الآية 31.

[7] – سورة البينة: الآية 5.

2- الفقر في الديانة اليهودية

لقد أقرت الديانة اليهودية أن الفقر ظاهرة طبيعية وسنة كونية، أوجدها الله تعالى، فلا يمكن القضاء عليها وقد بينت النقاط التالية:

- الله مالك السموات والأرض وما بينهما.
- الفقر والغنى بيد الله وحده.
- العمل الجاد والمثابرة يؤدي إلى الكفاية، والبطالة والخمول يؤدي إلى الفقر.
- ترغيب المنفقين على الفقراء بالستر، وترهيب المعرضين عنهم باللعنات.
- الفقير المستقيم خير من الغني الظالم.

إلا أن نظرة اليهود إلى الفقراء في العصور القديمة والحديثة بعد تزوير التوراة لا يوجد فيها ما يستدعيهم إلى العطاء لهم والإحسان إليهم، لأن التوراة المزيفة ليس فيها أي إشارة لليوم الآخر أو البعث أو الحساب بشكل واضح، وما ورد في التلمود حول دخول الجنة والنار يغلب عليه الغموض وعدم التناسق فيما بين أجزائه، إلا أنه يتبين فيما سبق أن كل ما ذكر فهي نصائح ومواعظ دون التزام عن طرق الثواب والعقاب الدنيوي أو الأخروي.[1]

2 – الفقر في الديانة المسيحية

لقد ركزت المسيحية على الفقر من الجانب الاجتماعي كما في الديانة اليهودية، فقد اتخذت أسلوب الوصايا والمواعظ والتربية الأخلاقية استشارة للمشاعر الإنسانية، دون أن تضع إجراءات أو قوانين تلزم الأغنياء بكفاية حاجة إخوانهم الفقراء، بل دعت الفقراء إلى التقشف والزهد.

لكن تزوير تعاليم الديانة المسيحية حال دون وصول تعاليمها إلى العصور الحديثة، ونتيجة لهذه التعاليم اعتبر ماركس وانجلز أن المسيحية أباحت الرق في العالم الحديث، ونظمت العبودية في العصور الوسطى، وأنها مستعدة للدفاع عن ظلم الطبقات العاملة في العصر الحديث، وأن تعاليم المسيحية لا تعارض وجود طبقة حاكمة ظالمة، دون أن تقدم للجماهير سوى الأمل أن يتحول الحكام للخير، لذا فإن ماركس وانجلز بررا أن الكنيسة فشلت في علاج المشكل الاجتماعي والاقتصادي، وأنها اضطرت إلى أن تتملق الرأسماليين والدكتاتوريين وأنها كانت دائما في خدمة الأقوى، وقد كان هذا الشعور من ماركس وانجلز ضد الكنيسة من الأسباب التي دفعتهما لمحاولة هدم الدين في نظريتها الاقتصادية.[2]

---

[1] – محمد عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، ط 2، القاهرة، 1986، ص 54.

[2] – محمد عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 56.

3 – الفقر في الإسلام

عناية الإسلام بالفقر، ورعاية الفقراء وذوي الحاجات لم يسبق لها نظير في ديانة سماوية، ولا في شريعة وضعية سواء ما يتعلق بجانب التربية والتوجيه، وما يتعلق بجانب التشريع والتنظيم، وما يتعلق بجانب التطبيق والتنفيذ، فقد حث الإسلام الأغنياء بالعطاء للفقراء ومساعدتهم، وأن إهمال حق المساكين من أسباب دخول النار لقوله تعالى ﴿ **كل نفس بما كسبت رهينة * إلا أصحاب اليمين * في جنات يتساءلون عن المجرمين * ما سلككم في سقر* قالوا لم نكن من المصلين * ولم نك نطعم المسكين * وكنا نخوض مع الخائضين * وكنا نكذب بيوم الدين**﴾ [1] وقوله تعالى ﴿ **إنه كان لا يؤمن بالله العظيم * ولا يحض على طعام المسكين**﴾[2].

ويضن البعض أن الإسلام يحبذ الفقر ويدعوا إليه ويثيب على البؤس والحاجة ويكره الغنى والثروة وجمع المال، ولكن العكس من هذا فإن الإسلام يمقت الفقر ويقاوم الحالات التي تسوق الإنسان إلى المسكنة والذل والمهانة من جراء الحاجة، ولا يحزن الفقير على ما به من ضيق وليعلم أن ما ينتظره في الدار الآخرة خير، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " **يدخل الفقراء الجنة قبل أغنيائهم بخمس مائة سنة** " [3]، وقال صلى الله عليه وسلم " **رب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه به لو أقسم على الله لأبره** " [4] ، لذا فإن الدين الإسلامي غرس في روح المسلم أن للقريب والمحتاج والفقير حقه المحتوم في ماله يجب عليه أداؤه وجوبا، وليس مجرد صدقة تطوعية يدفعها إن شاء ويتركها متى شاء.[5]

المطلب الثالث: خطوط الفقر ومؤشرات قياسه

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية تعرف امتدادا متواصلا، وهو مشكلة اجتماعية واقتصادية ذات تأثير كبير على الفرد والمجتمع، لهذا اتخذت وسائل علمية كثيرة لتحديد نسب الفقر وقياسه .

3- خطوط الفقر

الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر، من الأساليب الأوسع استخداما من طرف البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية، وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر

[1] – سورة المدثر: الآيات من 38 إلى46.

[2] – سورة الحاقة: الآيتين 33 و 34.

[3] – حديث: رواه أحمد والترمذي وابن ماجة.

[4] – حديث: رواه مسلم .

[5] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، دار رحاب الجزائر، الجزائر، ج 1، 1988، ص 72.

الزمن وبين الأقاليم، إلا أن المشكلة التي يواجهها اعتماد أسلوب خط الفقر لأغراض المقارنات يتمثل باختلاف الأسعار ونماذج الاستهلاك بين الريف والحضر، مما يتطلب وضع مؤشر لتكاليف المعيشة على مستوى الإقليم، وتعديل المداخل أو نفقات الاستهلاك عند الاعتماد على مؤشر الفقر. ومن جانب آخر فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية، قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الاعتماد على خط الفقر المحدد من قبل إحداث هذه التغييرات، مما يتطلب إجراء التعديلات اللازمة في خط الفقر. وعليه فإن إحدى طرق قياس الفقر تتمثل في تحديد عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان، إلا أن وجود أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع.[1]

1-1- **خط الفقر:** يعرف على أنه الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيرا إذا هبط عنه، ويعرف كذلك على أنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة.

1-2 - **خط الفقر المطلق:** والمقصود منه " تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل. كما يمثل خط الفقر المطلق كلفة تغطية تلك الحاجات سواء للفرد أو الأسرة وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.[2]

ويعرف كذلك بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية والغير الغذائية.

1-3- **خط الفقر المدقع:** والمقصود منه " هو تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، ويمثل خط الفقر المدقع كلفة تغطية الحاجات الغذائية، سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة.[3]

كما يعرف خط الفقر المدقع بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، أو كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، وبمعدل يومي يقدر بـ 2250 سعرة حرارية لكل فرد [4].

---

[1] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 49.

[2] – أنطوان حداد: الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة، دون سنة نشر، ص 14.

[3] – أنطوان حداد: الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص 14.

[4] – سالم توفيق النجفي ، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 50.

1-4- خط الفقر النسبي: يحدد وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 10 بالمائة من السكان الأدنى دخلا، وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت إلى آخر.

1-5- خط الفقر القومي: يحدد بمقدار الحاجات اللازمة من المواد الغذائية الأساسية والمعدلة في إطار معيار القوة الشرائية والذي يعد معيار مقارنة بين الدول المختلفة.

1-6- خط الفقر الثابت: هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد أو دولارين في اليوم، وأن تدني مستوى الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر. إن هذا المقياس استخدمه البنك الدولي، إلا أنه غالبا ما لا يأخذ في اعتباره الجنس أو العمر أو الظرف في المجتمع.

1-7- خط فقر الغذاء: لتحديد خط فقر الغذاء يوجد طرق متعددة نحاول أن نقدم أهمها:[1]

1-7-1- خط فقر الغذاء الأقل كلفة: حيث يتم بالاعتماد على سلة من العناصر الغذائية التي تنسجم مع الأذواق السائدة، وبالشكل الذي تعطي أقل سعرة حرارية وبأقل كلفة، بالاعتماد على الأسعار السائدة ليتم تحديد كلفة السلعة الغذائية التي يستند إليها تحديد خط الفقر.

ومن إيجابيات هذه الطريقة تتمثل في كونها لا تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك العائلة، أما نقطة الضعف، فتتمثل في أن الأفراد ربما لا يستهلكون أقل، بل أكثر من السعرات الحرارية المتعاقد عليها في إطار خط فقر الغذاء، بالرغم من امتلاكهم مستوى من الدخل مساويا الحد الأدنى لكلفة الغذاء الذي يمثله خط الفقر، فضلا على أن سلة الغذاء المحددة قد لا تنسجم مع الرغبات أو العادات الحقيقية لغذاء المستهلكين.

1-7-2- خط فقر الغذاء على أساس النفقات: يعتمد اعتمادا رئيسيا على اختيار نماذج الاستهلاك الحقيقي لبعض أجزاء المجتمع، من خلال جمع البيانات عن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد الواحد بالغرام، مع إهمال السلم الأدنى للتوزيع، وعندما يتم تحويل الوحدات المستهلكة إلى سعرات حرارية ليتم تحديد إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة، التي يجب أن تتجانس مع الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية المحددة، ومن ثم يتم تحديد خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات .

وإن ما يميز هذه الطريقة أن اختيار السلع للحصول على أدنى الاحتياجات من السعرات الحرارية قد تكون متوازنة من ناحية طاقة السعرات الحرارية التي قد يحتاج إليها الفرد، فضلا عن كونها تقدم غذاء أكثر توازنا. أما مساوئ هذه الطريقة، فتتمثل بكونها لم تحقق حصرا لجميع السلع من

[1] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص، 53.

المواد الغذائية، ولا تقدم مستويات كافية من بعض المواد الغذائية، التي قد لا تكون متوازنة، فضلا عن أنها تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك الغذاء بين العوامل، الأمر الذي لا يقيس نفقات الغذاء وحدها، بل يقيس الكميات المستهلكة أيضا، كما أنها تتجاهل الإنتاج المنزلي الذي قد ينتج في المناطق الريفية، لذلك يتطلب تسعير هذه المنتجات لتضاف إلى المنتجات الغذائية في السوق. أما النفقات الغير غذائية فتتم بواسطة الاختيار المباشر للفقرات الغير غذائية، فضلا عن تسعيرة تلك الفقرات التي تتم إضافتها إلى المجموع الكلي لمبلغ الإنفاق المحدد لخط الفقر الغذائي للحصول على خط الفقر النهائي، إلا أن السلبية التي تحتويها هذه الطريقة، هي عدم توافر معيار موضوعي لاختيار المتطلبات الدنيا الغير غذائية، فضلا عن كيفية تحديد الفقرات الغير الغذائية الضرورية لأدنى معيار للعيش .

أما الطريقة الأخرى المستخدمة لإدخال العنصر الغير غذائي في خط الفقر، فقد حاولت أن تتجنب الاختيار المباشر لفقرات أو عناصر محددة في إطار أدنى للنفقات الغير غذائية، وبدلا من ذلك يتم رفع خط فقر الغذاء بمعامل ما للسماح بشراء بعض العناصر الأساسية الغير غذائية للوصول إلى خط الفقر النهائي.

2- مؤشرات قياس الفقر

دفع العديد من المهتمين بتقييم أوضاع الفقر وما يتمخض عنه من استراتيجيات باتجاه خفض الفقر، محاولة وضع مقاييس متعددة وبديلة بالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية لمفاهيمه المختلفة، لذا نذكر مؤشرات قياس الفقر، والتي تتمثل فيما يلي:

2-1- مؤشرات الدخل

استخدام مؤشرات الدخل، سواء كانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، أو كانت على مستوى الفرد أو الأسرة، بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن قدرتها للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية التي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الأسرة دون خط الفقر أو فوقه، فضلا عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد، واختلاف مستوى الرفاهية فيما بينها والاقتصاديات الأخرى، إلا أن استخدام هذه المؤشرات تكتنفه بعض المشاكل والصعوبات، التي يتمثل أهمها بافتراض التوزيع العادل للدخل أو الناتج في الاقتصاد، في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفة. أما الاعتماد على توزيع الدخل على مستوى الأسرة، فإنه أيضا يواجه مشاكل نظرية وعملية لتباين الأسر في حجمها وتركيبها من ناحية العمر والجنس، مما قد ينعكس بشكل سلبي أو إيجابي على مستوى الإنفاق.

وتتمثل المشكلة الثانية التي تتضمنها مؤشرات الدخل، بتحويل قيمتها إلى العملات الأجنبية، كونها لا تأخذ في الحسبان معيار القوة الشرائية، لتوضيح الاختلاف بين القوة الشرائية للعملات الأجنبية لشراء سلع محددة من الأسواق المحلية، في حين يتمثل الجانب الآخر القصور الذي يتضمنه اعتماد مؤشر الدخل لقياس معدل الفقر، بكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الإنفاق، باعتبار أن مؤشر الفقر يهمل في اعتباراته الدخل أو الاستهلاك غير المباشر، والمتحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الأسعار، فضلا عن قدرة الأفراد على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر، من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض، مما يمكن أن يساهم في رفع مستوى المعيشة، فضلا عن كون مؤشرات الدخل تعبر عن البعد الاستهلاكي للفقر، وليس عن الأبعاد الأخرى، كالضمان ضد البطالة والمرض وحرية التعبير والاختيار.[1]

2-2- مؤشرات التنمية البشرية

إن الاعتماد على الدخل الصافي بوصفه خطوة أولى لقياس مستوى الفقر يدفعنا إلى الانتقال نحو الأسلوب الاجتماعي، المتمثل بمؤشرات التنمية البشرية.[2]

2-2-1 دليل التنمية البشرية: يقيس متوسط الانجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد، مكون من توليفة من المؤشرات الاجتماعية كطول العمر، المعرفة ومعيار مستوى المعيشة اللائق، والمشاركة أو الاستبعاد.

2-2-2 دليل التنمية حسب الجنس البشري: يمثل دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس مقياسا مركبا يعكس أوجه انعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية، باعتباره يقيس الأبعاد والمتغيرات نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، ولكن مع مراعاة انعدام المساواة من حيث الانجاز بين الرجل والمرأة.

2-2-3- دليل الفقر البشري: وهو ينقسم إلى قسمين الفقر البشري للدول النامية، والفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2-2-3-1- دليل الفقر البشري للدول النامية: والذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يضم النسبة المؤوية للأميين البالغين والنسبة المؤوية للأفراد المعرضين للوفاة تحت سن الأربعين،

[1] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 48.

[2] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 55.

والافتقار إلى ظروف معيشة لائقة على الصعيد الاقتصادي بوجه عام، ويمثل بمؤشر فرعي مركب يضم ثلاث متغيرات، النسبة المؤوية للأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية والنسبة المؤوية للأطفال دون سن خمس سنوات الذين يعانون من نقص في الوزن.

وبالتالي دليل الفقر البشري هدفه يتمثل في قياس تخلف دولة معينة في ثلاث جوانب أساسية وهي:

2-2-3-1-1- مدة الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، وذلك اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين.

2-2-3-1-2- التمدرس وتلقي المعارف: وتتمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال، وذلك اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.

2-2-3-1-3- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيعة: وتقيس نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة، وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، ونسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية.[1]

2-2-3-2- دليل الفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ويهدف هذا الدليل إلى قياس تخلف دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أربع جوانب أساسية:

2-2-3-2-1- مدة الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، وذلك اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الستين.

2-2-3-2-2- التمدرس وتلقي المعارف: وتتمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال، وذلك اعتمادا على معدل الأمية للأعمار المتراوحة من 15 إلى 60 سنة.

2-2-3-2-3- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيعة: وتقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي.

2-2-3-2-4- البطالة: وتقاس بمعدل البطالة للأمد البعيد، على الأقل سنة.

إن اعتماد خط الفقر لتمييز الفقراء من غير الفقراء ساعد في استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر بالاعتماد على خطوط الفقر.[2]

---

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2003، ص 340.

[2] – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مرجع سابق، ص 50.

2-3- **نسبة الفقر:** تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقر، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى الأسرة.

والجدير بالذكر أن عدد الفقراء غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كذلك فإن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة.[1]

2-4- فجوة الفقر: تمثل حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين مداخيل الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى الفقر المحدد، أو بعبارة أخرى فإن فجوة الفقر تمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر.

2-5- شدة الفقر: يقيس التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه بوصفها تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوة الفقر النسبية للفقراء كافة.

[1] - الفارس عبد الرزاق: الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 29.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للفقر وأسباب انتشاره

من خلال التحاليل والأرقام الإحصائية والتفاوت المعيشي على مستوى دول العالم، حيث تشير الأرقام المذهلة التي يقدمها الإحصائيين والدوائر الرسمية، إلى التزايد المطرد في عـــدد المحـــرومين والفقراء.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للفقر

ثمة عدة دراسات ميدانية حاولت توزيع خريطة الفقر والحرمان جغرافيا، وتتبع ظهـــوره ثـــم تطورت تاريخيا لكننا سنقتصر على ما يلي:

3- الفقر على المستوى العالمي

من خلال التحاليل والأرقام الإحصائية والتفاوت المعيشي على مستوى دول العالم، حيث تشير الأرقام المذهلة التي يقدمها الإحصائيين والدوائر الرسمية، إلى التزايد المطرد في عـــدد المحـــرومين والفقراء، وبخاصة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، حيث يزيد عددهم عن المليار شخص، في حين يزيد عدد السكان الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي على 1.7 مليار نسمة، أما الذين يعانون الحصول على المياه الصالحة للشرب فيزيد عددهم عـــن المليـــار ويتعرضون لمآسي تلوث الهواء، وحوالي 1.3 مليار يعانون الحرمان، فالفقر في تزايد مستمر راجـــع للتزايد المخيف في أعداد سكان العالم والذي يزيد بما يعادل 90 مليون نسمة كل عام. وفي هذا السياق ذكر معهد " خبز من أجل العالم " في تقريره السنوي أنه يوجد في العالم حوالي 800 مليون شـــخص يعانون الجوع. وذكر التقرير أنه في السبعينات كان عدد المعانين من سوء التغذية في العالم حـــوالي 959 مليون شخص، كما ذكر التقرير أنه في الخمسينات من القرن الماضـــي راح ضـــحية الجـــوع والأوضاع الصحية السيئة حوالي 400 مليون شخص حول العالم، مشيرا إلى أن هذا الرقم أكبر بثلاث مرات من عدد ضحايا حروب القرن العشرين بأكمله.[1]

وفي سنة 1995 قدر عدد المعدومين في العالم مليار و 180 مليـــون نســـمة، أغلـــبهم مـــن الأسيويين وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط، وإذا رفعنا الفقير من 1 دولار إلى 3 دولار في اليوم، نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك في 57 دولة وفقا لبيانات تقرير التنميـــة للعـــالم ســـنة 1997، وهي تضم نسبة 63 % من إجمالي سكان المعمورة، فيما عدا ثلاث بلدان أوروبية لا يتجاوز

[1] – إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 64.

سكانها 10 ملايين نسمة هي مولدوفا ومقدونيا وألبانيا، ودول عربية كبيرة كاليمن وموريتانيا والسودان ومصر.[1]

ومن ناحية أخرى أفاد تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاربي، أن أكثر من 36 % من سكان بلدان هذه المنطقة يعيشون في الفقر، فضلا عن تردي أوضاع الفقراء وتزايدهم بوتيرة عالية في كل من إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ولقد ارتبط هذا التزايد بانتشار ظاهرة الجوع ووفاة الأطفال في كثير من البلدان النامية بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية.

وفضلا عن ذلك تشير تقارير المنظمات الدولية إلى توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين عاما، في حين لا تتعدى الخمسين في إفريقيا، كما أن نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنوات تصل إلى حوالي 170 في الألف في دول جنوب آسيا، بينما لا تتعدى 10 في الألف في السويد. وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم، وما زالت المرأة أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر والضغوط الاجتماعية القاسية، وهناك شواهد كمية حديثة تشير إلى أن حوالي 60 % من فقراء العالم هم من النساء كما أن عدد اللائي يقمن بالإنفاق على أسرهن في تزايد مستمر، وقد وصل في بعض البلدان إلى الثلث. ومما يزيد المشكلة تعقيدا في البلدان النامية هو الزيادة السكانية السريعة وهدر الإمكانيات المتاحة وتنامي عدد الفقراء والمحرومين، وقد أكد تقرير معهد " خبز من أجل العالم " أنه يوجد في الولايات المتحدة حوالي 31 مليون شخص يعانون الجوع. وجاء في التقرير أن " برنامج الجوع 2000 " الذي أنجزه المعهد مؤخرا أظهر أن نسبة الجائعين ضمن العائلات في الولايات المتحدة بلغت 3.6 % ، فيما بلغت نسبة العائلات التي تعيش على حافة الجوع 10.2 %.[2]

وتشير بعض التقارير الدولية إلى بعض الإحصائيات في البلدان النامية ما يلي :

- حوالي 800 مليون نسمة لا يحصلون على القدر الكافي من الغذاء للعيش طبيعيا وصحيا.
- حوالي 850 مليون نسمة هم من المعدومين.
- حوالي 36 مليون نسمة يحملون فيروس نقص المناعة.
- 11 مليون طفل يموتون دون سن الخامسة كل عام، جراء أمراض يمكن الوقاية منها.[3]

ومما تم ذكره سنوضح ما يلي:

جدول رقم (01): يوضح التوزيع الجغرافي للفقراء في العالم

---

[1] – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط: معهد التخطيط القومي، مصر، القاهرة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2003، ص 13.

[2] – اسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 66.

[3] – مؤتمر القمة العالمية للتنمية بجوهانسبورغ: الصفحة الرئيسية.

المنطقة	أعداد ونسب السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (الوحدة مليون نسمة)									
	1987		1990		1993		1996		1998	
	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %
شرق آسيا والمحيط الهادي	417.5	26.6	452.4	27.6	431.9	25.2	265.1	14.9	278.3	15.3
أوروبا وآسيا الوسطى	1.1	0.2	7.1	1.6	18.3	4	23.8	5.1	24	5.1
أمريكا اللاتينية	63.7	15.3	73.8	16.6	70.8	15.3	76	15.6	78.2	15.6
جنوب إفريقيا	474.4	44.9	495.1	44	505.1	42.4	531.7	42.3	522	40
شبه الصحراء الإفريقية	217.2	46.6	242.3	47.7	273.3	49.7	289	48.5	290.9	46.3

Source: WORLD BANK: « second world development report on poverty : Attacking Poverty, 2000/2001 » .

وهكذا يبدو جليا رغم التقدم التكنولوجي الذي تميز به القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، والارتفاع التدريجي في معدلات الرفاهية، فقد ظل الفقر يمثل مشكلة خطيرة للغاية ومازال يتزايد في كثير من أنحاء العالم بما في ذلك بعض البلدان الصناعية، وهذا ما دفع المجتمع الدولي إلى إثارة الوعي واستدعاء الأنظار إلى خطورة الوضع، حيث أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 " عاما دوليا للقضاء على الفقراء " كما أعلنت " عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر 1997 – 2006 ".

4- الفقر على المستوى العربي

من الملاحظ أن جانبا كبيرا من الدراسات الاجتماعية التي تتناول المجتمع العربي في ضوء مفاهيم ومقاربات عامة، تتعمد طمس تعرجات وتضاريس قاعه الذي يعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والبطالين وغيرهم من ضحايا الاستغلال واللامساواة. ومن الشواهد اللافتة للنظر أن معدلات التمايز الاجتماعي لا تزال تسجل ارتفاعا مخيفا، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه القوى المهيمنة على تدعيم الوضع القائم وتوسيع رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجعل طروحات النخبة العربية تنصب في خانة " مجافاة واقع الأمر ".[1]

[1] – إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 77– 79.

لقد أثارت بعض الدراسات العربية جملة من النتائج التي تكشف مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة في الأبنية العربية، ومن هذه النتائج:

– تتعرض المرأة العربية التي أجرفتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة، فهي لا تؤمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها. ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للانحدار الاجتماعي.

– أصبحت المرأة العربية تعمل في الشارع وفي أماكن غير لائقة.

– لا تزال النساء في الأرياف يمارسن الأعمال الشاقة، بحمل الأثقال والرعي وممارسة البيع المتجول. وفي حالة وجود أطفال صغار فإنهن تحملن أبنائهن على ظهورهن وترعاهن أثناء قيامهن بعملهن على هوامش الاقتصاد وتتعرضن لشتى صور الاستغلال والاحتقار.

– ارتفاع الفقر البشري في الريف العربي مقارنة بالحضر، وهذا يشير إلى عدم وجود اهتمام واسع في التنمية الريفية على الصعيد العربي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): يوضح معدلات الفقر في الريف والحضر لبعض الدول العربية

الدول	السنوات	الريف (%)	الحضر(%)
تونس	1990	21.6	8.9
الجزائر	1995	30.3	14.1
جيبوتي	1996	87	–
مصر	1996–1995	23.2	22.5
المغرب	1999–1998	27.2	12
موريتانيا	2000	61	25
اليمن	1998	45	31

Source: WORLD Bank: world development Indicator (2003), CD-ROM

– ظاهرة الدعارة التي أصبحت في تزايد مخيف في الدول العربية، إلا أن تزايدها لدى الفئات الدنيا من أجل الارتزاق، يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى الأنظمة القائمة التي خيبت شعوبها في العيش، وتقديم الدعم المناسب والحماية الكافية للفئات التي تعاني من عدم إشباع الحاجات الضرورية، رغم الثروات الطبيعية الهائلة المتواجدة في هذه الدول.

– يمثل العمل الغير الرسمي آلية لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنتظم.

– يشكل الفقراء العاملين جماعة اجتماعية غير متجانسة، يـرتبط أفرادهـا بطـرق مختلفـة بالأساليب الإنتاجية المتعايشة، كما أنها تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي، ومواقع طبقيـة متناقضة.

– الفعل الاجتماعي المجزأ هو السمة الغالبة وسط أفراد الاقتصاد الغير الرسـمي، فتـوزيعهم عبر مختلف مناطق المدينة وتنقل بعضهم وصعوبات المحيط الاجتماعي كل ذلك قلل مـن احتمـالات الاحتكاك ومناقشة المشاكل المشتركة، الشيء الذي جعل عمال الحرفة الواحدة يبادرون دون أي تسبيق إلى الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم لأي خطر خارجي.

– تميل الحياة الحضرية إلى تأكيد التغير المستمر في مهن الفقراء العاملين وتكيفهم مع الواقع والظروف الجديدة، واستجابة لهذا الواقع المفروض، تحاول هذه الفئات صنع حياتها بأيديها، من خـلال انخراطها في إنتاج وتوزيع سلع وخدمات من خلال الأنشطة المختلفة المحدودة النطاق.

– بعض العائلات ترتفع لديها درجة الإعالة، وتلجأ في بعض الظروف إلى سحب أطفالهم من المدارس واستيعابهم في الأنشطة الغير الرسمية، كما يحاول بعض الأفراد القيام بعملين أو ثلاثة لتدعيم دخولهم. وفضلا عن ذلك أقرت هذه الدراسات لجوء بعض الفقراء إلى الاقتراض لتلبيـة الاحتياجـات الأساسية، على أن أفقر الفقراء قلما يلجأون إلى مثل هذا العمل لأن لا أحد يثق بهم.

– تزايد درجة البؤس والظلم، وانتشار ظاهرة القلق والتـذمر، ففـي تـونس تشـير بعـض الإحصائيات إلى أن أكثر من 25 % من سكانها يعيشون في الأكواخ ظروفا اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس.

– رفع الدعم عن المواد الأساسية، زاد من اتساع مجتمع الفقراء والمهمشين في الدول العربية، مما ينجر عنه استغلال بعض هذه الفئات لضرب استقرار المجتمع، وتخريب بنيته التحتية وزيادة وتيرة العداء تجاه المؤسسات الرسمية.

– وضعية الفقر البشري في الدول العربية، وهو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم (03): يوضح وضعية الفقر البشري في الدول العربية

الترتيب العالمي حسب مؤشر التنمية البشرية	الدول	الاحتمال عند الولادة أن يعيش الفرد إلى سن 40 (%)	معدل الأمية عند البالغين (الأكثر من 15 سنة %)	نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه مأمونة (%)	الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية (الأقل من 5 سنوات) (%)	مؤشر الفقر الانساني	مؤشر التنمية البشرية
37	البحرين	4	12.1	–	9	–	0.839
44	قطر	5.1	18.3	–	6	–	60.82
46	الكويت	2.6	17.6	–	10	–	0.820
48	الإمارات	3.4	23.3	–	14	–	0.816
61	ليبيا	4.5	19.2	28	5	15.7	0.783
73	السعودية	5.2	22.9	5	14	16.3	0.769
79	عمان	5	27	61	24	31.8	0.755
83	لبنان	4.3	13.5	0	3	9.5	0.752
90	الأردن	6.6	9.7	4	5	7.5	0.743
91	تونس	4.6	27.9	20	4	19.9	0.740
107	الجزائر	9.3	32.2	11	6	22.6	0.704
110	سوريا	5.7	24.7	20	13	18.8	0.685
120	مصر	8.6	43.9	3	4	30.5	0.648
126	المغرب	9.4	50.2	20	9	35.2	0.606
138	السودان	27.6	41.2	25	17	32.2	0.503
148	اليمن	19.1	52.3	31	46	41.0	0.470
153	جيبوتي	42.9	34.5	0	18	34.3	0.462
154	موريتانيا	30.5	59.3	63	32	48.6	0.454

PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2003 ; OP CIT ; page 246,247 et 248

والجدول يبين أهم المؤشرات لدراسة وضعية الفقر البشري في 18 دولة عربية، حيث نجد أن الدول العربية تنقسم إلى قسمين:

2-1- فئة التنمية الإنسانية المرتفعة: والمتمثلة في كل من البحرين، قطر، الكويت، الإمارات، حيث لا وجود للطبقة التي تعيش تحت عتبة الفقر لغياب مؤشر الفقر الإنساني.

2-2- فئة التنمية الإنسانية المتوسطة والضعيفة: وهي أغلبية الدول العربية والتي تتراوح فيها طبقة الفقراء من 7.5 % في الأردن إلى 48.6 % في موريتانيا من إجمالي السكان.

ونقوم بتلخيص أهم معالم الفقر في بعض الدول العربية.

2-2-1- السودان: في سنة 1995 قدرت نسبة من 80 % إلى 90 % من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر النقدي أي بدولار واحد في اليوم، وأن الفقر المطلق يصيب 30 % من السكان، أما في سنة 2003 فنسبة الفقراء من إجمالي السكان وصل إلى 32.2 % .

2-2-2- مصر: قدرت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 22 % سنة 1996، ومن حيث الفقر الإنساني، قدرت نسبة الفقراء من المصريين 30.5 % وارتفعت هذه النسبة إلى 34 % سنة 2003، كما بلغ مستوى الفقر النقدي معدل 16.7 %، منهم 43.9 % يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

2-2-3- المغرب: بلغ مؤشر الفقر الإنساني 35.2 % سنة 2003 ، فنسبة السكان المحرومين من المياه المأمونة قدر بـ 20 % ومعدل الفقر النقدي قدر بـ 19.2 % ، بحيث يعيش 14.9 % بأقل من دولارين في اليوم.

2-2-4- موريتانيا: الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر قدر بـ 50 % من السكان، يعيش الثلث منها الفقر المدقع، وتقدر نسبة الفقر النقدي 50 % سنة 1996، وقد بلغ مؤشر الفقر الإنساني 48.6 % عام 2003، وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم 28.6 % ومعدل 68.6 % للذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

وفي دراسة أجريت لتوضيح توزيع الدخل في بعض الدول العربية، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (04): يوضح فجوة الفقر واللاعدالة في توزيع الدخل بين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء.

البيان			حصة الدخل أو الاستهلاك				أدوات قياس اللاعدالة		
الترتيب العالمي حسب مؤشر التنمية الإنسانية	الدول	السنة	10 % الأكثر فقرا	20 % الأكثر فقرا	20 % الأكثر غنا	10 % الأكثر غنا	نسبة أغنى 10 % إلى أفقر 10 % *	نسبة أغنى 20 % إلى أفقر 20 % *	معامل جيني ** (%)
90	الأردن	1977	3.3	7.6	44.4	29.8	9.1	5.9	36.4
91	تونس	1995	2.3	4.5	49.7	31.8	13.8	8.5	41.7
107	الجزائر	1995	2.8	7	42.6	26.8	9.6	6.1	35.3
120	مصر	1999	3.7	8.6	43.6	29.5	8	5.1	34.3
126	المغرب	1998/ 1999	2.6	6.5	46.6	30.9	11.7	7.2	39.5
148	اليمن	1998	3	7.4	41.2	25.9	8.6	5.6	33.4
154	موريتانيا	1995	2.5	6.4	44.1	28.4	11.2	6.9	37.3

*** تبين المعطيات نسبة الدخل لأغنى شريحة إلى تلك المتأتية لأفقر شريحة، وذلك اعتمادا على المعطيات المتوفرة.**

*** * يقيس معامل جيني عدم المساواة في توزيع إجمالي الدخل أو الاستهلاك، وتتحسن المساواة مع انخفاض قيم المعامل وتنخفض عند ارتفاعها.**

PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2003 ; OP CIT ; age 852.

المطلب الثاني: أسباب انتشار الفقر

يعتبر الفقر نتاجا عن التفاوت واللامساواة الموجودة في شتى الميادين وخاصة الاجتماعية، لذا هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفقر وتفاقمها، وسنركز على الأسباب التالية:

1- الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في كل من النمو السكاني، البطالة، عدم العدالة في توزيع الثروة، التهميش والحرمان

1-1- النمو السكاني

تعتبر ظاهرة الانفجار السكاني من بين الظواهر التي تسرع في عولمة الفقر، بحيث أنها أصبحت قضية عالمية تؤرق المجتمع الدولي بأسره وتعتبر من أخطر المشاكل التي عرفها الجنس البشري، وتتلخص هذه المشكلة أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل أكثر من 6 مليارات من البشر الآخذين في التزايد بمعدلات هندسية غير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10 مليارات خلال السنوات القادمة. فالعالم الذي يضم حاليا أكبر عدد من الفقراء، ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ، فلقد أصبح الفقر في حد ذاته فقرا مطلقا ومركبا ليتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة. أما عدد الدول الفقيرة، حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على 400 دولار سنويا، فقد بلغ 80 دولة من أصل 195 دولة في العالم من بينها 30 دولة هي الأكثر فقرا وتسمى بدول حزام البؤس[1].

تواجه الدول المتخلفة بلا استثناء انفجار سكاني وإن اختلفت درجته وحدته، وقد بدأ هذا الانفجار يظهر بحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ في أعقابها بدأ معدل التزايد السنوي للسكان في الارتفاع عن المعدلات السائدة قبلها، وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

[1] – اسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 38.

جدول رقم (05): يوضح النمو السكاني، معدلات المواليد والوفيات لبعض مناطق ودول العالم.

المنطقة أو البلد	(من 1958 إلى 1974)	(من 1958 إلى 1974)	
	معدل النمو السكاني السنوي %	معدل المواليد لكل 1000 من السكان	معدل الوفيات لكل 1000 من السكان
غرب إفريقيا	2.3	47	23
شرق إفريقيا	2.2	52	29
شمال إفريقيا	2.4	47	21
إفريقيا الوسطى	1.9	43	19
إفريقيا الجنوبية	2.4	42	24
أمريكا الجنوبية	2.8	43	15
أمريكا اللاتينية	3.2	44	12
جنوب آسيا	2.1	42	20
غرب آسيا	1.3	18	11
جنوب أوروبا	0.8	21	9
شرق أوروبا	0.7	18	9
شمال أوروبا	0.7	18	11
اليابان	1.0	17	7

المصدر: عمرو محي الدين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1975، ص 57.

وقد أوضحت الإحصائيات أن سكان العالم في تزايد كبير، فقد ارتفع عدد سكان العالم من 5 مليارات و 352 مليون نسمة عام 1990 إلى 6 مليارات و 261 مليون نسمة سنة 2000، منهم 5 مليارات في الدول النامية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح توزيع وتطور عدد السكان في العالم خلال الفترة (من 1990 إلى 2000).

الوحدة (مليون نسمة)

الـــدول	عـــدد السكان	
	1990	2000
الدول النامية	4086	4997
الدول الصناعية	1207	1265
آسيا	3113	3713
إفريقيا	642	767
أمريكا اللاتينية	448	538
أوروبا	498	510
أمريكا الشمالية	276	295
الإتحاد السوفيتي	289	308
الـــعـــالـــم	5352	6261

المصدر: على وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 37.

1-2- البطالة

تعتبر البطالة طبيعة منطقية للتفاعل بين الانفجار السكاني واختلال البنيان، فالانفجار السكاني حينما يأخذ مكانه في اقتصاد قومي يسوده قطاع واحد، وحينما يصاحب ذلك انخفاض مستوى الاستثمار، فإن النتيجة الحتمية لا بد و أن تكون ظاهرة البطالة المقنعة، وتعرف البطالة بأنها وجود أعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائضة مساوية للصفر، وقد يبدوا ظاهريا أن هذا الجزء من القوى العاملة يساهم في الإنتاج لكن حقيقة الأمر أن مساهمتهم في الإنتاج مساوية للصفر،

ففي الدول المتقدمة ومع ظهور العولمة وهو التقدم التقني، الذي يسمح بزيادة إنتاج الخيرات فإنه بالمقابل لا يخلق مناصب شغل جديدة بل يتسبب في القضاء على بعضها، استجابة لما يتطلبه التقدم التكنولوجي الهائل. وضمن هذا السياق فإن أصحاب الشركات الكبرى لا يأبهون بالجانب الإنساني بقدر ما يتهافتون على المزيد من الأرباح، مفضلين الاستغناء عن جزء من عامليهم، وغلق بعض الوحدات التابعة لها فقد أغلقت شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة 21 معملا، وسرحت 20000 عاملا، و 10000 إطارا، كما ألغت شركة إ ب م 20000 منصب عمل، وكما ألغت الصناعة الحربية

الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون منصب عمل، كما سرحت شركة الاتصالات الألماني حوالي 100000 منصب عمل سنة 2000 كما سرحت شركة الاتصالات البريطانية 36000 عامل سنة 2000، كما سرحت فرنسا 1800000 عامل في القطاع الصناعي وبلغت نسبة البطالة 12.3 % سنة 2000 ، ولعل من آثار العولمة والتقدم التكنولوجي تنامي الشركات المتعددة الجنسيات، التي تستحوذ على 70 بالمائة من التجارة العالمية بينما لا تشغل سوى ربع القوة العاملة في العالم. وفوق هذا وذاك، فإن الهرولة للارتماء بين أحضان العولمة من حيث فرض حرية السوق من دون قيود قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هي أصولية حرية السوق. فالاقتصاد المعولم قد سرع في القضاء على ما يعرف بمجتمع الرفاه وساهم بشكل كبير في دفع فئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وخلق مناخ ملائم لنمو حركات اجتماعية متطرفة. [1] فالبطالة تعتبر أحد أهم أسباب الفقر، فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد البطالين على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم وأهاليهم، وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية وينتج عن ذلك الفقر [2]

1-3- عدم العدالة في توزيع الثروة

إن الأرض هي أهم عوامل الإنتاج التي ينبغي التوصل إليها إذا أردنا القضاء على الفقر، غير أن ذلك يصعب على الفقراء لعدم المساواة في توزيع الثروة المتوفرة في المجتمعات النامية، وعدم القدرة على التحكم فيها لما تتطلب من قدرات كثيرة وأموال ضخمة وهذا يزيد من الفروق الاجتماعية لأنه يصعب على الفقراء الحصول على القروض البنكية، حيث لا يزالون مستبعدين من مصادر الائتمان، فغالبا ما تتجاوز ضمان الائتمان مقدرة الفقراء، نفس الشيء للحصول على الخدمات العامة والسبب راجع لسوء التسيير الإداري، فمن المفروض أن تكون النظم القانونية وسيلة لضمان حقوق الفقراء لكننا نشاهد العكس، فهم مستبعدين بوجه خاص عن المشاركة في المؤسسات السياسية ومن التأثير عليها، بما في ذلك الهادفة لمساعدتهم في التغلب على الفقر، وهو ما يؤدي إلى تهميش الفقراء وتزايد معاناتهم.

إن ظاهرة الفقر تتركز بصفة عامة في الأرياف، نظرا للفوارق الموجودة بين المداخل الحضرية والريفية، والتي تتزايد بفعل انخفاض الدخل الحقيقي لسكان الأرياف وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية [3]

---

[1] – إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 25.

[2] – فريد كورتل وناجي بن حسين: تشخيص ظاهرة الفقر بالجزائر ودور الزكاة في مواجهتها، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004، ص 3.

[3] – بوعوينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص 23.

إن مشكل الجوع لا ينجم عن اكتظاظ السكان فقط وإنما عن سوء توزيع الثروات على المستوى العالمي، وداخل كل بلد وعدم الاستناد إلى العدالة الاجتماعية في ذلك، وهو ما يظهر من خلال الأشكال التالية:

شكل رقم (01): يوضح توزيع الثروات العالمية

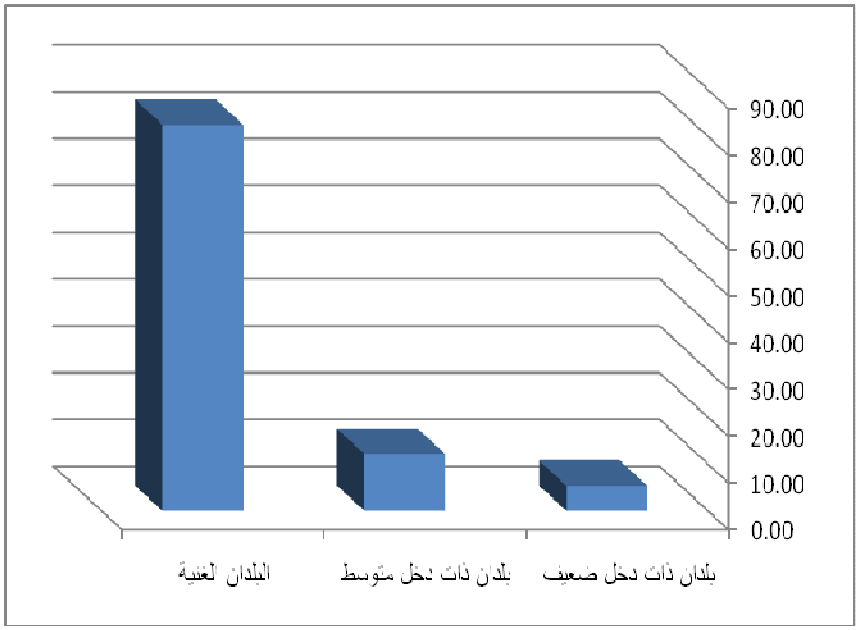

المصدر: عبد الحميد براهمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الأقطار العربية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 131.

شكل رقم (02): يوضح توزيع الدخل العالمي

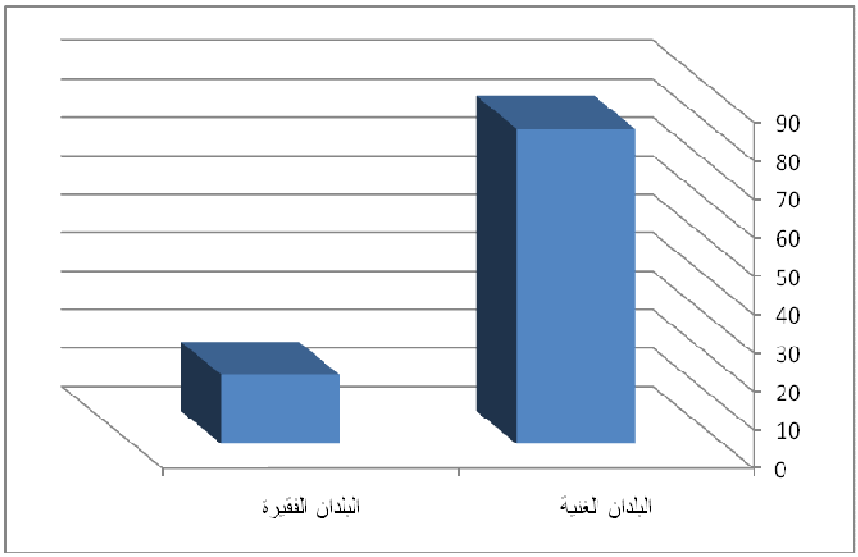

المصدر: عبد الحميد براهمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الأقطار العربية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 131.

شكل رقم (03): يوضح توزيع السكان في العالم

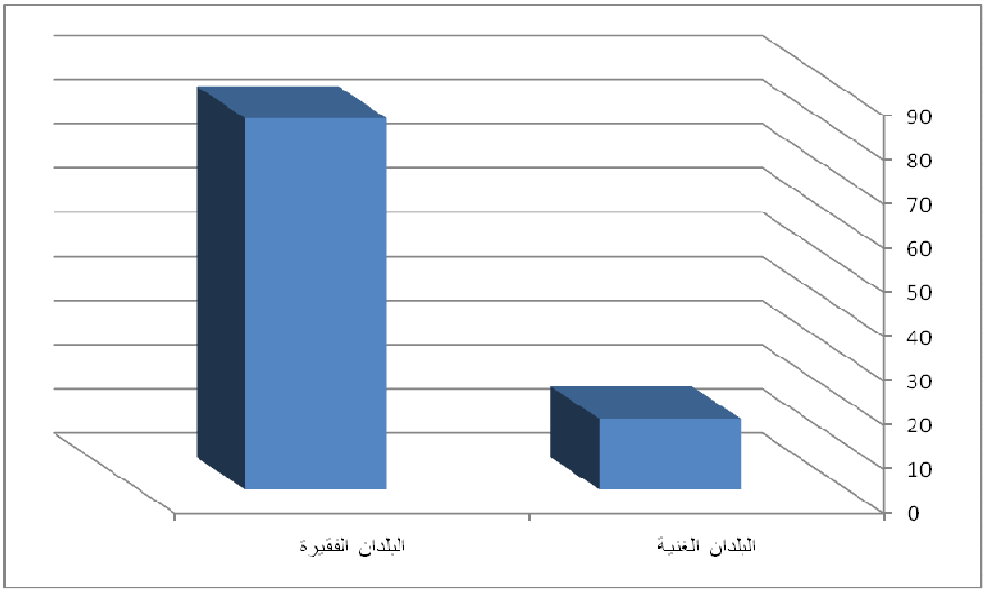

المصدر: عبد الحميد براهمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الأقطار العربية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 131.

من خلال الأشكال السابقة، يتبين لنا سوء توزيع الثروات، حيث أن البلدان الغنية التي تمثل 16 % من عدد سكان العالم تستحوذ على 82 % من الدخل في حين أن البلدان الفقيرة التي تمثل 84 % من سكان العالم تستحوذ على 18 % فقط من الثروات العالمية، وهذا ما يبرز لنا عدم المساواة في توزيع الثروات على المستوى العالمي.

1-4- التهميش والحرمان

إن ظاهرة التهميش والحرمان زادت من تكريس ظاهرة الفقر، وخاصة النساء والأطفال. فبالنسبة للعالم العربي نلاحظ أن أزيد من 80 مليون عربي يعانون من الأمية و 100 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود أكثر من 60 مليون عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي إلى حرمان معظم سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية، وعدم حصولهم على الخدمات الصحية.

فقد أشارت الدراسة الموسعة للأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والأمية والتخلف التقني، وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغربت

هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17 % من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط 4.6 % من مجموع سكان العالم[1].

4- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في كل من برامج التصحيح الهيكلي، الاعتماد على المواد الأولية في الصادرات، التضخم والمديونية الخارجية.

2-1- الاعتماد على المواد الأولية في الصادرات

اعتماد الدول المتخلفة ودول العالم الثالث في صادراتها على المواد الأولية، وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث يبقى قطاع المحروقات والطاقة المورد الأساسي الذي تعتمد عليه مختلف دول العالم الثالث في اقتصادها حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 95 % من الصادرات الإجمالية. وقد أدى الاعتماد على مورد واحد للاقتصاد وعدم التنوع إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي إلى تقليص إمكانية زيادة مداخلهم في حين زيادة أسعار المواد الغذائية، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

2-2- برامج التصحيح الهيكلي

تعتبر هذه البرامج واحدة من الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة في العالم النامي، فقد عانت الكثير من الدول النامية وعرفت تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، مع بطء التحسينات في مجال الصحة أو حتى تراجعها وانخفاض مستوى التعليم، زيادة إلى ذلك حل المؤسسات وتسريح العمال وتفشي البطالة وبالتالي زيادة معدلات الفقر.

2-3- التضخم

التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود، يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر المداخل الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد من عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشيطين في ظروف التضخم المتسارع.

[1] – لجنة الأمم المتحدة: 1997، ص12.

2-4- المديونية الخارجية

إن إشكالية المديونية لا يمكن تصورها إلا ضمن منظور عام، حيث تصبح وفي نفس الوقت مجموعة من العوامل المختلفة والمتعددة.

لقد أصبحت العلاقات المالية تطغى وبشكل كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشكل أهم شكل من أشكال الإدماج في الاقتصاد العالمي.

إن غياب نسيج إنتاجي وطني منسجما ومتكاملا، وفي غياب وضعف الديناميكية الاقتصادية الداخلية أكثر حساسية وهشاشة. فصادرات المواد الأولية تتوقف على ظروف السوق العالمية حيث تذبذبات الأسعار عادة ما تكون قوية ومستمرة تماشيا والحالة الاقتصادية للبلدان المتطورة وتوقعاتها، وهذا يعني أن الطلب العالمي يشكل الجانب الأكثر ديناميكية.

إن البلدان المتطورة وبعد صدمتي 1973 و 1979 وحفاظا على نفس صادراتها، قد عملت على تشجيع البلدان النامية لزيادة الاستدانة، بل وذهبت إلى تشجيع البنوك التجارية لتحذو حذوها. ونظرا للفائض المالي لدول الخليج بصفة خاصة، وجدت البنوك التجارية فرصة رسكلة هذا الفائض مما أدى إلى تراكم الديون الخارجية واستمرت العملية بحجة أن المبالغ المقترضة سنويا من شأنها مواجهة تسديد القروض الأصلية وخدمة الدين، إلا أنه وبعد صدمة 1979 أصبح الاقتصاد العالمي يعاني من جهة ظاهرة الركود التي انعكست على تدهور القدرة الشرائية للبلدان النامية وانخفاض صادراتها، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع حجم الفوائد المستحقة، ورغم ذلك وللحفاظ على نفس قدرات التسديد وضمان خدمة الديون، استمرت الدول المتطورة في منح المزيد من القروض.

لذا تفقد الدول المدينة السيادة الاقتصادية، والسيطرة على السياسة المالية والنقدية، ويعاد تنظيم البنك المركزي ووزارة المالية (وغالبا بتواطؤ البيروقراطيات المحلية) وتفكك مؤسسات الدولة وتفرض " وصاية اقتصادية " وتقييم المؤسسات المالية الدولية " حكومة موازية " تتجاهل المجتمع المدني ورغم أن برنامج التكييف الهيكلي يعتمد باسم " الديمقراطية " وسلامة الحكم [1].

وقد زاد عبئ البلدان بثبات منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي، بالرغم من المشاريع التي أقدمت على تطبيقها الدول النامية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] – ميشيل تشوسو دوفيسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجي، لبنان، ط 2 ، 2000، ص 311.

جدول رقم (07): يوضح عبئ المديونية الخارجية للبلدان النامية.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
إجمالي الدين الخارجي	745	807	843	990	1218	1329	1375	1427	1539	1627	1696	1812

المصدر: ميشيل تشوسو دوفيسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجي، ط 2 ، 2000، ص 42.

وعليه فإن التساؤل المطروح هو كيفية تسيير المديونية، بحيث يمكن من جهة تسديد الديون، ومن جهة أخرى تجنب ظاهرة الركود الاقتصادي والمحافظة على مستوى معين من الرفاه وعدم دفع السكان للسقوط في أحضان الفقر والمجاعة .

3- الأسباب السياسية

مما يزيد من تفاقم حدة ظاهرة الفقر النزاعات الداخلية والخارجية التي تنشب من حين لآخر وتعاني منها دول ومناطق عديدة من العالم، حيث أنها في بعض الحالات قد تؤدي إلى تفكك كيان الدولة، أو وضع بعضها في طريق التفكك، وينجر عنها مشكلة اللاجئين الذين يضطرون للهجرة، وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، فتتدنى أوضاع التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، ومما يفاقم أكثر هذه الوضعية هو الانفجار السكاني الذي يزيد في مثل هذه الحالة بوتيرة أعلى من الحالات العادية.[1] مثل ما حدث في رواندا منتصف التسعينات، أو في جنوب السودان حيث دامت الحرب الأهلية أكثر من عشرين سنة، أو في دارفور و الصومال، أو في العراق وأفغانستان حاليا وقد تسببت في انتشار مذهل للفقر والأمراض، ومن آثار هذه النزاعات على هذه الدول تخصيص جزء كبير من ميزانيتها الوطنية للتسلح وذلك على حساب الخدمات الضرورية الأخرى، مثل الصحة والتعليم، وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة.

[1] – اسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 38.

4- الأسباب البيئية:

إن تدهور البيئة له تأثير متباين على صحة الفئات الفقيرة، ومداخليها وأمنها، فنـــدرة الميـــاه وسوء توزيعها بإنصاف والتصحر وتدهور الأراضي القاحلة والكوارث الطبيعية والأمراض المتنقلـــة عبر المياه أو تلوث الهواء، وبعبارة مختصرة مجمل التحديات البيئية تضر بالدرجة الأولى الفقراء.[1]

[1] – بوساق كريمة: سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية، حالة الجزائر،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003 ، ص 113.

المبحث الثالث: ظاهرة الفقر في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي نالت استقلالها حديثا، لذا فإن التنامي الرهيب لظاهرة الفقر، وانعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع من حيث الأوضاع المعيشية والصحية، وحتى الأجيال القادمة، كل هذا كافيا لتوضيح مدى خطورة هذا الوضع، فرغم ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع مخزون سعر الصرف، إلا أن الأوضاع الاجتماعية بلغت درجة كبيرة من التدهور والتهميش، فازداد عدد الفقراء بشكل رهيب نتيجة تسريح العمال، وانتشار الأحياء القصديرية التي تشكل المكان الخصب لانتشار الفقر والأمراض الفتاكة.

المطلب الأول: واقع الفقر في الجزائر

أمام اكتساح ظاهرة العولمة فإن عدد الفقراء في تزايد مستمر، فقد أخذت هذه الفئات في تزايد محسوس في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1961 و 1979، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الجزائري لإختلالات هيكلية.

كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر، فقد تميزت سنة 1986 بتدهور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6 % ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2 %، وكذا تدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15.6 % بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40 % ، ورغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، بل على العكس من ذلك فلقد زادت من حدة الفقر وانتشاره، وشهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي ظهور الإرهاب والذي أثر بطريقة مباشرة في زيادة الفقر بهجرة سكان الأرياف نحو المدن تاركين ممتلكاتهم بحثا عن الأمن، وأثر الإرهاب على الاقتصاد ككل وبالتالي ساهم في إضعاف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية من جراء التخريب والتدمير، وقد اتسعت دائرة الفقر لتظم أعداد كبيرة من الأشخاص كانوا يعيشون عيشة كريمة في الريف، كما ازداد عدد الأسر الفقيرة بفقدان رب الأسرة، ومنه ارتفاع عدد المتشردين من جميع الأعمار، وقد أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد في هذه الفترة وسياسات التعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا وسلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية . وقد انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2400 دولار عام 1990 إلى 1784 دولار عام 2000 مع انخفاض بالدينار ناهزت 12 % بين 1990 و 1995 وارتفاع قدره 8 % بين 1995 و 2000 أي انخفاض قدره 3 %

سنويا[1]. وأصبح 17 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر سنة 2002، وانتقل عدد البطالين من 2.4 مليون شخص سنة 2000 إلى 2.8 مليون شخص مع بداية سنة 2002، وعرفت الأجور الحقيقية في كافة القطاعات تدهور بنسبة 35 % منذ بداية التسعينات، وصنفت الجزائر حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 في المرتبة 106 بينما احتلت المرتبة 100 سنة 1999، كما تضاعفت الفوارق الاجتماعية حيث أن الخمس الخامس في المجتمع أصبح يستحوذ على ما يقارب 50 % من المداخيل بينما يتحصل الخمس الأول على أقل من 7 % من المداخيل والباقي موزع على الفئات المتوسطة.[2]

وحسب التحقيقات المنجزة من طرف وزارة التضامن الوطني سنة 2000، فإن السكان الأكثر عرضة للفقر هم أساسا صغار المزارعين، وصغار المربين الذين ينتجون من أجل استهلاكهم الذاتي، وكذا العمال الموسميون بالإضافة إلى فئات أخرى تشمل:

- الأسر التي يكون المسؤول عنها امرأة.
- العاطلون عن العمل أو العمال الموسميون.
- الأجراء الذين يساوي أجرهم الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يقل عن ذلك .
- النازحون من الريف نحو المدن .
- ضحايا الإرهاب الذين لم تتم تسوية أوضاعهم .
- المسنون.
- المعوقون.
- الأشخاص بدون مورد رزق، والعائلات التي ليس لديها دخل أو دخلها زهيد إضافة إلى الموظفون دون المستوى المتوسط أو الأدنى .

وتعكس المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005 استمرار التوترات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، وقد بلغ معدل البطالة 15.3 % نتيجة لتسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الاجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر ازدادت حدة.[3]

ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الاجتماعي كما يلي :

- نسبة الأمية بين الكبار تقلصت من 34.5 % سنة 1998 إلى 23.7 % سنة 2005 نتيجة للدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.

---

[1] – التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر: الأمم المتحدة، 2004، ص11.

[2] – بوساق كريمة: سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية، حالة الجزائر،رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 102.

[3] – علي غربي: عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2005، ص 66.

– بلغ عدد البطالين سنة 2005 حوالي 2.67 مليون شخص وأن 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منه 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان.

– تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية وخاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، في هذا المجال نجد تحسن الوضع بحيث من بين 100 ألف نسمة انخفض حمى المستنقعات من 15.08 حالة سنة 1995 إلى 2.64 حالة سنة 2004.

– شهد متوسط عمر الأفراد تطورا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (08): يوضح تطور الأمل في الحياة للفترة (1995– 2005)

السنة	العمر
1995	67.3
1999	71.9
2000	72.5
2004	74.8
2005	74.6

Source: conseil national économique et social en coopération avec le programme des humain, Alger, 2006, P 23.

وحسب التحقيق الذي تم انجازه سنة 2005 من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول الاستهلاك تبين أن :

– 29.6 % من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة واحدة كل أسبوعين.

– 13.3 % تستهلك لحم البقر بمعدل مرة واحدة كل أربعة أسابيع.

– 66.7 % تستهلك اللحوم البيضاء بمعدل 1.33 مرة في الأسبوع.

– 56.1 % من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة واحدة كل أسبوع.

– 67.2 % يستهلكون البيض بمعدل مرتين في الأسبوع.

– 71.2 % يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل أربعة أيام في الأسبوع.

وعليه فإن نمط استهلاك الأسر يطرح إشكال حول استهلاك بروتينات حيوانية مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين ووقايتهم.

وبالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005 إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل

الوطني في حين أن 40 % يستهلكون 6 % فقط من الدخل الوطني، ضف إلى ذلك في السنوات الأخيرة أصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا خريجي الجامعات التي تضاف إلى سوق العمل مما أدى إلى توسع مجتمع التهميش، ورغم الملاحظات السابقة إلا أن مؤشر الفقر عرف تحسن معتبر في السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يوضح تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 – 2005.

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
– معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
– معدل الأمية	-----	33.40	32.80	28.00	23.70
– معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	13.00	-----	06.00	03.50	03.50

Source: conseil national économique et social en coopération avec le programme des humain, Alger, 2006, P 30.

وحسب التقرير الدولي للتنمية البشرية لسنة 2005 تحتل الجزائر المرتبة 44 من بين 103 دولة، لذا تعتبر الجزائر من بين أحسن الدول النامية في هذا المجال.

المطلب الثاني: أسباب انتشار الفقر في الجزائر

إن بروز ظاهرة الفقر في الجزائر وانتشارها تسببت فيه عدة أسباب ويمكن تقسيمها إلى قسمين، أسباب مباشرة وغير مباشرة:

1– الأسباب المباشرة: وتتمثل في كل من النمو السكاني، البطالة، رفع الدعم على المواد الأساسية، غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية وظاهرة الجفاف.

1–1– النمو السكاني

لم تسلم الجزائر بصفة خاصة من التزايد الكبير في السكان، فقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون نسمة سنة 2000، ثم ارتفع إلى 37.90 مليون نسمة سنة 2010، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10): يوضح التزايد السكاني في الجزائر

السنوات	1977	1987	1998	2000	2005	2010
عــدد السكان	16.94	23.04	29.10	30.66	34.73	37.90

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008.

ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المــواد الغذائيــة والسلع الضرورية اللازمة للسكان، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقــة الإنتاجية في المجتمع، بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقــديم المــوارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثــار ضارة على ميزان المدفوعات [1].

1-2- البطالة

ساهمت اتساع الهوة بين أفراد المجتمع إلى اتساع ظاهرة البطالة وخاصة لدى فئــة الشــباب، حيث بلغت البطالة لدى الشباب 83.30 % وهم بدون زواج، و 28 % من البطالين ينتمون إلى أســر ليس لهم أي دخل، و 15 % من البطالين هم أرباب أسر. وقد زادت نسبة البطالة في الجزائر خــلال فترة التسعينات من القرن الماضي بشكل رهيب حيث بلغت سنة 1995 حوالي 28 % وازدادت لتبلغ 29 % سنة 1999، كما أن عملية إعادة هيكلة المؤسسات وخصخصتها أدت إلى تسريح العديد مــن العمال، فقد بلغت نسبة 58.5 % من العمال المسرحين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة، وهــم بعيدين عن السن القانونية للتقاعد، كما نجد 88 % منهم متزوجين ويتكفلون بأســر، ومنــه نجــد أن البطالة من الأسباب الرئيسية لإفقار السكان.

وتظهر التحقيقات أن البطالة في الجزائر مرتفعة بشكل خاص لدى الفئات الاجتماعية الأكثــر حرمانا حيث أن:

- أكثر من 28 % من البطالين ينتمون لأسر ليس لديهم أي عمل.
- 15 % من البطالين هم أرباب أسر.
- 83.3 % من البطالين هم شباب بدون زواج.

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] – عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1975، ص 63.

جدول رقم (11): يبين معدل البطالة في الجزائر للفترة ما بين 1967 إلى 1999.

الوحدة (%)

السنوات	1967	1985	1992	1995	1997	1999
معدل البطالة	33	16.5	21.3	28	28.2	29

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000.

1-3- رفع الدعم على المواد الأساسية

وقد بدأت الانعكاسات السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها ترديا وتدهورا في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشـــتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، حيث تحدث الإحصائيات الرسمية أن 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداء من أفريل 1992.

1-4- غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية

تمت دراسة وطنية أجراها الديوان الوطني للإحصاء، لقياس مستويات المعيشة للعائلات ســـنة 1995، أن 70 % من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية لغياب مشاريع التنمية، وأن معدلات الفقر مرتفعة في أوساط أرباب الأسر الذين يشتغلون في الزراعة وليس لهم موارد أخرى[1].

وقد اعتمدت الدراسة على حوصلة أعدتها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط، فقد سمحت عمليـــة تحديد البلديات من 1539 بلدية، حيث قسمت مظاهر الفقر إلى عدة مجموعات.

والجدول الموالي يبين تقسيم البلديات إلى ثلاث فئات:

- المجموعة الأولى: تتكون من 118 بلدية تعد أكثر فقرا.
- المجموعة الثانية: تتكون من 540 بلدية وضعيتها متوسطة.
- المجموعة الثالثة: تتكون من 811 بلدية تتميز بوضعية حسنة.

[1] – دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات حول مستوى المعيشة للأسر من سنة 1988 إلى 1995.

جدول رقم (12): يوضح المؤشر الكلي للفقر في الجزائر

المناطق	الفئة I	%	الفئة II	%	الفئة III	%	المجموع
الشمال الوسط	47	10.7	111	25.2	282	63.9	440
الشمال الغربي	22	8	79	28.6	175	63.4	276
الشمال الشرقي	20	9.7	68	33	118	57.3	206
الهضاب العليا الوسط	33	30.8	50	46.7	24	22.4	107
الهضاب العليا الغربية	20	17.5	58	50.9	36	31.4	114
الهضاب العليا الشرقية	29	12.4	105	45.1	98	42.1	232
الجنوب الغربي	7	13.7	17	33.3	27	52.9	51
الجنوب الشرقي	10	8.8	52	46	51	45.1	113
المجموع	188	12.2	540	35	811	52.6	1539

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر – حوصلة ص 14 أعدتها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط

1-5- ظاهرة الجفاف

يعتبر هذا السبب الذي ظهر في السنوات الأخيرة والذي يعتبر سببا إضافيا لزيادة مظاهر الفقر وحدتها نظرا لما يترتب عن ذلك من سلبيات تزيد من أزمة الفقر وتؤثر عليها، ومن أهم هذه العوامل نجد :

– التأثير على القطاع الزراعي، حيث أن الجفاف يؤدي إلى نقص الإنتاج، وهو بدوره يؤثر على ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وعليه يزداد اتساع مظاهر الفقر.

– نقص المياه الصالحة للشرب ومياه الري .

– انتشار الأمراض المعدية نتيجة لتردي شروط النظافة على عدة مستويات.

– كما أن لظاهرة الفقر أثر في زيادة نفقات البلاد، نظرا لمختلف البرامج والاستثمارات التي تقوم بها لتوفير المياه، كحفر الآبار وإقامة محطات لتحلية مياه البحر وغير ذلك من المشاريع التي تأخذ جزءا هاما من ميزانية الدولة.[1]

2- الأسباب الغير مباشرة: والتي تتكوم من الإصلاحات الاقتصادية، ضعف مستوى الادخار والاستثمار، الإرهاب والاعتماد على المحروقات في الصادرات.

[1] – بوعوينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 90.

2-1- الإصلاحات الاقتصادية

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها برنامج التعديل الهيكلي إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة، أدت إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والفقر. نتجت عنه ارتفاع كبير في الأسعار وزيادة أقل في المداخل، وقد أدى التراجع المسجل في الأسواق وظهور الأزمة الوطنية سنة 1986 إلى التدهور الكبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا بنسبة 6 % ، ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2 %، وكذا تدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 15.6 %، بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل بنسبة 40 %، وبالتالي تدني المستوى المعيشي للمواطن وزيادة حدة تفقير الطبقات المحرومة، وبقاء عملية الإقصاء الاجتماعي.

2-2- ضعف مستوى الادخار والاستثمار

إن المستوى الضعيف للادخار يفسر بالانخفاض الكبير في المداخل، بحيث نجد هناك نزعة ضعيفة للادخار. أما فيما يخص الاستثمارات فنجدها منخفضة وهذا راجع إلى ضعف موارد التمويل خصوصا، فرغم الاستثمارات الضخمة التي استفادت منها الصناعة العمومية، خلال السبعينات خارج المحروقات إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل نسبة ضئيلة من الإنتاج، وترجع هذه الوضعية إلى سلسلة من العوامل نذكر منها:

- الاستعمال المحدود لقدرات الإنتاج وقدم التجهيزات في المؤسسات العمومية على وجه الخصوص .
- منافسة المنتجات الأجنبية لاسيما فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية الغذائية، والمنتجات النسيجية.
- عجز القطاع الصناعي عن الاستجابة للطلب المحلي بكيفية مرضية .
- عدم تنوع الاقتصاد وهذا للاعتماد الكلي على قطاع المحروقات .
- ضعف أداء القطاع الفلاحي، وينتج عن ذلك تبعية غذائية كبيرة، وبالتالي تزايد اللاأمن الغذائي[1].

2-3- الإرهاب

تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي، ظهور الإرهاب الذي أثر بطريقة غير مباشرة على زيادة انتشار الفقر، فبسبب الوضعية الأمنية المتردية، غادر الكثير من السكان الريف والقرى باتجاه

[1] - بوعوينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 102.

المدن، تاركين بيوتهم وممتلكاتهم بحثا عن الأمان وإنقاذ أنفسهم وأهاليهم من الموت، فوجدوا أنفسهم في وضعية مزرية، بسبب نقص الشغل وغلاء الإيجار.

وقد ساهم الإرهاب في إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية ولم تسلم منه أي فئة، وكان من مظاهره تسارع هجرة الأرياف في اتجاه المراكز الحضرية وانتقل بذلك الفقر الريفي إلى فقر حضري، وأفرز ذلك ظهور بيوت قصديرية وضغط على المرافق العمومية ومظاهر أخرى مثل العنف والدعارة والمخدرات [1]، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13): يبين تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر

السنوات	1987	1998	2001
سكـــان المـــدن	49.67	58.3	60.8
سكـــان الأرياف	50.33	41.7	39.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص 117.

ومن آثار الإرهاب تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للتسلح وذلك على حساب الخدمات الضرورية الأخرى، مثل الصحة والتعليم، وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظـــاهرة الفقـــر لفتـــرات طويلة.

2-4- الاعتماد على المحروقات في الصادرات.

اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات، وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخـــرى كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث يبقى هذا القطاع المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر فـــي اقتصادها حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 95 % من الصادرات الإجمالية [2]. وقد أدى الاعتماد علـــى مورد واحد للاقتصاد وعدم التنوع الاقتصادي إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي إلى تقليص إمكانية زيادة مداخلهم في حين زيادة أسعار المـــواد الغذائية، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن ظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري

[1] – بوساق كريمة: سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص 112.

[2] – وزارة التضامن: مرجع سابق، ص 24.

إن بروز ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، لها آثار وخيمة على المجتمع الجزائري وخاصة على الجانب الاجتماعي، وسنقوم بذكر ما يلي:

1 – المستوى الصحي

إن الوضع الصحي للجزائرين في تدهور مستمر، وازداد سوءا في السنوات الأخيرة، وهو ما يفسر عودة بعض الأمراض القديمة التي تمكنت الجزائر من القضاء عليها في سياستها الصحية المنتهجة خلال السبعينات مثل الجرب، السل، الرمد الحبيبي. وقد ساعدت عدة عوامل على ظهور هذه الأوضاع وهي:

– حذف معونات الدولة للأدوية جعل أسعارها ترتفع ارتفاعا فاحشا.

– ارتفاع الأتعاب الطبية التي لا تتوافق عموما مع التعريفات المنصوص عليها في التنظيم، والتي تشكل أساسا لتسديدات التأمين الاجتماعي.

– مساهمة المرضى في مصاريف الفحص في المستشفيات، بعد أن كانت هذه الفحوص مجانية.

– انخفاض مبلغ العلاجات التي يسددها التأمين الاجتماعي، حيث أثر ذلك على أصحاب الدخل الضعيف، بل ويمنعهم من الحصول على العلاج حتى في هياكل الصحة العمومية.

إن المعانات التي يعيشها المواطن الجزائري من غلاء تكاليف العلاج تجعله يتهاون في إجراء التحاليل الطبية أو الأشعة إلى جانب تدني الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية، وكذا الغلاء الفاحش للأدوية زيادة على ما قد تسببه هذه الأوضاع من انتشار بعض الأمراض العضوية الناتجة عن اضطرابات نفسية كالتوتر والقلق، وأمراض عصبية أخرى . ويستغرق علاج هذه الأمراض وقتا طويلا وأدوية باهظة الثمن, وهذه الفئات أصبحت تغذي فئات الفقراء وتزيد من اتساع دائرة الفقر[1].

ورغم أن الجزائر تعيش بحبوحة مالية حيث بلغت احتياطيات الصرف في خزينة الدولة 80.1 مليار دولار عام 2006، فإن ذلك لم ينعكس مباشرة على حياة المواطنين الذين يعد منهم آخر تقرير جزائري يستند إلى معطيات برنامج الأمم المتحدة، أزيد من 10 ملايين يعيشون دون أدنى مستويات الفقر وبدخل يقل عن دولار واحد يوميا. و كنيتجة لهذه الوضعية تشير المصالح الصحية إلى عودة أمراض الفقر المتمثلة في الليشمانيا الجلدية و التهاب الكبد الفيروسي وغيرها من الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه.

[1] – بوعوينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص 102.

ففي سنة 2000 أحصت الجزائر 3.9 حالات تيفوئيد من بين 100 ألف شخص، كما أصبحت الليشمانيا وداء السل والتهاب السحايا من بين الأمراض المألوفة في بعض المناطق الداخلية و التي ترتبط دوما بتدهور الإطار المعيشي للسكان، حيث تؤكد الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصحة والسكان أن 125 8 شخصا في الجزائر أصيبوا بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه سنة 2005 علما بأن أكبر نسبة سجلتها الوزارة كانت في ولاية تيارت التي احتلت الصدارة لمدة تفوق 10 سنوات متتالية لإحصائها 3.10 حالات من بين 100 ألف شخص، في الوقت الذي صرح فيه مكتب البرنامج الوطني لمكافحة السل في السنة نفسها عن إصابة 294 18 شخصا بالمرض، أي ما يمثل 7.60 حالة من بين 100 ألف شخص.

بالإضافة إلى ذلك فإن التسممات الغذائية والحمى المالطية وجميع الأمراض المنتقلة عن طريق الحيوان تقع ضمن الأمراض المرتبطة بنقص النظافة وقلة المياه. وما يزيد من خطورة انتقال كل هذه الأمراض هو غياب ثقافة الكشف الطبي عند الجزائريين الذين لا يعرضون أنفسهم على الأطباء إلا بعد المرض، مما يزيد في انتشاره، خاصة في ظل محدودية الموارد المائية التي ستعرف نقصا كبيرا مع مطلع عام 2020 حسب العديد من الدراسات التي أعدها خبراء في الميدان.

كما أن نسبة الإنفاق على الصحة تقل عن 13 % في الجزائر، و يتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تقديم الخدمات الصحية. حيث بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة في عام 2001 ما نسبته 4.1 % من الناتج المحلي الإجمالي و 9.9 % من إجمالي الإنفاق العام. أما حسب مصدر الإنفاق فتعود 75 % إلى القطاع العام و الباقي إلى القطاع الخاص. و فيما يتعلق بنسبة التغطية الصحية للسكان خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 1998 فقد بلغت 100 % بالنسبة للحضر و 95 % بالنسبة للريف. كما ارتفع عدد الأطباء من 12 طبيب سنة 1970 إلى 85 طبيب في الفترة 1995 – 2002 لكل 000 100 نسمة، في حين تزايد عدد السكان مقابل كل سرير من 352 فرد سنة 1970 إلى 476 فرد خلال الفترة 1990 و 2002.

2 – التعليم

يؤثر الفقر سلبا على مدة التمدرس، حيث تتجلى الفوارق بين الفقراء والأغنياء، وبين الإناث والذكور في الريف والمدينة، ابتداءا من الطور الثاني من التمدرس.

وهناك عدة عوامل ساهمت في ظاهرة التسرب المدرسي نذكر منها ما يلي:

– النقص الكمي والكيفي في المدارس الابتدائية.

– المسافة الطويلة بين المدرسة والبيت والتي تعتبر عائقا كبيرا أمام البنات في المناطق الريفية على وجه الخصوص.

– عدم استجابة الوالدين للقوانين الإلزامية للتعليم نظرا لضعف الدخل العائلي .

– الصعوبات المعيشية التي تجبر بعض الأسر على إلحاق أبنائهم بالعمل في سن مبكرة.

إن الفقر الذي تعاني منه الأسر يزيد من حدة هذه الوضعية، حيث يساهم ارتفاع تكاليف الدراسة وخاصة الأدوات المدرسية في تقليص فرص التحاق أطفال الأسر الفقيرة بالمدارس.

و بناء على التقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر الذي أصدره المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن ثلث الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية. و من بين القطاعات التي تزيد من التوتر الاجتماعي و تثقل كاهل الجزائريين هو قطاع التربية. حيث تشير الإحصائيات المقدمة في التقرير إلى أن التسرب المدرسي قد بلغ مستويات عالية جدا، وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (14): يوضح نسب التمدرس الإجمالية في الجزائر

التعليم الإجباري	**من 06 إلى 15 سنة**	**% 96.01**
التعليم الثانوي	**من 16 إلى 19 سنة**	**% 38.71**
التعليم العالي	**من 20 إلى 24 سنة**	**% 21.77**

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، 2007 .

وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم الخاص بالطور الثانوي إلى 46.01 % بالنسبة للبنات، وفقط 31.66 % للذكور. هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري. وباختصار وفي كلمة واحدة، ما يمكن استخلاصه من هذا التذكير الإحصائي السريع، هو أن نسبة 23% فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي، أي ¼ المتمدرسين، وهو ما يعني ¾ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم، فكيف يتوزع المتسربون من التعليم؟ إن مقاطعة التمدرس تمس 31.8% من الأفراد الذين يتراوح عمرهم بين 6 و 24 سنة، وهم يتوزعون كالتالي:

جدول رقم (15): يوضح نسبة التسرب المدرسي

التسرب الطوعي من المدرسة	**% 33.58**
الطرد	**% 10.95**
البعد عن المدرسة	**% 10.22**
بقرار من الأولياء	**% 21.70**

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، 2007.

وحسب نفس التقرير، يمثل عدد المتسربين في الأماكن الريفية ضعف التسرب في الوسط الحضري، كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة ما بين 6 و15 سنة.

3- ظهور الإرهاب

إن الفقر وغياب التنمية البشرية يعد أحد أهم المنابع الأساسية للانفلات الأمني وتصاعد الظاهرة الإرهابية في الدول العربية والإسلامية والتي من بينها الجزائر، وقد أثبتت التحاليل والدراسات التي تمت بشأن تنامي ظاهرة الإرهاب في الدول العربية أن هناك علاقة بين الفقر وتدني الأوضاع الأمنية. وقد تزامن تفشي ظاهرة الإرهاب في الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي مع بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير وما نتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية جد خطيرة، كان من أهمها: غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية وتسريح للعمال ورفع الدعم عن معظم السلع الاستهلاكية، وانخفاض قيمة العملة وتدهور القدرة الشرائية لأغلب الفئات الاجتماعية، فعمت البطالة وانتشرت الأمية نظرا لتزايد عدد المتسربين من المدارس لعدم قدرة أوليائهم على الإنفاق على تمدرسهم، فوجد الإرهاب المرتع الخصب ــ من فقر وجهل ــ لتنفيذ عملياته ضد المواطنين الأبرياء، وهذا ما أثبتته أغلب الحالات بأن المنفذين للعمليات الإرهابية كانوا من البطالين وذوي المستويات التعليمية البسيطة، ولا علاقة لهم بالتيارات السياسية أو بمبادئ إيديولوجية معينة، وليس أدل على ذلك من منفذي الهجمات الأخيرة، سواء في بومرداس أو أمام قصر الحكومة أو في طريق المطار بالدار البيضاء [1]

فقد بينت دراسة قام بها المعهد العربي للإنماء إلى أن الأطفال يمثلون 12% من مجموع ضحايا الإرهاب "نحو مليون طفل" وهو العنف البارز الذي تزامن مع الحالة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الماضية، بما فيها العاصمة والتي ذهب الأطفال والشباب أول ضحاياه. كما أشارت إلى أن نحو 250 ألف طفل يتم من أحد الأبوين، 5 % فقط منهم تم التكفل بهم نفسيا وترك البقية دون عناية، بسبب النقص في المؤسسات العاملة في مجال الرعاية والحماية للأطفال المعرضون للخطر.

4 – انتشار ظاهرة التسول وخاصة لدى الأطفال

تشهد الجزائر مؤخرا انتشارا غير مسبوق لظاهرة التسول وخاصة لدى الأطفال في الشوارع والمساجد، التي خلفتها تدهور مستوى المعيشة، ليتأزم حال البعض من سكانها ويجد مآلهم التسول

[1] – نورالدين حامد: درس عن الفقر وغياب التنمية البشرية منبع أساسي للإرهاب، بسكرة ، الجزائر ص 1.

كمهنة يقتاتون بها و عائلاتهم، فقد تبينت صورة حقيقية لعائلات تجلت معاناتهم من خلال رؤيتهم كل يوم في مختلف الأماكن محترفين للتسول، التي تعتبر ظاهرة خطيرة تشكل نقطة من النقاط السوداء ففي وسط جو متميز بشتى مظاهر الفقر والحرمان، عرفت الجزائر تزايد كبير في عدد المقاهي والمساجد التي تستقطب أعدادا هائلة من المواطنين سيما البطالين والمتسولين الذين وجدوا فيها المكان المفضل لجمع ما أمكن من النقود، فقد تفاقمت هذه الظاهرة بنسبة كبيرة بحيث انتشرت بشكل يدعو للدهشة والقلق، حيث نصادف في كل طريق العشرات من المتسولين من مختلف الأعمار مستعملين في ذلك وسائل لاصطياد المارة. تدعو للتساؤل من محل وموقع هؤلاء في الجزائر وكذا سبب لامبالاة المسئولين أمام هذه الظاهرة المماثلة لما نشاهده ونسمعه عن بعض مناطق المجاعة في العالم. فنجد المئات من المتسولين الذين اتخذوا من مختلف السلالم و أبواب المساجد وكذا اتخاذ فرصة ازدحام السيارات أماكن مفضلة لجمع ما يمكن جمعه من المال. الملاحظ في الأمر و الغريب هو إدراك مختلف طبقات المجتمع لأسباب تفاقم ظاهرة التسول. حيث أن اغلب هؤلاء المستوليين كانوا يعيشون حياة عادية قبل أن ينقلب عليهم الحال ويجدوا أنفسهم يفترشون الأرصفة ويعيشون من صدقات الغير كما أن جلهم اغتالت أيادي الغدر أزواجهم وعائلاتهم[1]. مما أثار حالة من الاستياء والتذمر للمواطنين مصحوبة بنوع من الرأفة والإشفاق إزاء أطفال دفعت بهم الظروف والأقدار إلى التسول على قارعة الطرقات بدل التواجد في قاعات التمدرس والاستمتاع بدفء العائلة . وأمام تفاقم هذه الظاهرة، تباينت آراء المختصين إزاء هذه الظاهرة، فمنهم من أكد أنها متعلقة بشبكات تنشط في مجال التسول تستغل الأطفال في استعطاف المواطنين وسرقة جيوبهم، على غرار البروفسور مصطفى خياطي، رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، الذي أضاف أن معظم الأطفال الرضع الذين يتم التسول بهم هم من الأطفال غير الشرعيين الذين يتم كراؤهم من طرف أوليائهم لشبكات تنشط في التسول مقابل مبالغ شهرية قد تتعدى 15 ألف دينار جزائري، مما أدى إلى تواطؤ أحياء فوضوية كاملة في هذه الظاهرة على غرار "حي التوانسة بوادي السمار " الذي ينحدر منه عدد كبير من النساء اللواتي اشتهرن باصطحاب الأطفال للتسول في الأحياء الشعبية. وحسب السيد كريم عوامري، مختص اجتماعي، فإن الظاهرة تطورت من اصطحاب الأطفال للتسول إلى تسول الأطفال بمفردهم، مما يجعلهم عرضة للاستغلال والاعتداءات، خاصة وأن شوارع الجزائر تضم أزيد من 15 ألف طفل مشرد و21 ألف طفل مجهول الهوية معظمهم لا يتجاوز 14 سنة وهم معرضون يوميا لحالات عنف واستغلال في الإجرام والتسول. كما انتقد رئيس جمعية "تكافل"، السيد كريم بوخالد، عصابات التسول التي باتت تزرع الشك في المواطنين وتصدهم عن مد يد المساعدة للفقراء الحقيقيين الذين عادة ما يتعففون ولا يمدون يدهم، لكن هناك من دفعت به الحاجة إلى التشرد أو التسول بحثا عن الدفء أو

[1] – جريدة النهار الجديد: 18-02-2008، ص 8 .

المساعدة، خاصة للأطفال الذين كانوا ضحية طلاق الوالدين وتفاقم المشاكل الأسرية. من جهة أخرى يطالب حقوقيون بتسليط وتفعيل العقوبة على كل من ثبت تورطه في استغلال الأطفال في التسول لتطويق العصابات التي باتت تسرق جيوب الجزائريين وتطعن في مصداقية الأعمال التضامنية التي يبادر إليها المواطن، على حد قول المحامي "بهلولي"، الذي انتقد المحاكم التي عطلت أحكام النظر في مثل هذه القضايا مما دفع إلى انتشار خطير لهذه المظاهر. واعتبر المتحدث التشرد دافعا للتسول الذي بات مهنة لها سادتها ومنظّروها وشبكات واسعة يجب القضاء عليها وتوقيفها بسلطة القانون [1].

5 – ظاهرة تشغيل الأطفال في سن مبكرة

بروز ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد، واستنادا لدراسات أعدتها منظمة اليونيسيف في هذا المجال وقدرت نسبة الأطفال الذين يعملون في الجزائر ب5 %سنة1999 وقدرها المعهد الوطني للعمل سنة 2003 ب12% في حين قدرت عددهم تحقيقات وزارة العمل والضمان الاجتماعي نسبة ب 99 طفلا فقط يعملون بالمؤسسات، وهو مايعادل 0.56 %من مجموع 16895 عاملا تابع لـــ5847 مؤسسة بالقطاع العام، و خلافا لذلك قدرت الهيئة الجزائرية لتطوير الصحة والبحث عددهم بنحو 300ألف طفلا سنة 2005 واستندت الدراسة في تشريحها لواقع عمالة الأطفال في الجزائر إلى تحقيق ميداني أنجزته ذات الهيئة شمل ثماني ولايات من الوسط وهي العاصمة، البليدة، تيزي وزو، عين الدفلة، تيبازة، بجاية، بومرداس، البويرة، أسفر عن وجود 2979 طفلا عاملا تتراوح أعمارهم مابين 8 و17سنة ينشطون في مجالات بيع السجائر والرعي والمتاجرة بالمخدرات والدعارة، 6% من هؤلاء الأطفال تقل أعماره عن 10سنوات، احتضنت الجزائر العاصمة أكبر عدد منهم، بلغ 679 طفلا عاملا في المجالات المذكورة سالفا، وأثبت التحقيق أن هؤلاء الأطفال الذين شملهم التحقيق يمارسون أكثر من 60 حرفة حسب مميزات كل منطقة، 28% منهم يمارسونها بعيدا عن مقر سكناهم، أما أسباب ولوجهم سوق العمل المبكر فأرجعها التحقيق إلى الظروف المادية الصعبة التي تعيشها عائلاتهم بالدرجة الأولى. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الفقر الذي انتشر خلال العقد الماضي في الجزائر جراء عمليات تسريح العمال التي أدت بدورها إلى بروز ظاهرة البطالة فقد أثر سلبا على التسرب المدرسي للتلاميذ المنتمون لعائلات معوزة.

6 – ظهور أطفال الشوارع

[1] – الشروق أون لاين: 02-01-2010.

ظاهرة أطفال الشوارع أخذت في الازدياد بشكل ملفت للانتباه، نتيجة لنزوح الريفيين من أبناء المناطق الأكثر فقرا وكثافة سكانية في الجزائر، أو من الولايات التي تضررت من حالة العنف التي عاشتها البلاد خلال التسعينات، وأكدت أن هؤلاء قد يتحولون إلى منتجين أساسيين لعنف جماعي، مشيرة إلى وجود أطفال يتخذون من الشارع ملاذهم فمنهم أيتام الأب والأم، وهو ما يجعلهم أبناء شوارع. أرجع هؤلاء أسباب تواجدهم بالشارع إلى فقر الأولياء كسبب رئيسي، تفكك العائلة، المبالغة في السلطة الأبوية، فقدان الحنان العائلي، وفقدان التجانس العائلي، أما عن طرق كسب معيشتهم في الشارع إلى التسول، الدعارة، السرقة وتعاطي المخدرات.

7 – تردي الأوضاع الأمنية

تؤكد العديد من الدراسات المختصة وجود تناسب طردي بين كل من ظاهرة الفقر و الجريمة. فكلما زادت نسبة الفقراء تفشت الجريمة بكل أشكالها. حيث يؤكد الأطباء النفسانيين أن الفقر والحاجة يدفعان المراهق والشاب إلى ارتكاب شتى أنواع الجريمة للحصول على مبلغ مالي ولو كان بسيطا،كما أن انتشار تناول المخدرات في أوساط الشباب ساعد في ذلك بصورة رهيبة جدا، خصوصا في المناطق الشعبية. و كل ذلك في غياب تدخل عناصر الشرطة الذين لا يستطيعون وفق القانون الجزائري استباق الأمر والتدخل دون وجود دليل مادي وهو ما شجع هذه الظاهرة التي أخذت لها أبعادا أخرى باعتمادها على تكنولوجية الهاتف النقال في رصد تحركات الشرطة وبدل أن يحاصر الشرطي المجرم، أصبح الشرطي هو المحاصر والمقيد.

8 – آثار أخرى للفقر

من بين النقاط السوداء التي تغلغلت في الجزائر جراء الفقر، هي انتشار الآفات الاجتماعية بشكل رهيب بدءا بظاهرة السرقة، وخاصة الهواتف النقالة في الأسواق ومحطات النقل المكتظة بالناس وسرقة السيارات وبنوك الدولة، بالإضافة إلى ذلك انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين أوساط الشباب، بعد أن ضاقت بهم كل السبل وسدت بوجوههم كل الأبواب بالرغم من تعدد وتكرار إرسال طلبات العمل بحيث لم يلقوا الصدر الرحب من قبل المسئولين والسلطات المعنية وبالتالي العائلة الفقيرة لم تعد تستطيع حمل ثقل المسؤولية ليأخذ كل شاب سبيل آخر يحقق طموحاته " الحرقة نحو الخارج" التي يظن انه من خلالها سيلقى غد أحسن والحلم بالحياة الغربية السهلة كما يراها من خلال الفضائيات محاولا الوصول إلى الفردوس الأوروبي، فتجدهم يعملون للحصول على تأشيرة أو فرصة للهروب من الجزائر ولو أدى ذالك للموت غرقا وسط البحر. كما نجد ظاهرة الانتحار التي انتشرت بشكل رهيب وسط المجتمع الجزائري وقد ساهم الفقر والمعاناة في هذه الظاهرة وخاصة في المناطق الريفية الفقيرة

التي تنعدم فيها التنمية، والشباب البطال في المناطق الشعبية المنتشرة في المدن الكبرى حيث يكثر الشباب، كما شملت فئة العمال الذين تم طردهم من مناصب عملهم.

خلاصة الفصل

يعد شبح الفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق ساكنة الكرة الأرضية، وقد تضافرت جملة من الظروف والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي، وفي الجزائر تعرض النسيج الاجتماعي إلى ما يشبه الصدمة العنيفة لاسيما بعد سنة 1986، وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. و يتجه الرأي حالياً إلى أن القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفــاً. لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره المدمرة ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي. إن قهر شبح الفقر الذي أضحى معضلة عالمية، لن يتأتى إلا بالعلم والعمل والتضامن بين أفراد المجتمع والإدارة الفعالة والتسيير الرشيد للموارد المتاحة، مما يقتضي تطوير أداء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، واستنهاض الطاقات المعطلة في المجتمع، وتمكينها من المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة، التي تحول دون انتشار ظاهرة الفقر وتتيح شروط الحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل، لا حظنا أنه بالرغم من تعدد أشكال الفقر وأسبابه، فإن العوامل المؤدية إليه هي في الأساس عمليات من الاستبعاد الاجتماعي لأنها تحول دون الوصول إلى الأصول الطبيعية والبشرية والاجتماعية، والتي تتمثل في فرص العمل والتعليم الجيد والصحة ومجمل الخدمات العامة.

كما وضحنا صورة عن حدود الفقر، وكذا مختلف المؤشرات الخاصة بقياسه، سواء كان الفقر نقدي مرتبط بالدخل أو فقر بشري مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد. وقد تمكنا من التعرف على أهم أسباب الفقر، وأهم النتائج والآثار الناجمة عن ذلك والتي أدت إلى زيادة اتساع ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

الفصل الثالث: فقه الزكاة وآثارها على المجتمع

تمهيد:

بني الإسلام على خمسة (5) أركان، لقول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ **بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام** ﴾[1]، فالزكاة مكانتها عظيمة في الإسلام وهي الركن الأعظم بعد الشهادتين والصلاة، وأن الواجب على المسلمين أداؤها إلى مستحقيها. إذا طلبها ولي الأمر وجب أن تؤدى إليه، وإن لم يطلبها وزعها المسلمين بين الفقراء والمستحقين لها.

وقد فرض الله الزكاة لكي يعلم الأغنياء أن للفقراء حق في أموالهم، للتخفيف من احتياجاتهم وإغنائهم عن التسول، والحث على العطاء ومساعدة الآخرين ونبذ البخل والتكنيز، وجعلها طهرة لصاحبها، وتنمية حسية ومعنوية من آفة النقص، ومساواة بين خلقه بما خلفهم من مال، وتحقيق للسلام الذي لا يستقر بوجود طائفة جائعة ترى المال وهي محرومة منه، وتأليفا للقلوب، وجمعا للكلمة حينما يجود الأغنياء على الفقراء بنصيب من أموالهم، وهي من محاسن الإسلام الذي جاء بالمساواة والتراحم والتعاطف وقطع دابر كل شر يهدد الفضيلة والأمن والرخاء، وغير ذلك من مقومات البقاء لصالح الدنيا والآخرة. كما أن النظام المالي في الإسلام ينظم إرادات الدولة في حدود نفقتها العامة لمسايرة الحاجات المادية للمجتمع الإسلامي، تحققها العدالة الاجتماعية في شتى صورها ومختلف مجالاتها باعتباره هدف أسمى للنظام، وبهذه النظرة للمال تتحقق مصلحة الفرد والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

ونتطرق في هذا الفصل إلى فقه الزكاة، وهذا ببيان مكانتها وأركانها وشروطها، كما سنوضح آثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع ودورها في حركة النقود.

[1] – حديث صحيح: رواه البخاري (7) ومسلم (16).

المبحث الأول: مفاهيم حول الزكاة

الزكاة قديمة وهي تتماشى مع الفطرة السليمة التي تدعو إليها كل الديانات، وقد اهتم بها الفقهاء والباحثين والاقتصاديين، لما لها من أهمية دينية واجتماعية واقتصادية، فهي تزيد من صلة العبد بربه لمن آمن بوجوبها وأداها، وتساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإسلامية، وقد اختلفوا في مفهومها، إلا أنهم يجتمعون على أنها فريضة وحق وواجب على كل مسلم وركن من أركان الإسلام، وتساعد على النهوض بالمجتمعات الإسلامية، وتتميز بشروط وخصائص عديدة إذا توفرت وجب إخراجها.

المطلب الأول: تعريف الزكاة

لقد اختلف الفقهاء في تعريف الزكاة رغم أن مضمونها واحد، فهناك تعريف لغوي وآخر اصطلاحي، إلا أن الاقتصاديون والباحثون قاموا بإيجاد تعريف اقتصادي، لما لها من دور إيجابي في الاقتصاد، وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

1- الزكاة لغة

الزيادة والنماء، فكل شيء زاد عددا أو نما حجما فإنه يقال له زكاة، فيقال زكى الزرع إذا نما وطاب.[1]

التطهير والنماء، قال تعالى " قد أفلح من زكها " [2] ، أي طهرها من الأدناس ويقال زكا الزرع إذا نما وزاد.[3]

النماء والزيادة، من زكا يزكو زكاة وزكاء، وقيل : "العلم يزكو بالإنفاق" أي ينمو. والزكاة أيضاً الصلاح، قال الله تعالى: ﴿ **فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً** ﴾ [4] أي صلاحاً.

وقال تعالى: ﴿ **وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا** ﴾ [1] أي ما صلح منكم من أحد أبدا ﴿ **وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ** ﴾[2] أي يصلح من يشاء.

---

[1] –محمد بن صالح العثيمين: الجامع لفتاوى الزكاة، دار البيان العربي،الأزهر (القاهرة) ، 2006،ص7.

[2] –سورة الشمس: الآية 9.

[3] – محمد علي الفاروق التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،ج3 ، 1972، ص124.

[4] – سورة الكهف: الآية 81.

زكا الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح، فالزكاة هي البركة والنماء والطهارة والصلاح.

وقيل لما يخرج من حق الله في المال "الزكاة"، لأنه تطهير للمال مما فيه من حق، وتثمير له، وإصلاح ونماء بالإخلاف من الله تعالى.

اسم من التزكية[3] وهي النماء والزيادة، يقال زكا الزرع إذا نما وزادت غلته، كما أنها تحمل معاني أخرى كالطهارة والبركة والإصلاح والمدح[3]، لأنه يزكو بها، والمرء يطهر بالمغفرة.

وهناك من عرفها بأنها النمو الحاصل من بركة الله[4]، وقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على هذه المعاني مجتمعة في قوله تعالى: ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها** ﴾ [5] بمعنى أن الزكاة صدقة تطهر المال وتنميه ببركة الله، كما أنها تطهر المرء من البخل، وتصلحه لينال المدح والبر بفعل الخيرات.

2- الزكاة اصطلاحا

" التعبد لله تعالى بإخراج جزء واجب شرعا في مال معين لطائفة أو جهة مخصوصة " [6] .

" يطلق على أداء حق يجب في أموال مخصوصة، على وجه مخصوص ويعتبر في وجوبه الحول والنصاب ".

والمزكي: من يخرج عن ماله الزكاة.

والمزكي أيضاً: من له ولاية جمع الزكاة.

تمليك مال مخصوص لمستحقيه بشرائط مخصوصة، وهذا معناه أن الذين يملكون نصاب الزكاة يفترض عليهم أن يعطوا الفقراء، ومن على شاكلتهم من مستحقي الزكاة الآتي بيانهم قدرا معينا من أموالهم بطريق التمليك

"هي تمليك جزء مال مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص عينه الشارع لوجه الله تعالى"[1]

---

[1]- سورة النور: الآية 21.

[2]- يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، دار رحاب الجزائر، ج 1 ، 1988، ص 125.

[3]- يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 126.

[4]-ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج6، 1993، ص 65.

[5]- سورة التوبة: الآية 103.

[6]- محمد بن صالح العثيمين: الجامع لفتاوى الزكاة، مرجع سابق ، ص 7.

تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين.[2]

وعرفها أيضا الحنابلة بأنها:"حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص".[3]

إذا فالزكاة حق وواجب في:

- **جزء مال مخصوص:** وهو المال النامي بطبيعته كالسائمة، أو القابل للنماء بتدخل الأفراد باستغلاله وزيادته.

- **المال المخصوص:** وهو النصاب من المال القابل للتزكية.

- **الطائفة المخصوصة:** هم الفئات المبينة في الآية الكريمة: ﴿ **إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم** ﴾.[4]

- **الوقت المخصوص:** هو الزمن الذي وجب فيه إخراج الزكاة سواء كان حوالي في الأصناف المعدة لذلك، أو عند اكتمال النصاب في مصادر الثروة المختلفة.

3- الزكاة اقتصادا

يعرف الفكر الاقتصادي الإسلامي الزكاة بأنها: "فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة، أو الأفراد قصرا وبصفة نهائية ودون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول، وتستخدمها في تغطية نفقات المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية".[5] ففيها مواساة الفقراء والقيام بمصالح العامة، فمنهم من يأخذها لدفع حاجته، ومنهم من يأخذها لحاجة المسلمين إليها، فالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل والرقاب، هؤلاء يأخذون لحاجتهم ومنهم من يأخذ لحاجة الناس إليه: كالغارم لإصلاح ذات البين والعاملين عليها والمجاهدين في سبيل الله، فإذا عرفنا أن توزيع الزكاة على هذه الأصناف يحصل بها دفع الحاجة العامة عن المسلمين وفي الاقتصاد تتوزع الثروات بين الأغنياء والفقراء، ففيها توزيع للثروة حتى لا يحصل التضخم من جانب، والفقر والبؤس من جانب آخر.

---

[1]– وهبة الزحلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج 3، ط 4، 1977، ص 178.

[2]– يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق ، ص 53.

[3] –وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق ، ص 178.

[4] – سورة التوبة: الآية 60.

[5] –وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ص 180.

المطلب الثاني: مقومات الزكاة

يمكننا استخلاص مقومات الزكاة من خلال التعاريف التي سبق ذكرها، وسنركز على ما يلي:

1- فرضية الزكاة

إيتاء الزكاة كان مشروعاً في ملل الأنبياء والأمم السابقين. قال الله تعالى في حق إبراهيم وآله عليه الصلاة والسلام: ﴿ **وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَةِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ** ﴾ [1].

وشرع للمسلمين إيتاء الصدقة للفقراء، منذ العهد المكي، كما في قوله تعالى:

﴿ **فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ** ﴾. [2]

وقد فرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة، ودليل فرضيتها الكتاب، والسنة والإجماع.

من الكتاب فقد جعل الله للفقراء في أموال المؤمنين حقاً معلوماً، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** ﴾. [3]

وأما من السنة قوله صلى الله عليه وسلم " **بني الإسلام على خمس** ....." [4] ، فذكر منها إيتاء الزكاة، وقوله صلى الله عليه وسلم " **اتقوا الله، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم وأطيعوا ذا أمركم، تدخلون جنة ربكم** " [1] وهذا في حجة الوداع.

---

[1] – سورة الأنبياء: الآية 73.

[2] – سورة البلد: الآيات من 11 إلى 16.

[3] – سورة المعارج: الآيتين 24 و 25.

[4] – حديث صحيح: رواه البخاري.

[2] – حديث صحيح: رواه البخاري.

[3] – حديث صحيح: رواه البخاري (7) ومسلم (16).

أما الإجماع، فقد اتفقت الأمة على أنها ركن من أركان الإسلام بشرائط خاصة.

ومما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة، لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف، وثبت من حديث قيس بن سعد قال: "**أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، ثم نزلت فريضة الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا، ونحن نفعله**"[2]

2- **فضل إيتاء الزكاة:** يظهر فضل الزكاة من أوجه:

2-1- اقترانها بالصلاة في كتاب الله تعالى: فحيثما ورد الأمر بالصلاة اقترن به الأمر بالزكاة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ** ﴾ ، وقد نبه العلماء منذ عهد الصحابة باقترانها بالصلاة.

2-2- ثالث أركان الإسلام الخمسة: لما في الحديث " **بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام** "

2-3- أفضل من سائر الصدقات: لأنها تطوعية، وفي الحديث القدسي "**ما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه** "

3- **الحكمة من تشريعها:** تتبين الحكمة من تشريع الزكاة من عدة أوجه وسنذكر منها ما يلي:

3-1- الصدقة وإنفاق المال في سبيل الله يطهران النفس من الشح والبخل، وسيطرة حب المال على مشاعر الإنسان، ويزكيه بتوليد مشاعر المودة، والمشاركة في إقالة العثرات، ودفع حاجة المحتاجين، أشار إلى ذلك قول الله تعالى: ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا** ﴾. وفيها من المصالح للفرد والمجتمع ما يعرف في موضعه، ففرض الله تعالى من الصدقات حداً أدنى ألزم العباد به، وبين مقاديره، إذ لولا التقدير لفرط المفرط ولاعتدى المعتدي.

3-2- الزكاة تدفع أصحاب الأموال المكنوزة دفعاً إلى إخراجها لتشترك في زيادة الحركة الاقتصادية، يشير إلى ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: " **ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة** ".

.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " **ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة** " [1]

3-3 – الزكاة المفروضة في أموال الأغنياء لذوي الحاجات، ولمصلحة الأمة العامة، وهي الرابطة المالية الاجتماعية السياسية بين جماعة المسلمين. [2]

3-4 – الزكاة تسد حاجة جهات المصارف الثمانية وبذلك تنتفي المفاسد الاجتماعية والخلقية الناشئة عن بقاء هذه الحاجات دون كفاية.

المطلب الثالث: عناصر الزكـــاة

تتميز الزكاة بمجموعة من العناصر تميزها عن غيرها من الموارد المالية الأخرى تتمثل في:

1- **الزكاة فريضة مالية إلهية**

الزكاة يدفعها المكلف المسلم نقدا أو عينا، فالفكر الاقتصادي الإسلامي يأخذ بمفهوم الفرضية المالية للزكاة، وبشكلها العيني والنقدي استنادا للنصوص الشرعية، فيقول الحق سبحانه وتعالى:﴿ **خذ من أموالهم صدقة** ﴾.

2- **الزكاة فريضة إلزامية**

الزكاة حق مالي من حيث عنصر الجبر والإلزام، ومن ثم يخضع لها الفرد في ماله بغض النظر عن تحقق شرط العقل والبلوغ، ولا تسقط بموت المكلف. فالمشرع الإسلامي قرر جبايتها عن طريق الدولة الإسلامية على اعتبارها المنفذ لأوامره، فيفرضها الأمة والولاة والحكام.

3- **الزكاة فريضة مالية وبدون مقابل**

تتسم الزكاة بأنها تدفع بصفة نهائية، ومعنى ذلك أن مانع الزكاة ليس له الحق في استرداد المبالغ التي دفعها حتى ولو صادف تحصيلها جور أو ظلم، أن الزكاة يدفعها المسلم القادر دون أن يحصل على مقابل أو نفع خاص.

4- **الزكاة تحقق أهداف اقتصادية ومالية وسياسية**

---

[1]- حديث: رواه البيهقي بإسناد صحيح.

[2]- يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 78.

إذا كان الفكر الاقتصادي الوضعي قد حصر أهداف الضريبة في تغطية النفقات العامة، فـــإن الفكر الاقتصادي الإسلامي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث حدد مصارف إنفاق الزكاة في ثمانية أصناف، وهي تحقق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية و سياسية.

المبحث الثاني: شروط ومصادر الزكاة

لكي تفرض الزكاة لا بد من توفر جملة من الشروط، كما تم تحديد مصـــادر لجلـــب أمـــوال الزكاة:

المطلب الأول: شروط الزكاة

لقد حدد الشرع الحكيم جملة من الشروط، قبل أن تفرض الزكاة، منها ما يتعلـــق بالأشـــخاص ومنها ما يتعلق بالأموال.

1- شروط خاصة بالأشخاص

اتفق العلماء والفقهاء على أن البالغ العاقل المسلم الحر العالم بكون الزكاة فريضة، رجلا كان أو امرأة تجب في ماله الزكاة إذا بلغ النصاب، وكان متمكنا من أداء الزكاة وتمت الشروط في المال:

1-1- الحرية: فلا تجب الزكاة على العبد لأنه لا يملك، وإنما تجب في رأي الجمهور على سيده، لأنه مالك لمال عبده[1].

1-2- الإسلام: لا تجب الزكاة على الكافر سواءا كان أصليا أو مرتدا، وإذا أسلم المرتد عليه إخراجها زمن ردته عند الحنفية والحنابلة، أما المالكية قالو الإسلام شرط للصحة لا للوجوب، فتجب على الكافر وإن كانت لا تصح إلا بالإسلام، وإذا أسلم فقد سقطت بالإسلام لقوله تعالى ﴿ **قل للـــذين كفـــروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف** ﴾[2]، ولا فرق بين الكافر الأصلي والمرتد، أما الشافعية ذهبوا إلى أنهـــا تجب على المرتد وجوبا موقوفا على عودته إلى الإسلام، فإن عاد إليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه فيخرجها حينئذ، ولو أخر بها حال ردته أجزأت، وتجزئه النية في هذه الحالة، لأنها للتمييز لا للعبادة، أما إذا مات على ردته ولم يسلم، فقد تبين أن المال خرج عن ملكه وصار فيئا فلا زكـــاة. وكمـــا أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة، فهو شرط لصحتها أيضا، لأن الزكاة لا تصح إلا بنية والنية لا تصح من الكافر[3].

---

[1]- وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ص738 .

[2] - سورة الأنفال: الآية 38.

[3] - عبد الرحمن بن محمد بن عوض الجزيري: النظام المالي الاسلامي، مرجع سابق ، ص ص345 - 346.

1-3- **البلوغ والعقل:** أجمع العلماء والفقهاء على وجوب الزكاة في مال المسلم البالغ العاقل، لأن العقل والبلوغ شرطان للتكليف، غير أنهم اختلفوا في مال الصبي والمجنون فمنهم من أبعدها لأنهما غير مقصودين بالتكليف الإلهي، ومنهم من أقرها [1] ، وقد احتج العلماء والفقهاء القائلون بعدم وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون، لأن الزكاة عبادة محضة كالصلاة، والعبادة تحتاج إلى نية، والصبي والمجنون لا تتحقق منهما النية، فلا تجب عليهما العبادة ولا يخاطبان بها، ولقد سقطت الصلاة عنهما لفقدان النية فوجب أن تسقط الزكاة بالعلة نفسها، وقد استدلوا بالآية الكريمة، لقوله تعالى ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها** ﴾[2]، إذا التطهير إنما يكون من أرجاس الذنوب ولا ذنب للصبي والمجنون حتى يحتاجا إلى تطهير وتزكية، فهما خارجان عمن تأخذ منهم الزكاة. [3]

أما القائلون بوجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون وهم جمهور العلماء فقد استدلوا بالآيات والأحاديث الصحيحة التي دلت على وجوب الزكاة في مال الأغنياء وجوبا مطلقا ولم تستثن صبيا ولا مجنونا، وذلك لقوله تعالى ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها** ﴾ [4] قالوا هذا عموم لكل صغير وكبير وعاقل ومجنون لأنهم كلهم محتاجون لطهرة الله تعالى وتزكيته إياهم، وكلهم من الذين آمنوا، واستندوا كذلك إلى المعنى المعقول الذي من أجله فرضت الزكاة، فمقصودها سد خلة الفقراء من مال الأغنياء، شكرا لله تعالى وتطهيرا للمال، ومال الصبي والمجنون قابل لأداء النفقات فلا يضيق عن الزكاة[5].

2- شروط خاصة بالأموال

إن العدل الذي جاء به الإسلام، واليسر التي جاءت به شريعته يأبيان إرهاق المكلفين بما ينعتهم ويوقعهم في الحرج والعسر الذي رفعه الله تعالى عنهم، لذا فلا بد من تحديد شروط المال الذي تجب فيه الزكاة ونبينها فيما يلي:

2-1- **الملك التام:** المراد به الحيازة والتصرف، أي ملكية الاستغلال على أن يكون ذلك بإحدى وسائل التملك المشروعة من عمل أو عقد، أو ميراث، ويترتب على هذا الشرط أن يكون المال مرجو غير ميؤوس منه، وعدم وجوب الزكاة في أموال الدولة المملوكة ملكية عامة.[6]

---

[1] - وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق،ص740.

[2] - سورة التوبة: الآية 103.

[3] - يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص ص 119 - 120.

[4] - سورة التوبة: الآية 103.

[5] - يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص ص 121 - 123.

[6] - محمد بن عبد الله الشباني: زكاة الأموال، دار عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط 1 1997 ص 20.

2-2- **السلامة من الدين:** وهذا الشرط معتبر من حيث الجملة عند جمهور العلماء فإن زاد الدين على المالك عما بيده فلا زكاة عليه، وكذا إن لم يبق بيده بعدما يسد به ولا يعتبر الدين مانعا إلا أن استقر في الذمة قبل وجوب الزكاة، فأما إن وجب بعد وجوب الزكاة لم تسقط لأنها وجبت في ذمته، فلا يسقطها ما لحقه من الدين بعد ثبوتها، أي نت تمام الملك أن يكون سالما من الدين فإذا كان المالك مدينا بدين يستغرق نصاب الزكاة أو يستغرقه فإن الزكاة لا تجب عليه.[1]

2-3- **النماء:** أن يكون المال الذي تؤخذ منه الزكاة ناميا بالفعل، أو قابلا للنماء سواءا تم تنميته أو تركه عاطلا، ومعنى النماء أن يكون من شأنه أن يدر على صاحبه ربحا وفائدة، أي دخلا أو غلة أو إيرادا ويكون هو نفسه نماءا، أي فضلا وزيادة وإيرادا جديدا وهذا ما قرره فقهاء الإسلام وبينوا حكمته بوضوح ودقة.[2]

فالمقصود من شرعية الزكاة بالإضافة إلى الابتلاء، مواساة الفقراء على وجه لا يصير فيه المزكي فقيرا بأن يعطي من فضل ماله قليلا من كثير والإيجاب في المال الذي لا نماء له يؤدي إلى خلاف ذلك مع تكرار السنين والنماء متحقق في الأموال المعدة للتجارة، وسائر الأموال التي تجب فيها الزكاة، ولا يشترط تحقق النماء بالفعل بل تكتفي القدرة على الإستنماء بكون المال في يده أو نائبه.

2-4- **النصاب:** لم يفرض الإسلام زكاة أي قدر من المال النامي، وإن كان ضئيلا، بل اشترط أن يبلغ المال مقدارا محددا يسمى النصاب، فقد جاءت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بإعفاء ما دون الخمس من الإبل والأربعين من ، فليس فيهما زكاة وكذلك ما دون مائتي درهم من الفضة، وما دون خمسة أوسق من الحبوب والثمار والحاصلات الزراعية. والحكمة في اشتراط النصاب في الزكاة واضحة، وهي أنها وجبت مواساة، ومن كان فقيرا لا تجب عليه المواساة، بل تأخذ من الإنياء لترد على الفقراء، وجعل الشرع النصاب أدنى حد الغنى، لأن الغالب في العادات أن من ملكه فهو غني تمام سنته.

2-5- **حولان الحول:** ومعناه أن يمر على الملك في ملكه اثنا عشر شهرا قمريا وهذا الشهر إنما هو بالنسبة للأنعام والنقود والسلع التجارية، وهو ما يمكن أن يدخل تحت اسم زكاة رأس المال، أما الزروع والثمار والعسل والمستخرج من المعادن والكنوز ونحوها فلا يشترط لها حول [3]. ومفهوم الحول نجده عادة في العصر الحديث في المؤسسات بما يسمى في المحاسبة الدورة المحاسبية التي عادة تكون بعد مرور السنة.

---

[1] – ابن قدامة المقدسي المغني: المجلد الثالث، دار المنار، القاهرة، ط 3، 1367 هـ ، ص 255.

[2] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 151.

[3] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 172.

2-6- **الزيادة عن الحوائج الأصلية:** يتعلق هذا المفهوم بمعنى حد الكفاية والذي يعرف بأنه الحد الأدنى من المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان، فالواجب توافره لكل مواطن يعيش في المجتمع الإسلامي[1]. فلا زكاة في كتب العلم المقتناة ولو كانت تساوي النصاب، وكذا السكن وأثاث المنزل ودواب الركوب ونحو ذلك، لأن المشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم، وهي بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كثيابه.

المطلب الثاني: مصادر أموال الزكاة

لم يحدد القرآن الكريم الأموال التي تجب فيها الزكاة، كما لم يفصل المقادير الواجبة في كل منها، وترك ذلك للسنة القولية والعملية.[2]

1- زكاة الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية من أهم وأقدم المصادر فهي واسعة وكثيرة الأصناف، غير أن ما عرفه الناس باسم الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم ويشمل الضأن والماعز، أنفع أموالهم ولهذا عنيت السنة ببيان نصابها والمقادير الواجبة فيها. وقبل أن نذكر قيمة كل نوع من مصادر الثروة الحيوانية يجب أن نتعرف على شروطها وهي كالآتي:

- **النصاب:** يجب أن تبلغ النصاب الشرعي، وذلك أن الزكاة في الإسلام إنما تجب على الأغنياء [3] حيث أن نصابها تصاعدي بالشرائح، حيث يطبق كل منها سعر معين يرتفع بالإنتقال من شريحة إلى أخرى [4]. والنصاب أن يملك منها عددا معينا، فإذا لم يملك هذا العدد، فإن الزكاة لا تجب فيه [5].

- **حولان الحول:** يجب أن يحول عليها الحول، أي سنة كاملة من ملكية النصاب وهذا ثابت بفعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، إذ كانوا يبعثون السعاة مرة في كل عام ليأخذوا زكاة الأنعام.

- **السوم:** ومعناه أن يكون غذائها على الرعي من نبات البر، فلم يشقى في علفها وتسمينها، لأن في المعلوفة تتراكم المؤونة، فينعدم النماء من حيث المعنى، فلو كانت معلوفة لم تجب فيها الزكاة، وهذا

---

[1] - محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: المالية العامة والنظام المالي المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2000، ص 266.

[2] - يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 136.

[3] - يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 180.

[4] - عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط 1، 1997، ص 55.

[5] - عبد الرحمن بن عوض: النظام المالي الاسلامي، مرج سابق، ص 349.

عند الحنفية والشافعية والحنابلة، واستدلوا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم " **في كل خمس من الإبل السائمة بشاة** " [1] إلا أن المالكية قالوا أن الزكاة تجب في الأنعام الغير سائمة كوجوبها في السائمة حتى لو كانت معلوفة كل الحول حيث قالوا أن التقييد في الحديث بالسائمة لأن السوم هو الغالب على مواشي العرب.

- **أن تكون عاملة:** فالإبل المعدة للحمل والركوب والنواضح وبقر الحرث والسقي لا زكاة فيها ولو كانت سائمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم " **ليس في البقر العوامل شيئ** ".[2]

1-1- زكاة الإبل: لقد بينت السنة أن نصاب زكاة الإبل خمسة سواء كانت صغير أو كبيرة، ذكرا أو أنثى، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (21): يوضح وعاء ومقدار زكاة الإبل

وعاء الزكاة	مقدار الزكاة
1- 4	لا شيء
5- 9	شاة (1) من الغنم
10- 14	شاتان (2) من الغنم
15- 19	3 شياه من الغنم
20- 24	4 شياه من الغنم
25- 35	بنت مخاض: الناقة التي أكملت سنة ودخلت في الثانية
36- 45	بنت لبون : و هي الناقة التي أكملت سنتين ودخلت في الثالثة
46- 60	حقة: الناقة التي أكملت ثلاثا و دخلت في الرابعة
61- 75	جذعة: التي أكملت أربع سنوات ودخلت في الخامسة
76- 90	بنتا لبون (2)
91- 120	حقتان (2)
121 فأكثر	في كل 40 بنت لبون، وفي كل 50 حقة

المصدر: يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مكتبة الرحاب، الجزائر، ج1988،1، ص185- 186.

[1] - حديث صحيح: رواه الحاكم..

[2] - حديث صحيح: رواه أبو داود.

1-2- زكاة البقر: لقد بينت السنة أن نصاب زكاة البقر والقدر الواجب فيما روى مسروق " **أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا رضي الله عنه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا، ومن البقر من كل ثلاثين تبيعا، ومن كل أربعين** "[1]، لذا فإن نصاب البقر هو ثلاثين، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم (22): يوضح وعاء ومقدار زكاة البقر

وعاء الزكاة	مقدار الزكاة
01- 29	لا شيء
30- 39	1 تبيع (جذع أو جذعة وهو من أتم السنة)
40- 59	1 مسنة(ما أتمت السنتان)
60- 69	2 تبيعان
70- 79	مسنة و 1 تبيع
80- 89	2 مسنتان
90- 99	3 أتبعة
100- 109	1 مسنة و 2 تبيعان
110- 119	2 مسنتان و1 تبيع
120- 129	3 مسنات أو 4 أتبعة
129فأكثر	في كل30تبيع أو تبيعة، وفي كل 40 مسنة

المصدر: يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مكتبة الرحاب، الجزائر، ج1988،1، ص 204.

1-3-زكاة الغنم

ويشمل الغنم الضأن والماعز، فيضم بعضهما إلى بعض باعتبارهما صنفين لنوع واحد كما هو موضح في الجدول الموالي.

[1] - حديث صحيح: رواه أبو داوود.

جدول رقم (23): يوضح وعاء ومقدار زكاة الغنم

وعـــاء الزكـــاة	مقـــدار الزكـــــاة
01- 39	لا شيء
40- 120	شاة
121- 200	شاتان
201- 399	3 شياه
400- 499	4 شياه
500- 599	5 شياه
599 فأكثر	في كل 100 شاة

المصدر: يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مكتبة الرحاب، الجزائر، ج1988،1، ص 214.

ويؤخذ مقدار الواجب من الزكاة كالآتي:

- من الضأن تؤخذ الجذعة وهي ما لها 6 أشهر أو أكثر ولم تتم السنة.
- من الماعز تؤخذ الثني وهو ما تم السنة من الماعز.
- ويجوز إخراج الزكاة من الذكور إذا كان الوعاء كله ذكور.

2- زكاة الزروع والثمار

لقد مهد الله تعالى الأرض وجعلها صالحة للزراعة والإثمار، فهـــي المصـــدر الأول لـــرزق الإنسان ومعيشته وقوام بدنه، فقد ثبتت فرضية زكاة الزروع والثمار بدليل خاص من الكتاب والسنة، فقال الله تعالى ﴿ **وءاتوا حقه يوم حصاده** ﴾ [1]، وقال صلى الله عليه وسلم " **ما سقت السماء ففيـــه العشر، وما سقي غرب دلو أو دالية دولاب ففيه نصف العشر**" [2]، وهذا الحديث قد يبين مـــا أجملتـــه الآية [3]. وقد أجمع العلماء على أن التمر (ثمر النخل) والعنب (ثمر الكروم) من الثمار والقمح والشعير من الزروع التي تجب فيها الزكاة إذا تمت شروطها، وهذا لما ورد في الأحاديث الصحيحة منها حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوع " **الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب** " [4]، وفـــي

[1] - سورة الأنعام: الآية 141.

[2] - حديث صحيح: رواه الحاكم في المستدرك (1446).

[3] - عبد الرحمن بن محمد بن عوض: النظام المالي الاسلامي، مرجع سابق، ص 359.

[4] - حديث: رواه الدارقطني.

لفظ " **العشر في التمر والزبيب والحنطة والشعير** " [1]، ثم اختلف العلماء في ما عدا هـذه الأصـناف الأربعة.

أما مقدار زكاة الزروع والثمار فقد بينت الأحاديث أن ما روي بماء السماء والينابيع التـي لا تحتاج إلى تكلفة فمقدارها 10 % ، وأما ما ترولى عن طريق جهـد وآلات الـري وانفـاق المـال، فمقدارها 5 % ، إلا أن على المزكي أن ينزع رأس المال. أما نصاب الزروع والثمار فقـد ذهـب جمهور العلماء إلى أن نصابها خمسة أوسق لما جاء في الحديث الشريف لقوله صلى الله عليه وسلم " **ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة** " [2] .

والوسق لغة : حمل البعير من الحنطة ونحوها 60 صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسـلم، فالنصاب 300 صاع ، والوسق تقريبا 647 كغ [3]

3- زكاة الثروة النقدية والمالية

لقد تدرجت النقود في في أطوار عدة حتى انتهت إلى طور المعادن النفيسة، وخاصة الـذهب والفضة باختلاف أصنافها، والمال النقدي فقد جاء في زكاة الذهب والفضة قولـه تعـالى ﴿ **والـذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم** ﴾ [4] والزكاة واجبة فيهما متى بلغ مقدار المملوك من كل منهما نصابا وحال عليه الحول وكان فارغا لامن الدين والحاجات الأصلية[5]

وقد أجمع العلماء أن المقدار الواجب فيها ربع العشر 2.5 % لقوله صلى الله عليه وسلم " وفي الرقة ربع العشر " [6]، إلا أن زكاة الثروة النقدية تفرض سواء نمي أو لم ينم. وقد حدد الشرع نصـاب الثروة النقدية والمالية كالآتي:

3-1- الذهب: حدد نصاب الذهب ب 20 دينار ذهبي، حيث أن وزن الدينار الذهبي هو 4.25 غ من الذهب، لذا فإن نصاب الذهب بالوزن الحديث هو 85 غ من الذهب.

3-2- الفضة: حدد نصاب الفضة بـ 200 درهم فضي، حيث أن وزن الدرهم الفضي هو 2.975 غ من الفضة، لذا فإن نصاب الفضة بالوزن الحديث هو 595 غ من الفضة.

---

[1] – حديث: رواه الدارقطني.

[2] – حديث صحيح: رواه مسلم.

[3] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق ، ص 377.

[4] – سورة التوبة: الآية 34.

[5] – سيد سابق: تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2002، ص 309.

[6] – حديث صحيح: رواه البخاري.

3-3- النقود الورقية أو المعدنية: لقد اختلف العلماء والفقهاء في طريقة تقويم النصاب في النقود الورقية والمعدنية، والراجح من أقوال العلماء أنه يقاس بالذهب والفضة، إلا أنهم يتفقون أن المقدار الواجب هو 2.5 % أي ربع العشر من حجم الأموال بعد استو فاء الشروط.

4- زكاة عروض التجارة

4-1- السندات: وهي أوراق مالية تباع وتشترى ويتم تداولها في الأسواق المالية وتكون فيها الفائدة محددة مسبقا، فإذا اتخذت السندات للتجارة فهي مثل زكاة عروض التجارة، فالزكاة تؤخذ من الأصل، وهو سعر البيع عند حولان الحول وبلوغ النصاب، فالنسبة تكون ربع العشر، أما إذا اتخذت بغرض الحصول على فائدتها السنوية، ويحتفظ بها مالكها لترد عليه عائد سنويا، فهي استثمار ثابت فتؤدى زكاتها من الفائدة فقط قياسا على زكاة إرادات الأموال الثابتة لزكاة الزروع والثمار أي بنسبة 10 % [1]. قال تعالى ﴿ **يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض** ﴾ [2] وقد دلت الآية على أن الله تعالى حث عباده على الإنفاق مما كسبوا في التجارة والعروض كلها المعدة للبيع والشراء [3]، ومن السنة فعن سمرة بن جندب قال " **كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع** " [4]. وقد عرفت التجارة على أنها ما يعد للبيع والشراء لأجل البيع وقد وقد اشترط الفقهاء لوجوب زكاة عروض التجارة شروط وهي:

4-1-1- بلوغ النصاب: وقد حدد الفقهاء نصاب عروض التجارة على أساس قيمة نصاب الثروة وهي 85 غ من الذهب أو 595 غ من الفضة، ثم تخرج الزكاة على رأس المال المتداول وعلى الأرباح لا على الربح وحده بمقدار 2.5 % .[5]

4-1-2- حولان الحول: أن يحول على الأموال الحول من وقت ملك العروض لا على السلعة نفسها[6].

4-1-3- نيته في التجارة عند الشراء: أن يملكها بنية الإتجار حال شرائها، قاصدا بها الربح.

---

[1] – شوقي اسماعيل شحاتة: التطبيق المعاصر للزكاة ، ص 122.

[2] – سورة البقرة: الآية 267.

[3] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تفسير الآية 167 من سورة البقرة، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، دار الفجر للتراث، الأزهر، القاهرة، ج 1، ص 166.

[4] – حديث: رواه الدارقطني وأبو داوود.

[5] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 321.

[6] – سيد سابق: تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الرسالة، مرجع سابق، ص 318.

4-2- الأسهم: الأسهم نوع من الشركة وينظر إليها حسب طبيعة الشركة في الزكاة، وغالبا ما تزكى في نهاية العام بمقدار 2.5 % من قيمة الأسهم بالقيمة السوقية لها مضاف إليها حجم الأرباح، ولا بد أن تشكل في ذاتها نصابا أو تضم إلى الأنواع الأخرى من المال لتشكيل النصاب، ويخصم الفرد ديونه والحاجات الأصلية له قبل التزكية [1].

5- زكاة المستغلات

يقصد بالمستغلات المصانع الإنتاجية والعقارات والسيارات والآلات ونحوها من كل ما هو معد للإيجار وليس معدا للتجارة في أعيانه، وهذه المستغلات اتفقت اللجنة على أنه لا زكاة في أعيانها وإنما تزكى غلتها، وقد تعددت الآراء في كيفية زكاة هذه الغلة [2]

وحول زكاة هذه الأموال ثار خلاف بين مضيق ومانع لها على أساس أن موارد الزكاة محددة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وهي لا تشمل هذه الأموال، أما الاتجاه الراجح فذهب لوجوب الزكاة على هذه الأموال وذلك لعموم آيات القرآن الخاصة بالزكاة، وأن علتها قائمة ومحققة إذ أنها أموال نامية وأن الحكمة من الزكاة متحققة فيها، لأنها تطهر وتزكي أصحابها إلى جانب المواساة والوقوف مع ذوي الحاجات من الفقراء والمساكين وغيرهم [3] ، وعن نصابها فقد اتفق جمهور العلماء على أنها يجب أن تبلغ ما مقداره 20 دينار ذهبي (85 غ من الذهب)، أو 595 غ من الفضة، وتخرج بالقيمة الحالية للسوق، وهناك بعض المنتجات تخضع للوزن في التقويم كالعسل وبعض المنتجات تكال بالوزن، وتقدر نسبة الزكاة بـ 10 % إذا لم يكن الجهد المبذول كبيرا، و 5 % إذا كان الجهد المبذول قليلا وهذا قياسا على الزروع والثمار [4]

5- زكاة الثروة المعدنية والبحرية

5-1- زكاة الثروة المعدنية: وقد ركزت السنة على المعدن والركاز وهما بمعنى واحد وهو شرعا مال مدفون وجد تحت الأرض سواء كان معدنا أو خلقا خلقه الله تعالى دون أن يضعه أحد فيها، وتنقسم المعادن إلى ثلاثة (3) أقسام، ما ينطبع بالنار ومائع، وما ليس متطبع ولا مائع، فالمتطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد، والمائع ما كان كالزفت والنفط وزيت البترول

---

[1] – سيد سابق: تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الرسالة، مرجع سابق، ص 319.

[2] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 533.

[3] – حسين حامد محمود: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، المملكة العربية السعودية، دار النشر الدولي للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص ص 181- 182.

[4] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 466.

والغاز، والذي ليس بمنطبع ولا مائع كالجواهر واليواقيت [1]. وقد اختلف الفقهاء في أنواع المعادن التي تجب فيها الزكاة ومقادير الزكاة في كل منها، أم نصابها فقد ذهب جمهور العلماء على تقـديره وفقـا للذهب والفضة.

5-2- زكاة الثروة البحريـة: اختلف الفقهاء فيما يستخرج من البحر من الجواهر الكريمـة كـاللؤلؤ والمرجان ومن الطيب كالعنبر[2]

[1] – عبد الرحمن بن عوض الجزيري: النظام المالي الاسلامي، مرجع سابق، ص ص 357 – 358.

[2] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 452.

المبحث الثالث: مصارف الزكاة

فرضت الزكاة في أموال الأغنياء لتعطى للفقراء وأصحاب الحاجات، وقد اهتم الإسلام بتحديد هذه المصارف حتى لا تخضع توزيع الزكاة لاجتهاد الفقهاء والعلماء وولاة الأمور، إلا في باب محدود.

المطلب الأول: الأصناف التي تجب فيها الزكاة

حددها الله تعالى في القرآن الكريم في ثمانية أصناف لقوله تعالى ﴿ **إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم** ﴾[1]، وقد حصرت هذه الآية الأصناف الثمانية فلا يجوز صرف الزكاة لأحد أو في وجه غير داخل في هذه الأصناف فقد أكد ذلك ما ورد أن " **النبي صلى الله عليه وسلم أتاه رجل فقال أعطني من الصدقة فقال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك** " [2] وفيما يلي نذكر الأصناف الثمانية التي ذكرها الله تعالى في القرآن.

1 و 2 – الفقراء والمساكين: هم أهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفيهم لسد حاجاتهم الأساسية من أكل وشرب ومسكن، وإذا أطلق لفظ الفقراء وانفرد دخل فيهم المساكين، وكذلك عكسه إذا ذكر المساكين منفردا دخل فيه الفقراء، وإذا جمع بينهما في كلام واحد كما في آية مصارف الزكاة نميز كل منهما بمعنى، فالفقير والمسكين تربطهم الحاجة لإلى تحقيق الكفاية، وقد اختلف الفقهاء والعلماء في الفقراء والمساكين، فبعضهم يرى أن الفقير أشد حاجة من المسكين كقول الشافعية والحنابلة واحتجوا على ذلك بأن الله تعالى قد ذكرهم في قوله ﴿ **أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر** ﴾ [3] فأثبت لهم المسكنة مع كونهم يملكون سفينة ويحصلون بها على الرزق. أما الحنفية والمالكية ذهبوا إلى أن المسكين أشد حاجة من الفقير، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ **أو مسكينا ذا متربة** ﴾[4] وهو المطروح على التراب لشدة جوعه، وقد زق بالتراب من الحاجة والضرورة [5].

---

[1] – سورة التوبة: الآية 60.

[2] – حديث: رواه أبو داوود.

[3] – سورة الكهف: الآية 79.

[4] – سورة البلد: الآية 16.

[5] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تفسير الآية 16 من سورة البلد، مرجع سابق، ج 2، ص 899.

3 – العاملين عليها: فيجوز إعطاء العاملين عليها أي العاملين على جمع الزكاة ولا يشترط فيمن يأخذ من العاملين من الزكاة الفقر والمسكنة، لأنه يأخذ بعمله لا لفقره، لقوله صلى الله عليه وسلم " **لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة فذكر منهم العاملين عليها** "[1] ويقصد بهم كل من يعمل في جمع الزكاة وتتوفر فيهم الشروط التالية[2]:

- الإسلام
- أهل عدل وأمانة
- عالمين بأحكام الزكاة وكيفية محاسبته
- أن يعينهم ولي الأمر أو الإمام

أن يكون كافيا لعمله أهلا للقيام به، قادرا على أعبائه.

4 – المؤلفة قلوبهم: وهم الذين يراد بهم تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام أو التثبيت عليه، أو كف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنه أو نصرهم على عدو لهم[3].

والمؤلفة قلوبهم يقصد بهم الأسياد المطاعون في قومهم، ممن يرجى إسلامهم، أو يخشى شرهم، أو يرجى بعطيتهم قوة إيمانهم، أو إسلام نظرائهم، أو جباية الزكاة ممن لا يعطيها، فيعطى ما يحصل به التأليف والمصلحة.[4]

قال الحنابلة يجوز الإعطاء من الزكاة للمؤلف مسلما كان أو كافرا فالمؤلفة قلوبهم ضربان، كفار ومسلمون وهم جميعا السادة في قومهم وعشائرهم.

فالمسلمون أربعة أنواع وهم كالآتي:

- سادة مطاعون في قومهم أسلموا ونيتهم ضعيفة فيعطون من الزكاة تثبيتا لهم.
- قوم لهم شرف وسيادة أسلموا ويعطون لترغيب نظرائهم من الكفار ليسلموا.
- صنف يراد بتأليفهم أن يجاهدوا من يليهم من الكفار، ويحموا من يليهم من المسلمين.
- صنف يراد بإعطائهم من الزكاة أن يجبوا الزكاة ممن لا يعطيها.

والكفار نوعان وهما كالآتي:

- من يرجى بإعطائه الزكاة إسلامه فيعطى لتميل نفسه إلى الإسلام.
- من يخشى شره ويرجى بعطيته كف شره وكف غيره معه.

---

[1] – حديث: رواه ابن ماجة.

[2] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ج 2، ص 595..

[3] – كمال رزيق: أطروحة شهادة دكتوراه دولة، ارساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000.

[4] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تفسير القرآن، مرجع سابق، ص 581.

وكذلك تعطى لتسخير بعض الأقلام والألسنة للدفاع عن الإسلام وقضايا أمنه ضد المفترين عليه، وإعانات بعض الهيئات والجمعيات ترغيبا في الإسلام أو مساندة أهله، ونصرة الدولة التي تقدم له هذا العون في المحافل الدولية [1]

5 – في الرقاب: وهم المكاتبون الذين قد اشتروا أنفسهم من ساداتهم فهم يسعون في تحصيل ما يفك رقابهم، فيعانون على ذلك من الزكاة، وفك الرقبة المسلمة التي في حبس الكفار داخل في هذا، بل أولى ويدخل في هذا أنه يجوز أن يعتق الرقاب استقلالا لدخوله في قوله تعالى ﴿ **وفي الرقاب** ﴾ [2]، والرقاب جمع رقبة والمراد بها في القرآن الكريم العبد أو الأمة، والرقاب كناية عن تحرير العبيد، والإماء من الرقة والعبودية، وهذا الحق ما يزال قائما إلى اليوم رغم انعدام الرقيق في العالم، وعليه يستخدم سهم الرقاب في تحرير أسرى الحروب من المسلمين، وأيضا مساعدة الشعوب على التحرر [3]

والرقاب ثلاثة أنواع:

5–1 – المكاتبون المسلمون: فقد ذهب جمهور العلماء إلى جواز الصرف من الزكاة إليهم، إعانة لهم على فك رقابهم، ويعان المكاتب إن لم يكن قادرا على الأداء لبعض ما وجب عليه، فإن كان لا يجد شيئا أصلا دفع إليه ما يحتاج إليه للوفاء.

5–2 – إعتاق الرقيق المسلم: أن يشتري المسلم من مال الزكاة رقبة أو رقابا فيعتقهم، وولائهم للمسلمين.

5–3 – افتداء أسرى المسلمين من أيدي المشركين: ذهب جمهور العلماء إلى أن افتداء أسرى المسلمين أولى من فك رقبة بأيدينا.

6 – الغارمون: وهم قسمان أحدهما الغارمون لإصلاح ذان البين وهو أن يكون بين طائفتين من الناس شر وفتنة، فيتوسط الرجل للإصلاح بينهم بما يبذله لأحدهم أو كليهما، فيجعل له نصيب من الزكاة ليكون أنشط له وأقوى لعزمه فيعطى ولو كان غنيا، والثاني من غرم لنفسه ثم أعسر، فإنه يعطى ما يوفي به دينه [4].

والغارمون جمع غارم وهو الذي عليه دين ولا وفاء له وهم ثلاثة أنواع:

---

[1] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ج 2، ص 628..

[2] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تفسير القرآن، مرجع سابق، ص 581.

[3] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ج 2، ص 628.

[4] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تفسير القرآن، مرجع سابق، ص 581.

6-1 – من كان له دين لمصلحة نفسه: من أنفق ما استدان في حرام أو حلال لكن بإسراف، أجمع الفقهاء أنه لا يقضى دينه، إلا إذا تاب وصار من أهل الصلاح والتقى[1]، لذا فقد اشترط الفقهاء جملة من الشروط لإعطائه من مال الزكاة لقضاء دينه وهي كالآتي:

- أن يكون مسلما
- أن لا يكون قد استدان للأخذ من مال الزكاة.
- أن يكون الدين مما يحبس فيه، فيدخل دين الولد على والده والدين على المعسر، وخرج دين الكفارات والزكاة.
- أن يكون الدين حالا لا مؤجلا.

6-2 – الغارم لإصلاح ذات البين: ذهب جمهور العلماء إلى أن هذا النوع من الغارمين يعطى من الزكاة سواءا كان غنيا أو فقيرا، لأنه لو اشترط الفقر فيه لقلت الرغبة في هذه المكرمة، وصورتها أن يكون بين قبيلتين أو حيين فتنة، يكون فيها قتل نفس أو إتلاف مال، لأجل الإصلاح بينهم فيعطى من الزكاة لتسديد دينه.

6-3 – الغارم بسبب دين ضمان: والمعتبر في ذلك أن يكون كل من الضامن والمضمون عنه معسرين.

7 – في سبيل الله: أي الغازي في سبيل الله وهم الغزاة المتطوعة الذين لا ديوان لهم، فيعطون من الزكاة ما يعينهم على غزوهم من ثمن السلاح أو أدوية أو نفقة له ولعياله ليتوفر على الجهاد، ويطمئن قلبه، وقال كثير من الفقهاء أن تفرغ القادر على الكسب لطلب العلم يعطى من الزكاة لأن العلم داخل في الجهاد في سبيل الله وقالوا أيضا يجوز أن يعطى منها الفقير لحج فرضه وفيه نظر[2]. ويقصد به أي في سبيل الله الطريق الموصل إلى مرضاة الله، اعتقادا وعملا [3] ولهذا الصنف ثلاثة أنواع:

7-1 – الغزو في سبيل الله : وهم الذين ليس لهم مرتب عند الدولة وإنما هم متطوعون للجهاد في سبيل الله، فيعطون من الزكاة قدر ما يتجهزون به للغزو من مركب وسلاح ونفقة وسائر ما يحتاج إليه الغازي مدة الغزو وإن طالت، ولا فرق في ذلك بين فقير وغني.

7-2 – مصالح الحرب: الصرف من الزكاة في مصالح الجهاد الأخرى غير إعطاء الغازي كبناء الأسوار والمراكب الحربية والأسلحة.

---

[1] – فؤاد السيد المليحي، أحمد حسين علي حسين: مرجع سابق، ص 375.

[2] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تفسير القرآن، مرجع سابق، ص 581.

[3] – سيد سلبق: تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، مرجع سابق، ص 641.

7-3 – الحجاج وطالبي العلم: ذهب بعض العلماء إلى وجوب إعطاء الزكاة للحج لأنه في سبيل الله، فأرادت امرأة أن تحج فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم " **فهلا خرجت عليه فإن الحج في سبيل الله**"[1].

8 – ابن السبيل: وهو المسافر الغريب المنقطع به في غير بلده فيعطى الزكاة ما يوصله إلى بلده[2] فالإسلام جعل عناية لهم، لم تعرفها أي شريعة من الشرائع، فإذا ألزمته نفقة سفره إذا لم يتيسر له شيء من ماله شرط أن يكون مسافرا عن بلد إقامته ولو كان وطنه.

المطلب الثاني: الأصناف التي لا تجب فيها الزكاة

كما حددت الزكاة الأصناف من الناس فقد منعتها من بعضهم حيث جاء المنع في عدة أصناف ونذكر منها :

1 – القرشي من آل النبي صلى الله عليه وسلم: لأن الزكاة والصدقة محرمتان على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله من بنو هاشم وعبد المطلب لأنها أوساخ الناس يطهرون بها أنفسهم والنبي وآله هم أكرم الناس.

2 – الأغنياء: لا تمنح الصدقة لغني لأنه يكفي نفسه بما لديه من الأموال لقول النبي صلى الله عليه وسلم " **لا تحل الزكاة لغني ولا لذي مرة سوي** " [3] إلا أن هناك حالات تمنح لهم الزكاة وهم العاملون عليها والغارمون وفي سبيل الله [4].

3 – الكفار: ولو كانوا أهل ذمة لا يجوز إعطاء الزكاة للكفار ويستثنى منهم المؤلف قلبه.

4 – كل من انتسب إليه المزكي أو انتسب إلى المزكي بالولادة: ويشمل ذلك أصوله وهم أبواه وأجداده وجداته وارثين كانوا أو لا وكذا أولاده وأولاد أولاده وإن نزلوا، أما سائر الأقارب كالإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولادهم فلا يمتنع إعطائهم زكاته.

5 – دفع الزوج زكاة ماله إلى زوجته: لأن نفقة الزوجة واجبة على زوجها فيكون كالدافع إلى نفسه.

---

[1] – حديث: رواه أبو داوود.

[2] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تفسير القرآن، مرجع سابق، ص 582.

[3] – حديث: رواه أبو داوود.

[4] – أبو الفدي اسماعيل ابن كثير: تفسير القرآن الكريم، مص ، المجلد الثاني، ص 364..

6 – الفاسق والمبتدع: لا تعطى الزكاة لأهل المعاصي إن غلب على ظن المعطي أنهما يصرفونها في المعصية.

7 – جهات الخير من غير الأصناف الثمانية: ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز صرف الزكاة فلا تنشأ بها طريق، ولا يبنى بها مسجد ولا جسور.

المبحث الرابع: آثار الزكاة

لقد فرض الله الزكاة تؤخذ من الأغنياء لتعطى للفقراء وذوي الحاجات، فيقضي بها الفقير حاجته المادية كالمأكل والمشرب وحاجته الحيوية كالزواج. كما تعد الزكاة من أعدل الجبايات المالية اعتدالا واتزانا ويمكنها حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وينتج عن تطبيقها آثارا متعددة يمكن أن نستخلصها فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية للزكاة

تسخر الزكاة بالدرجة الأولى كأداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الرشيدة وفي تنمية الأفراد اجتماعيا حرصا على سلامة الرأسمال البشري وتنميته. ومن أهم المظاهر الاجتماعية للزكاة وأهدافها نجد ما يلي:

1- محاربة الفقر

تعد مشكلة الفقر من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكون الفقر نتاج عجز الموارد المالية للفرد أو المجتمع عن الوفاء وسد حاجاته المختلفة، فالفقر يرهق ميزانية الدولة أثناء علاجها وتضعف من قدراتها المالية في موازنة اقتصادها وبالتالي تتأثر سياستها المالية والداخلية والخارجية.

وقد اهتم الإسلام بهذه المشكلة الخطيرة التي تهدد أمن المجتمعات اهتماما كبيرا فوضع الحلول الملائمة لها وسر هذا الاهتمام يرجع إلى أمرين وهما : نظرة الإسلام إلى الإنسان ونظرة الإنسان إلى الفقر.

فالفقير والمسكين هما أول من بدأت بهما الآية الكريمة الخاصة بمصارف الزكاة وفي ذلك إشارة إلى أن الهدف الأول والأسمى من فرض الزكاة هو القضاء على مشكلة الفقر [1].

[1] – كماس محمد الأمين وآخرون: قرص مضغوط، مرجع سابق.

فنظام الزكاة يمكنه أن يلعب دورا في إيجاد التوازن الاجتماعي بين الغني والفقير، بين من يملكون ومن لا يملكون، فالزكاة باعتبارها تكليف ديني ومالي وإلزامي، تعد نفقات بين دخول وثروات الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين، وقد أوجبت الشريعة حفاظا على هؤلاء، فصل الزكاة تماما عن ميزانية الدولة فهي للفقراء والمساكين والأصناف الثمانية الأخرى المذكورة في القرآن الكريم، وهي أداة لمكافحة الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

فالزكاة يمكنها بذلك أن تلعب دورا هاما في تحقيق العدالة في التوزيع، حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء[1].

2- محاربة البطالة والتشجيع على العمل

إن اهتمام الإسلام بخلق المجتمع العامل ينبع أساسا من قانون ثابت هو أن الإنتاج لا يتوقف على رأس المال وحده، بل يعتمد على العمل الإنساني، ولذلك يبارك الإسلام العمل في كل وقت ولا يجعل العبادات عائقة على طلب العمل، قال تعال " **فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون** "[2]، وهكذا نجد أن الديانة الإسلامية التي تعتبر أن العمل عبادة تعد دافعا قويا يدفع الإنسان المسلم إلى الإتقان في عمله والإخلاص فيه [3].

لم يعد خافيا أن البطالة أصبحت تشكل معضلة اقتصادية و اجتماعية و نفسية في الوقت ذاته و لم تفلح سياسات التشغيل المتبعة لحد الآن في محاصرتها أو امتصاصها بل أدت إلى تفاقمها و من ثم زيادة حدة الفقر في المجتمع .

فالزكاة تسعي إلى معالجة البطالة الإجبارية، وهذا من خلال توفير ما يحتاجه الفرد الفقير أو المسكين،وتمكينهم من إغناء أنفسهم إذا كانوا أهل حرفة أو تجارة ..فيتم توفير لهم جميع الوسائل المالية والمادية اللازمة. أما بالنسبة للعاجزين الذين لا يقدرون على مزاولة أية مهنة أو عمل يعطي لهم قدر حاجاتهم لمدة سنة أو عملا بقدر حجم محاصيل الزكاة، أما بالنسبة للبطالة الاختيارية فهؤلاء ليس لهم حظ في مال الزكاة فليس كل فقير أو مسكين يستحق أن يأخذ من الزكاة ،كما يظن الكثيرون، فقد يوجد الفقر، ويوجد مانع يمنع الاستحقاق ،فالفقير العاطل عن العمل ، وهو قادر عليه لا يحق له من الزكاة،أما بالنسبة للبطالة الاحتكاكية التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة، والتي ترجع إلى انخفاض مستوي الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة وما يترتب على ذلك من توفر قدر أكبر من الاستثمارات، و بالتالي زيادة فرص و إمكانيات التشغيل و التوظيف مما يؤدي إلى تقليص عدد

---

[1] – عثمان حسين عبد الله: الزكاة والضمان الاجتماعي الإسلامي، المنصورة، دار الوفاء، 1989، ص 129.

[2] – سورة الجمعة: الآية 10..

[3] – سامية مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع الديني، دار المعرفة ، القاهرة، ط 2، 1993، ص 133.

البطالين و تخفيض نسبة البطالة و تشغيل العاطلين و من ثم تقويم حجم الفقراء و المعوزين و تحجيم ظاهرة الفقر.

كما للزكاة أثر مباشر في تقليص معدل البطالة عن طريق تعيين العاملين عليها الذين عينهم الله تعالى في كتابه الكريم حصرا، وهؤلاء يشكلون جهازا متكاملا من الجزاء وأهل الاختصاص ومساعديهم. فحتى يقوم هذا الجهاز بمهمته على أحسن ما يرام لا بد أن يكون له فروع في مختلف الولايات والبلديات بالإضافة إلى تنظيمه الإداري المحكم الذي يشكل من إدارة إحصاء للأفراد الذين تجمع منهم الزكاة وإدارة إحصاء الأفراد الذين تدفع لهم الزكاة [1]. فسهم العاملين عليها من مصارف الزكاة يفتح بابا لفرص العمل الحقيقية، من خلال عملهم في الزكاة ومن ثم فيتم تمويل رواتبهم من خلال مورد حقيقي يمول إنشاء مثل هذه الوظائف . وهذا الحال يختلف عما تلجأ إليه الإدارات العامة المعاصرة من عملية إنشاء لوظائف وهمية غير منتجة، أو تمويلها من خلال التضخم، وهو الأمر الذي يساعد على ازدياد حجم المشكلة بدلا من التخفيف من حدتها.[2]

كذلك يعمل نظام الزكاة على محاصرة البطالة من خلال صناديق الزكاة التي تعمد إلى مساعدة مؤسسات تشغيل الشباب و المستثمرين الصغار و الحرفين الجدد باعتزالهم من فخ البطالة و انتشالهم من فك الفقر و إخراجهم من فج اليأس و القنوط محوا للآلام و زرعا للآمال حتى يتحول الفقير الذي استفاد من الزكاة في هذا العام إلى مزك في العام القادم.

كما يتمثل الدور المباشر الآخر للزكاة في الحفاظ على اليد العاملة عن طريق توزيعها على الغارمين أي أصحاب الديون ويقضي من هؤلاء الذين وصلوا إلى هذه الحالة بسبب المعصية أو التبذير أو الكسل وما إلى ذلك، وعادة ما يكون هؤلاء من أصحاب رؤوس الأموال الذين يوظفون لحسابهم اليد العاملة، فإن حرموا من هذا المصدر التمويلي فسوف يعود ذلك بالضرر عليهم وعلى الأجراء وبالتالي سيكون ذلك الأثر المباشر على تدهور سوق العمالة من جهة والاستثمار من جهة أخرى وكلاهما يعملان على تدعيم الركود الاقتصادي، فبفضل سهم الغارمين تتحصل الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من ركوده.[3]

3- منع التفاوت الفاحش بين طبقات المجتمع

الزكاة تواجه مشكلة الفوارق بين طبقات المجتمع بقدر ما تسمح به حصيلتها بهدف التقليل من التفاوت الشاسع، وأقل ما تحققه إشباع الحاجات الأساسية لمن يعيشون دون مستوى الكفاية، وأكثر من

---

[1] – البشير عبد الكريم: الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر ، محاضرة الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة البليدة، 2004، ص 11.

[2] – محمد عبد الله مغازي: مرجع سابق ، ص 158.

[3] – البشير عبد الكريم: الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، مرجع سابق، ص 11.

ذلك تعمل على أن ترتفع بهؤلاء حتى يقتربوا من حد الغنى، وينظموا إلى زمرة الأغنياء المالكين، ومرد اهتمام الزكاة بتحقيق عدالة توزيع المال الذي استخلف الله فيه أنه لا يمكن أن تنقسم العقيدة وتنهض الأخلاق في المجتمع مختل البيئة مفرق الكيان، يتقاسم طبقاته الحرمان والشبع، القلق والاطمئنان، ولعل من أسباب نجاح نظام الزكاة أنه يعالج اختلال التوازن في توزيع الثروة، ويقرب الفوارق بين الطبقات، ويحض على استثمار الأموال ومن الاكتناز ومن الربا، ومن تكديس الثروة في أيدي قلة تتحكم في الحياة الاقتصادية وقد تتحكم نتيجة لذلك في الأوضاع الاجتماعية والسياسية أيضا، ومن شأن ذلك أن يقلل من التفاوت الطبقي وأن يشيع الأمن والطمأنينة في المجتمع ويزيل ما يكون قد تسرب في النفوس من حقد أو حسد بين طبقاته، مما يحافظ على الأمن العام للدولة.[1]

4- محاربة التسول

التسول يعرض الإنسان للمذلة والهوان، عكس ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الهمة، عزيز النفس، فالزكاة تشجع على العمل وبذل الجهد كإعطاء القادر العاطل ما يمكنه من العمل وتشجيعه على إقامة مشاريع فردية أو جماعية تستوعب العاطلين عن العمل. كما يقدم نظام الزكاة علاجا للتسول للعاجزين من خلال ضمان معيشة ملائمة لهم، ومنه يتضح دور الزكاة في تهذيب النفس البشرية ما يذلها، ومحاربة ظواهر الفساد الخلقي التي تنشأ عن التسول.

لذلك وضعت الشريعة الإسلامية مبادئ وحدود لمحاربة التسول منها ما يلي:

- لا يحق لأي إنسان صحيح النية والقوة أن يمد يده للتسول.
- يحرم السؤال على من عنده ما يكفيه يومه من قوته.

5- محاربة ديون الغارمين

الغارم هو كل من لحقه غرم وأثقله ولا يملك لنفسه ما يوفي به دينه فهو يعطي من صندوق الزكاة كفاء حاجته.

فقد يعيش الإنسان عند حد الكفاية بجهده وملكه بل وقد يكون غنيا في سعة من أمره مطمأن البال لكن الزمن يفاجئه فيحوله إلى فقير بعدما كان غنيا ومحتاج بعد كفاية وذليل بع عز، فقد يحترق المتجر أو المصنع، أو يحدث حادث مرور، أو يهلك المحصول الزراعي من الحبوب والفواكه، أو تهلك الماشية بسبب مرض من الأمراض، ويكون كل رأس ماله فيه أو عليه دين.

لهذا فالزكاة المرجع لهؤلاء فيجدون العون دون اللجوء إلى التبرعات والإحسان من أحد.

[1] – وثائق من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

6- الزكاة والضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي في المفهوم الحديث هو نظام المساعدات الاجتماعية العامة، تؤدي الدولة بمقتضاها مساعدات نقدية أو عينية، لفئات من المحتاجين في المجتمع الذين ليس لهم مورد رزق. إلا أن النظرة الإسلامية أوسع بكثير، حيث أنه يشمل النواحي المادية من طعام ولباس ودواء ومسكن، والنواحي الأخرى العلمية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية، ولتحقيق الضمان الاجتماعي في الإسلام تقتضي ضروريات منها حفظ الدين والنسل والمال والعقل.

إن الزكاة هي الأقرب إلى الضمان منها إلى التأمين لأنها لا تعطي بمقدار ما دفع كما هو الحال في نظام التأمين وإنما تعطيه بمقدار ما يحتاجه سواء كان عطاؤه قليلا أو كثيرا [1].

6-1 – الأصل الأول: يقوم هذا الأصل على أساس توفير الحرية لكافة الأفراد في المجتمع وفي ذلك تنص الآية على فك الرقاب ومعناه تحرير النفوس من الاستعباد والعبودية.

6-2 – الأصل الثاني: غرس مواهب المروءة في نفوس الأفراد من أجل تحقيق للمجتمع منافع أدبية أو حسية أو رد مكروها يوشك أن يقع وذلك باعتبار أن الإنسان وهب من طاقة الخير ما لا حد له مما يمكنه من تقديم مختلف العمليات الاجتماعية، فواجب الجماعة أن تتكفل وتتعهد تلك الطاقات في نفوس أفرادها لا أن تترك مهملة ومجمدة داخلها فالحق والعدل يقضي أن يكون لمثل هذا القسط من المال لتشجيع حوافز الخير فلا يظلم أحد بالفقر على ما أسلف للأمة من خير.

6-3 – الأصل الثالث: يقوم هذا الأصل على أساس حماية العقائد والتعليم التي نزلت لتطهير مبادئ الفطرة في الإنسان وخاصة تلك المتعلقة بأحكام الصلة بالله سبحانه وتعالى وترشيد الفرد بغايته في الحياة وبمصيره في اليوم الآخر.

7- الإعانة على الزواج

ذهب جمهور العلماء إلى أن الزواج من تمام كفاية الإنسان ونصف الدين لذلك تمول مؤسسة الزكاة كل من يريد إعفاء نفسه بمساعدته في نفقات الزواج إن كان من أهل الحاجة لحصن الفرج وعدم الوقوع في المحرمات، وإقامة الأسرة التي هي أساس المجتمع وخليته الأولى وتهدف الزكاة من خلال تمويل نفقات الزواج، والإحالة دون تفشي بعض الظواهر الاجتماعية كالزنا واللقطاء، والمحافظة على تماسك البنية الاجتماعية.

8- توفير الأمن وتهيئة المناخ الملائم للتنمية

[1] – كماس محمد الأمين وآخرون: صناديق الزكاة الخيرية والمؤسسات الخيرية كمنهج رباني لتحقيق التنمية المستدامة في ضل العولمة والتشابك الدولي، قرص مضغوط، ضمن الملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي.

لا شك أن من أهم العوامل المساعدة على نمو الاقتصاد واستمرار يته هــو وجــود الأمــن الــداخلي والخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى وجود مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، ولذلك نجد أن الزكاة قد اعتنت بهذا الجانب بحيث خصص له مصرف من بين مصارفها الثمانية وهو سهم"في سبيل الله" ويعني فــي سبيل الله مجالات شتى، غير أن الدفاع عن الوطن والأمة يأتي في الدرجة الأولى، وهذا يتضح جليــا من قوله تعالى﴿ **وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوكم**﴾ ، مما يخلق مناخا ملائما للاستثمارات بشتى أنواعها الأمر الذي يساعد على النمو المتزايــد للاقتصــاد نتيجة الاستقرار والطمأنينة لدى مجموع المستثمرين الذين يوظفون أموالهم وهم يشــعرون بســلامتها نتيجة وجود المجتمع في مركز قوة.

وإذا كانت الزكاة قد اهتمت بتمويل المشاريع العسكرية وتقويتها فإنها خصصت ســهما آخــر للمؤلفة قلوبهم، وهم من غير المسلمين الذين يرجى منهم خدمة الإسلام نتيجة اتقاء شر أو مكائد أعداء الوطن وهذا ما يعزز تأمين استمرار الاقتصاد حيث أن أقوى الدول المعاصرة هي تلك الــدول التــي استطاعت أن تؤلف لها مجموعة من الدول تسير في أفقها.

بالإضافة إلى هذا فإن معالجة الديون التي تثقل عائق الأفراد والشعوب في الوقــت الحاضــر نتيجة التكامل الربوي والذي آلت محاولات حلوله إلى أبواب مسدودة بين الدول الدائنة والمدينــة قــد وضعت له الزكاة حله الجذري منذ أكثر من 14 قرنا وذلك بتحريم الربا من ناحية وبتخصيص ســهم من حصيلة الزكاة لإلغاء ديون الغارمين (المدينين) وتعويض خسائر من ألمت به كارثة أو جائحــة، وبهذا قضت الزكاة على مضاعفة الديون وفوائدها كما قضت عن ظاهرة الإفلاس وإفرازاتها، وفي هذا تشجيع لأصحاب الأموال على إعطائها في صورة قروض حسنة لمن يقدمون على إقامة المشروعات ذات النفع العام.

9- آثار اجتماعية أخرى

- تطهير الأغنياء من الشح والبخل وتعودهم على البذل والعطاء وتكبح شهوة حب المال في نفوسهم وتعمق فيهم الشعور بواجب التكافل الاجتماعي وتحمل مسؤولية المحتاجين.
- تطهير نفوس الفقراء من الحقد والحسد وبذلك تخلص المجتمع من الفتن والاضــطرابات ويسود الأمن في أرجاء الوطن.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للزكاة.

فضلا عن كون الزكاة عبادة مالية من أركان الإسلام، إلا أن أداؤها له من الآثار الإيجابية ما الله به عليم في كل المجالات، ومن بينها المجال الاقتصادي، فآثارها الإيجابية لا ينكرها إلا جاحد، وخاصة عندما تنظم جبايتها وتوزيعها من طرف الحاكم.

وتعتبر الزكاة من أهم الأدوات التي تؤثر على مستوي النشاط الاقتصادي سواء من حيث ما توفره من موارد لتمويل مجالات التنمية، أو من خلال محاربتها للاكتناز ، ودفع رؤوس الأموال إلى مجالات الاستثمار.

1- إعانة المشاريع الإنتاجية

استغلال حصيلة الزكاة في إقامة المشاريع الكبرى كالمصانع والمحلات التجارية يتم فيها تشغيل عدد معتبر من العمال، ومنه المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة بتوجيه حصيلة الزكاة إلى إنشاء المشاريع الإنتاجية ويكون لمستحقي الزكاة حق معلوم في عائد العملية الإنتاجية وناتج النشاط الاقتصادي يكون على قدم المساواة كشركاء مع أصحاب عوامل الإنتاج.[1]

2- أثر الزكاة على الإنتاج والاستثمار

من الآثار الاقتصادية، مساهمتها في دفع وتحفيز الاستثمار سواء لدى أصحاب الأموال المكتنزة أو بالنسبة للفقراء وأصحاب الحرف. وهناك شواهد واضحة على دور الزكاة في تشجيع الاستثمار بقصد التنمية وهي: [2]

- دفع الزكاة حين توفر النصاب.
- أهم أنواع الزكوات: زكاة الثروة الزراعية التي تقدر بالعشر وكذلك زكاة الثروة الصناعية والتجارية حيث تأخذ الزكاة من الفائض وليس من العين أو الأصول تأكيدا على حفظ رأس المال من النقص أو الهلاك.
- عدم حبس المال لضمان دخول الأموال عجلة الدورة الاقتصادية في المجتمع.

[1] – سيد محمد عبد الوهاب: دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكلة البطالة، ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، جويلية 2001، ص 23.

[2] –مبارك نوري بشير: الدور الاقتصادي للزكاة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 212، السنة 18، أكتوبر / نوفمبر 1998، ص 56.

الإنفاق باعتدال دون إسراف وتبذير لسد حاجة الفرد وأفراد أسرته وإمكانية استفادة الفئات المستفيدة من أموال الزكاة في تأهيل هذه الفئات بمشروعات أو برامج تكفل لهم حياة كريمة. وتؤدي الزكاة إلى التحفيز على الاستثمار لدى فئتين من الناس على النحو التالي:

2-1 – أصحاب الأموال المكتنزة: حيث يتعين عليهم إخراج زكاة أموالهم المكتنزة، الأمر الذي يعني أن إخراج الزكاة منها، وهي على حالتها المجمدة سيؤدي إلى نقصانها، وهذا ما يدفع بصاحب الثروة إلى تشغيلها مع إخراج زكاتها دون أن يؤدي ذلك إلى نقصانها، لأنه يدفع بالمال في دورة إنتاجية من شأنها أن تنميه وتضاعفه، فإن استمر في تعطيل الثروة، فإنها تستمر في التناقص حتى تبلغ حدا أدنى هو النصاب. وبالتالي فإن أثر الزكاة يؤدي إلى تحفيز المكلف على استثمار أرصدته النقدية للحفاظ عليها من التناقص مع مرور الزمن، كما أن تشجيع الزكاة على استثمار الأموال يؤدي إلى إخراج هذه الفريضة من العائد مع المحافظة على رؤوس الأموال وتنميتها.

كما يرى باحثون آخرون أن الزكاة يمكن أن تؤثر على الاستثمار بطرق مختلفة أهمها:[1]

- تعمل الزكاة من خلال تحصيلها وإنفاقها على تهيئة مناخ اجتماعي وسياسي مستقر مما يقلل من عنصر المخاطرة ويرفع الميل للاستثمار.
- يؤدي ثبات أحكام الزكاة إلى التقليل من عنصر المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري مما يزيد من ميل المكلف للاستثمار، ويظهر هذا الأثر جليا للزكاة عند مقارنتها بالأنظمة الضريبية والمتميزة بالتغيير في معدلاتها وأوعيتها وحدود الإعفاء تبعا لتغير الأحوال الاقتصادية، ولا شك أن هذا التغير يزيد من عنصر المخاطرة وبالتالي يقلل من الميل للاستثمار.
- تحسن الزكاة من توقعات رجال الأعمال، عندما ترفع من الكفاءة الحدية لرأس المال في قطاع إنتاج السلع الكفائية.

2-2 – الفقراء وأصحاب الحرف: وتنفق عليهم الزكاة على أحد الأوجه التالية:

- تمليك الفقراء أصحاب الحرف والصنائع أصولا إنتاجية توفر لهم دخولا منتظمة.
- إعطاء الفقير صاحب الحرفة رأس مال لمزاولة صنعته دون الاعتماد على غيره. فتمويل المستحقين من المحتاجين القادرين على العمل يمكنهم من تحويل ما حصلوا عليه إلى إنفاق استثماري، وبالتالي تولد الدخول من العمليات الإنتاجية على مستوى الأفراد والاقتصاد الكلي.[2]

إن المال الذي يحصل عليه الفرد له استعمالات ثلاثة هي:

---

[1] – منذر قحف: الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، ط 1، 1979، ص 211.

[2] – يوسف مسعداوي وتاحانوت خيرة: الزكاة والمتغيرات الاقتصادية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية، 2004، ص 6.

- إما أنه يصرف في استعمالات(كفائية) وبالتالي لا نمتد إليه الزكاة.
- إما أن يكنز ويجمد لفترة تفوق السنة وبالتالي يحرم المجتمع منه.
- وإنما أن يستثمر فيستفيد منه المجتمع، والشكل التالي يوضح العلاقة بين الدخل والإنتاج والاستثمار.[1]

شكل رقم (4): يوضح علاقة الزكاة بالإنتاج والاستثمار

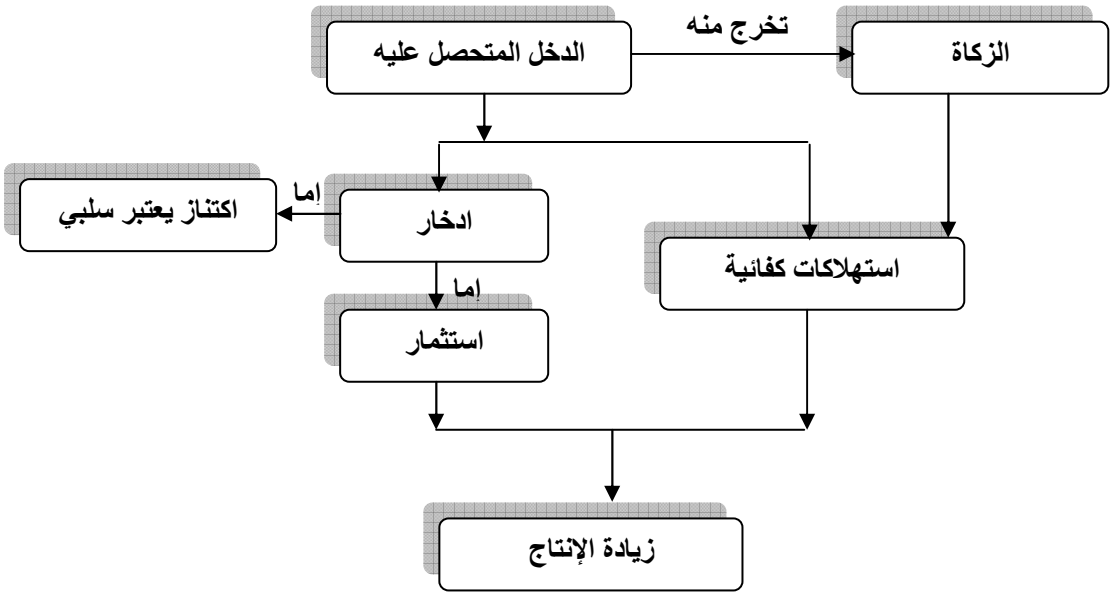

المصدر: من إعداد الطالب

إن مستحقي الزكاة من الفقراء والمساكين سوف ينفقون حصيلة الزكاة على حاجاتهم الاستهلاكية وهذا من شأنه أن يدعم تيار الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات وبالتالي ظهور استثمارات جديدة[2].

3- أثر الزكاة على الاستهلاك

الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات لتلبية الحاجات، ويستهلك الفرد معظم دخله في بعض الأحيان أو يدخر بعضه في أحيان أخرى.

[1] - محمد صخري: دور الزكاة في تنشيط حركية رأس المال،طبعة الرباط المغرب،1994،ص185.

[2] - عوف محمود الكفراوي: النظام المالي الاسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، مصر، 2003 .

ويعرف الاستهلاك من المنظور الإسلامي على أنه مجموع التصرفات التي تشكل السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تحدد طبيعتها وأولويتها بالاعتماد على القواعد والمبادئ الأساسية لغرض التنمية والاستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى.

وفي الفكر الحديث يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، ومستوى الأسعار، حجم السكان، معدلات الضرائب، هيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك.[1]

وقبل أن نتطرق إلى تأثير الزكاة على الطلب الاستهلاكي يجب أن نعرف الطلب الكلي الذي هو عبارة عن مجموع الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات بالأسعار الجارية، و تعتبر التغيرات في حجم الطلب الكلي، السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج القومي و مستوى البطالة، إذ يؤدي الانخفاض غير المرغوب فيه في الطلب الكلي إلى حصول ارتفاع كبير في معدلات التضخم، و على ذلك يعد تحقيق الاستقرار في مستوى الطلب الكلي مهمة صعبة تواجهها مختلف السياسات الاقتصادية.

و في النظام الاقتصادي الإسلامي، تساهم الزكاة باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية في الحد من انحرافات الطلب الكلي الاستهلاكي, فإنفاق الزكاة على مستحقيها يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تتمتع بميول استهلاكية مرتفعة لكون هذه الفئة في حاجة دائما إلى إشباع رغباتها الضرورية مما يرفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي لديها مع بقاء الفئة التي تؤخذ منها أموال الزكاة محافظة على معدلات استهلاكها، إن هذا الاختلاف في الميول الحدية الاستهلاكية لدى مستلمي حصيلة الزكاة و الدافعين لها من شأنه التأثير على الاتفاق الكلي الاستهلاكي و منه على دالة الاستهلاك بالمعادلة التالية: $C = C0 + by$. فطالما أن المجتمع الإسلامي يتخطى مرحلة حد الكفاية حيث $C0$: حجم الاتفاق الاستهلاكي عند مستوى الكفاف

b : أثر التغير في الدخل تحت التصرف على الاستهلاك و يعبر عنه بيانيا بانحدار دالة الاستهلاك و يكون

ذو قيمة موجبة. C: الاستهلاك. Y: الدخل.

و بذلك تكون دالة الاستهلاك خطية موجبة في مستوى الدخل تحت التصرف وتكون بيانيا على الشكل التالي:

[1] – عمر صخري: تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 54.

الشكل رقم (5): يوضح دالة الاستهلاك قبل الزكاة

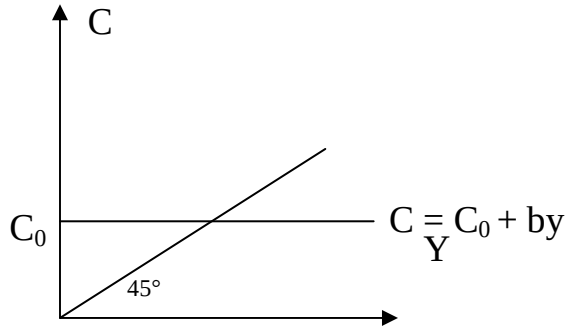

المصدر: من إعداد الطالب

أما بعد دفع الزكاة فتحول دالة الاستهلاك إلى أعلى و يحصل تغير في انحدارها كما يحصل تغير في الميل الحدي للاستهلاك أكبر و رغبة في الشراء من الدافعين للزكاة و تظهر هذه النتيجة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (6): يوضح دالة الاستهلاك بعد الزكاة

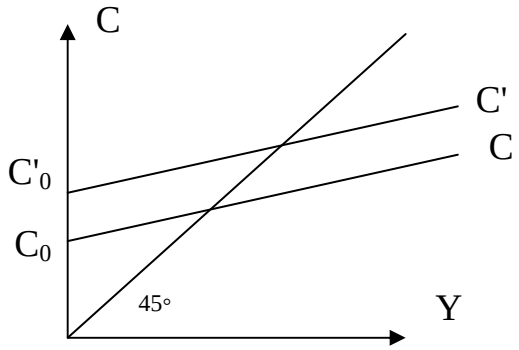

المصدر: من إعداد الطالب

إن ارتفاع دالة الاستهلاك من c إلى 'c يشير إلى زيادة الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند مستلمي الزكاة.

وهكذا تظهر لنا العلاقة بين الزكاة و الطلب الكلي الاستهلاكي كعلاقة طردية تعمل على بقاء معدلات الاستهلاك عالية مما يزيد من فوائض الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية فترتفع أسعارها و من تم الحاجة إلى زيادة الإنتاج مما يخلق فوائض من العرض الإنتاجي تكون له آثار إيجابية على السوق و من ثم على التنمية الاقتصادية.

4- أثر حصيلة الزكاة على الدخل الوطني

تساهم الزكاة في زيادة حصيلة الدخل الوطني ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد منه، وذلك لأن أي زيادة في الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى زيادة في الدخل بمقدار يفوق الزيادة الأصلية في الاستثمار، ويطلق على هذا التغيير الذي يحدث للدخل نتيجة تغير الاستثمار بالمضاعف، ومضاعف الزكاة جزء من مضاعف الاستثمار العام: [1]

5- دور الزكاة في تنشيط الاقتصاد الكلي

إن المصرف الأكبر للزكاة يتجه نحو الفئات الأشد فقرا حيث ميلها الاستهلاكي يقترب من الواحد، وبالتالي فإن هذه الفئات ستقوم بإنفاق كامل دخلها بما فيها الزكاة المقبوضة مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وتؤدي زيادة الطلب في الفترة القصيرة إلى ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظف الكامل(حسب رأي بعض الاقتصاديين الكلاسيك) مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المتنامي سعيا لزيادة أرباحهم،مما يزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج (رأس المال+ العمل) فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة الأجور وخفض معدلات الفقر. [2]

وبازدياد أرباح المنتجين وزيادة الطلب على العمالة يحصل انتعاش في الاقتصاد الكلي بسبب الزكاة، وبمأن المنتجين هم فئة الأغنياء عادة، فبزيادة أرباحهم تزداد ثرواتهم وتزداد أموال الزكاة المدفوعة. ونكون أمام الحلقة الاقتصادية التالية:

توزيع أموال الزكاة ← زيادة القدرة الشرائية← زيادة الطلب على العمل(انخفاض البطالة) ← زيادة الدخول ← تراكم ثروات الفئات المنتجة (الفئات الغنية) (وزيادة توظيف رؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي) ← زيادة حصيلة الزكاة بسبب توسع شرائح دافعي الزكاة أفقيا وعموديا (يزداد رأس المال العامل الخاضع للزكاة في الفترات القصيرة بمعدل أكبر من زيادة رأس المال الثابت، ويعتبر إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة حافزا لتوجيه القسم الأكبر من رأس المال العامل نحو تكوين أصول استثمارية وهذا يحتاج إلى فترات) انتعاش اقتصادي.

[1] – الطيب داودي: مؤسسة الزكاة كمحرك دافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية 2004، ص 5.

[2] – منذر قحف: تحصيل وتوزيع الزكاة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 110.

6- دور الزكاة في تمويل مشاريع التنمية المحلية

حين فرض المشرع المالي الإسلامي الزكاة جعل من بين وظائفها الأساسية التضييق على الأموال والثروات المعطلة والدفع بها إلى مجالات الاستثمار والتنمية، لما تتوفر عليه من خصائص ومميزات ذاتية تؤهلها أن تكون أداة من أدوات التمويل الاقتصادي، ويتضح دورها التمويلي كما يلي:

6-1- من حيث حصيلتها: يتميز وعاء الزكاة بكونه واسعا ومتنوعا، حيث يشمل جميع الأموال والثروات النامية أو القابلة للنماء، كما أن أسعارها تمثل نسبا مرتفعة تصل في بعض الثروات 20% ولا تقل عن 2.5% ومعنى هذا أن حصيلة الزكاة الكبيرة والمتنوعة يمكنها تمويل المشاريع التنموية، إذ تعتبر الزكاة حافزا لتثمير الأموال وعدم تركها معطلة. وبما أن نصاب الزكاة منخفض جدا، فإن هذا من شأنه أن يؤدي بالضغط على أصحاب الثروات إلى استثمارها، حيث الذي يملك أي ثروة تفوق النصاب يعرض نفسه لفقدان ربعها في مدة لا تزيد عن 12سنة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (24): يوضح مقدار ما تأكله الزكاة من الثروة في حالة عدم استثمارها

عدد السنوات	مقدار ما تأكله الزكاة من الثروة في حالة عدم استثمارها
أقل من 5 سنوات	10%
أقل من 12 سنة	25%
أقل من 28 سنة	50%
أقل من 55 سنة	75%
أقل من 100 سنة	90%

المصدر : منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، ط1، 1979، ص 118.

ما نلاحظه من الجدول السابق أن الأموال المكتنزة في تناقص مستمر وبمعدل متزايد مع مرور السنوات، وفي خلال 100 سنة سوف يفقد صاحب الثروة 90% من ثروته وتعتبر هذه المدة التي تنقرض فيها الثروة المكتنزة، هي أقصى ما يعيشه الإنسان في الغالب، وبذلك أعطى المشرع المالي لصاحب المال فرصة طويلة لتدارك الموقف لاستثمار أمواله قبل فوات الأوان ويصير فقيرا، وبالتالي يورث أبنائه بعدما كان غنيا.

ومنه يمكن استخراج المنحنى البياني لحجم الثروة المعطلة مع وجود الزكاة وهو يستمر بالتناقص حتى يصل إلى الحد الأدنى – النصاب – والمنحنى يبين تناقص الثروة المعطلة

شكل رقم (7) : يوضح تناقص الثروة المعطلة

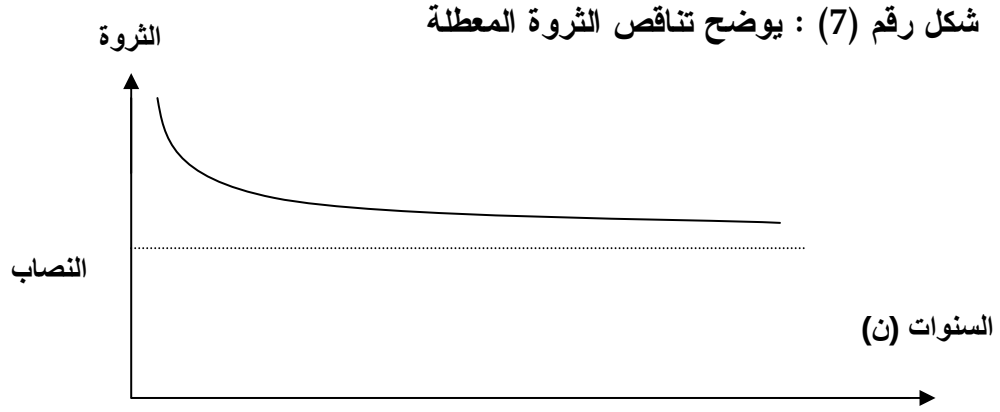

المصدر: من إعداد الطالب

وعليه فالزكاة بفرضها على الأرصدة النقدية والمسكوكات الذهبية والفضية والمكتنزات بمعدل 2.5% سنويا من شأنها أن تحفز رؤوس الأموال على تمويل المشاريع الاستثمارية وتخرجه من دائرة الاكتناز وإلا تعرض الرصيد النقدي للتناقص المستمر والفناء مع مرور الزمن.

6-2- من حيث إنفاقها: إن الدور التمويلي للزكاة لا يتوقف عند الحصيلة المرتفعة التي توفرها الزكاة، بل يتعداه إلى النظر في الكيفيات التي توجه بها الزكاة داخل المجتمع، فإذا أنفقت حصيلة الزكاة إنفاقا غير منتج أو غير مفيد فسوف تنتهي قدرتها عند هذا الحد، وأما إذا أنفقت إنفاقا مثمرا، فسوف تؤدي إلى إيجاد رؤوس أموال جديدة، أو المحافظة على القائم منها على الأقل، مما يحدث معه تزايد الدخول وتعزيز القدرة التمويلية.

ويمكن ذكر أهم الخصائص المتعلقة بإنفاق الزكاة وذلك كمايلي[1].

6-2-1- الحصر: يعتبر إنفاق الزكاة محصورا ومقيدا بالأصناف الثمانية المذكورة في الآية 60 من سورة التوبة.

6-2-2- المحلية والدورية: يعتبر إنفاق الزكاة محليا، لأن الأصل فيها أن توزع في البلد الذي جبيت منه، ولا يجوز نقلها منه إلى بلد آخر إلا إذا استغنى عنها المستحقون في ذلك البلد.

ويعتبر إنفاق الزكاة دوريا، لأن تحصيلها دوري، ولأنه لا يجوز تأخير صرف حصيلة الزكاة لمستحقيها، وهذا يعني ضمنا أن ميزانية الزكاة تكون في الغالب متوازنة.

6-2-3- التنوع: ينقسم إنفاق الزكاة إلى أنواع مختلفة، كما يتضح من خلال التقسيمات التالية:

[1] – محمد بن إبراهيم السحيباني: أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، 1990، ص 39.

– يمكن أن تنفق الزكاة في شكل عيني أو نقدي، فيكون الإنفاق عينيا إذا تم تحصيلها في شكل عيني، ويكون الإنفاق نقديا إذا كان التحصيل نقديا.

– كما قد يكون إنفاق الزكاة إنفاقا حقيقيا أو تحويليا، فمثال الإنفاق الحقيقي للزكاة، إنفاقها على العاملين عليها، لأن هذا الإنفاق يقوم على مبدأ المعاوضة، والمقابل في هذه الحالة هو خدمة العمل التي يقدمها العاملون، ومثال الإنفاق التحويلي للزكاة، إنفاقها على الفقراء والمساكين، لأن هذا الإنفاق يقوم على مبدأ الحاجة (أي دون مقابل، فنعطي الفقراء لحاجتهم للمال حتّى وإن لم يقدّموا عملا) ، فلا ينظر فيه إلى ما أنتج هؤلاء من سلع أو خدمات.

– كما يكون إنفاق الزكاة استهلاكيا أو استثماريا، فيكون إنفاقا استهلاكيا إذا أنفقت حصيلة الزكاة في شكل نقود أو سلع استهلاكية، ويكون إنفاقا استثماريا، عندما تستخدم حصيلة الزكاة في تمويل الفقراء برأس المال الذي يبدؤون به مزاولة حرفهم أو في غيرها من صور الاستثمار.

– وإنفاق الزكاة كما يذهب إلى الفقراء يمكن – أيضا – أن يذهب إلى الأغنياء، فالفقراء هم أصحاب مصارف الفقراء، والمساكين وابن السبيل، وفي الرقاب والغارمين لمصلحة أنفسهم. والأغنياء اللذين يمكن أن يكونوا من مستحقي الزكاة هم أصحاب مصارف العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمين لإصلاح ذات البين وفي سبيل الله، ويلاحظ أن أصحاب المصارف التي يشترط في مستحقيها الفقر يعطون من الزكاة لحاجتهم أما أصحاب المصارف اللذين لا يشترط فيهم الفقر فيعطون من الزكاة لحاجة المسلمين إليهم.

7 – أثار إنفاق الزكاة على العرض الكلي الإنتاجي

تضاعف نفقات حصائل الزكاة من معدلات العرض الكلي الإنتاجي و من ثم تزيد من حجم المعروض من السلع الاستهلاكية ، و ذلك لأنها تؤدي إلى تكوين فوائض عالية في معدلات الطلب الاستهلاكي بالنسبة للمعروض من سلع الاستهلاك؛ فترتفع الأسعار نتيجة وجود الفجوة بينهما مما تقتضي الضرورة إصلاح الخلل بين طلب نقدي مرتفع و عرض إنتاجي منخفض مما يحفز المنتجين و أصحاب رؤوس الأموال إلى توظيف أموالهم و استثمارها طمعا في الربح و اغتناما لفرصة ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى مضاعفة الطلب على العمالة و تشغيلها و مضاعفة الدخول و اتساع حركة المبادلات التجارية و بعث الحركة في السوق و بالتالي الزيادة في الإنتاج.

8 – الزكاة تحقق العدالة في إعادة توزيع الثروة و الدخل

الزكاة هي الوسيلة الأكثر فعالية في إعادة توزيع الثروة، لمصلحة محدودي الدخل وذوي الحاجة، على المدى الطويل، ويتجلى أثر ذلك فيما يلي:

- اقتطاع حقيقي من ثروات الأغنياء.
- إضافة فعلية للذمة المالية للمستحقين للزكاة.
- تفرض للزكاة على جميع الثروة حتى ولو كانت متناقصة ما دام النصاب قائما.
- يعطى محدودي الدخل من للزكاة ما يغنيهم ويحقق لهم تمام الكفاية.
- تزيد من الطاقة الإنتاجية لمستحقيها بما يحولهم إلى طبقة الأغنياء.
- أداة ثابتة و مستمرة في إعادة التوزيع.

وأما على المدى القصير، فإن أثر الزكاة يتضح جليا في إعادة توزيع الدخل، فهي أخذ من الأغنياء وعطاء للفقراء، في شكل نقود أو سلع استهلاكية، وهذا يعني أن تطبيق الزكاة يمثل إنقاصا في دخول الأغنياء، وزيادة في دخول الفقراء[1].

فالزكاة على قلة نسبتها توزع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع،خلال سنوات محدودة بما يؤمن نفقات التكامل الاقتصادي الاجتماعي اللازمة للنظام الاجتماعي،ويساعد على هذا أن نصاب الزكاة قليل، فهو لا ينحصر في كبار الأثرياء فقط، بل يجعل أكبر عدد من أفراد المجتمع ممن يملكون النصاب(الأغنياء) يساهمون في ذلك.

و هكذا يتبين أن لنظام الزكاة تأثيرا فعالا في تحقيق التوازن العادل للدخول على الأمد القصير، وبالاستمرار في جباية الزكاة وتوزيعها،يتم إعادة توزيع الثروة بشكل عادل، بين طبقات المجتمع الواحد، بما يؤدي إلى تنمية القدرة الاقتصادية لمحدودي الدخل،بصفة خاصة،وبما يخفف عنهم من حدة الآثار السلبية للمشكلات الاقتصادية المعاصرة.

ومن هنا فرض الله الزكاة، وجعل لها هدفا اقتصاديا هو نقل بعض الدخل والثروة من الأغنياء إلى ذوي الحاجة من الفقراء والمساكين و في الرقاب والغارمين وابن السبيل،غير أن المهمة الأولى للزكاة هي مساعدة الفقراء والمساكين على قضاء حاجاتهم المادية، كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وحاجاتهم النفسية الحيوية، الزواج الذي قرر العلماء أنه من تمام الكفاية، وحاجاتهم المعنوية والفكرية، ككتب العلم لمن كان أهله.

كما يكفل نظام الزكاة للمحتاجين حد الكفاية عن طريق معاشات ومساعدات،أو في شكل راتب دوري، قد يكون فصليا أو شهريا،لمساعدة المستفيد على حسن توزيع دخله على حاجاته،المتكررة والطارئة، بما يعمل على تنظيم استهلاكه.

---

[1] - منذر قحف: القطاع العام الاقتصادي ودوره في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، [illegible]، ص [illegible].

المطلب الثالث: أثر الزكاة على الصعيد النقدي و المالي

إن للزكاة دور هام في التأثير على الدور التمويلي للدولة وهذا من الناحية النقدية والمالية وهذا ما سنبرزه فيما يلي:

1- على الصعيد النقدي

الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد يصل في بعض التقديرات إلى 07 % من الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد كبيرة، وتتراوح تلك النسبة من 10 % إلى 14 % في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقوية، الأمر الذي يبرز أهميتها الكبرى في المجتمعات الإسلامية كمؤسسة تلعب دورا محوريا في التنمية [1].

وباعتبار الزكاة اقتطاع نسبة 2.5 بالمائة من الثروة النقدية كل عام تدفع بمالكها إلى استثمارها في الواقع و عدم اكتنازها خاصة و أن الإسلام يحرم عليه الربا و بذلك ليس هناك سبيل لتنمية كميته النقدية إلا من خلال استثمارها في مشاريع إنتاجية تخلق القيمة المضافة مما يؤدي إلى نزول هذه الثروة النقدية و تداولها و ذلك يحضر الطلب و يكثر العرض مما يمكن لمنتج تلك السلعة إلى إنتاج غيرها و من ثم يكثر الإنتاج و تزيد و وتيرة التنمية .مما يعمل على القضاء على التضخم كما يمكن القضاء عليه من خلال:

- انسياب حصيلة الزكاة كل حول قمري يوفر كميات النقد اللازمة للتبادل دون الحاجة للجوء إلى السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.

- تطبيق الزكاة يضمن حد الكفاية لميع أفراد المجتمع، ويقبل المجتمع بصفة عامة على السلع الأساسية، وبالتالي يحول هذا دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.

- إن هدف توزيع الزكاة هو تحقيق الإغناء لمصارفها ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق توفير الأدوات ورؤوس الأموال الإنتاجية اللازمة،وهو ما يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة الإنتاج، فيقابل الطلب مهما زاد فلا يترتب على زيادة الطلب آنذاك حدوث تضخم.

- كذلك فإن توزيع زكاة الزروع والثمار والماشية في صورتها العينية يساهم بدرجة كبيرة في احتفاظ النقود بقيمتها الشرائية دون تدهور.

كما تعمل الزكاة على تنظيم عرض النقود، فإنه في ظل اقتصاد لا ربوي زكوي، تؤدي الزكاة إلى دوران حقيقي للمال يزيد من الإنتاج، باعتبار أن الزكاة تؤخذ من الأرصدة النقدية المعطلة، ونقل في الأرصدة النقدية المستثمرة، بجانب تنوع وعاء الزكاة فتؤخذ من عروض التجارة، وزروع وثمار

---

[1] - عبد الله طاهر: حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط [illegible]، [illegible]، ص [illegible].

وأنعام وحيوان ومعادن وركائز، مما يترتب عليه تحريك الثروة بأكملها مع تجنب اقتصارها على قيمة نوع واحد من الأموال، كالنقود إذ ترتفع وتنخفض قوتها الشرائية باستمرار.

الأمر الذي يزيد في عملية تنظيم عرض النقود، بسد الفجوة بين الطلب على النقود وعرضها إذ أن في غياب الزكاة، والأخذ بسعر الفائدة، قد يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى حجب الأرصدة النقدية عن النشاط بحجة عدم كفاية سعر الفائدة السائد فترتفع أسعار الفائدة إلى أعلى مما ينجم عنه انكماش في الاستثمار الكلي، أو تتدخل الدولة بزيادة عرض كمية النقود، بالإصدار الجديد فتزيد الكتلة النقدية في الاقتصاد عن المستوى الحقيقي للنشاط الإنتاجي الاقتصادي الأمر الذي ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار. فتعتبر الزكاة من أهم وسائل تصحيح وظيفة النقود، وتنظيم عرضها في الاقتصاد القومي.

2- على الصعيد المالي

تعتبر الزكاة أداة مالية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية في حال تحقيق الاستقرار النقدي، ذلك أن التأثير في نسبة 10 % إلى 14 % من الدخل القومي في مرحلة الجمع والتحصيل، أو في مرحلة الإنفاق والتوزيع لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، ويتوقف ذلك الدور على طرق إعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من الأوعية الزكوية المتنوعة سواء كانت أصولا رأسمالية أو دخول متنوعة متولدة عن استغلال هذه الأموال. وبالتالي تنموا حصيلة الزكاة وتتجدد بنمو وتطور النشاط الاقتصادي وإذا أخذنا الجزائر كمثال على التأثير النقدي للزكاة، نجد أن إجمالي الناتج القومي يزيد عن 51 مليار دولار سنويا فإذا افترضنا أن نسبة الزكاة في الجزائر كدولة تملك موارد معدنية وطاقوية تبلغ 10 % كمتوسط للنسبتين المشار إليهما سابقا نلاحظ أن حصيلة الزكاة تقدر بـ 5.1 مليار دولار أي حوالي 408 مليار دينار، فالتحكم في طريقة جمع وتحصيل وإنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات إيجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة [1].

تعد الزكاة أول ضريبة عادلة و ناجحة في التاريخ بحكم طابعها التعبدي المقدس خلافا للضريبة المعاصرة ذات الطابع القانوني الخالي من العدالة و العبادة مما يدفع بالمكلفين إلى التهرب منها و التحايل عليها بخلاف الزكاة التي يدفعها صاحبها مطبقا لفرضياتها طالبا لأجرها خائفا من عقابها طامع في نتائجها و بتالي فهي تمثل موردا ماليا و إيرادا كليا لميزانية الدولة يحميها من الوقوع في العجز أو الالتجاء إلى الدين الخارجي أو الداخلي فهي مورد من موارد الحكومة يصرف لمواجهة

---

[1] – صالح صالحي: دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني، مجلة رسالة السجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، عدد خاص بصندوق الزكاة، [illegible]، ص [illegible].

الفقر و تمكن الأفراد من إشباع حاجياتهم و هي بحكم طابعها الشمولي و الدائم تعتبر أداة بيد الدولة لمواجهة العجز المالي و الأزمات الاقتصادية و الكوارث الطبيعية و حماية من فخ المديونية و هذا كله دون الاضطرار إلى تخفيض النفقات العامة التي هي ضرورية لمكافحة الفقر و زيادة النمو و تحقيق التنمية.

كما تعتبر الزكاة أداة مهمة في السياسة المالية رغم أنه لا مجال لتغيير معدلاتها وأنصبتها ومصارفها لعدة اعتبارات منها:

– أنها مفروضة على الأموال النامية، وبالتالي يختلف نصابها باختلاف نماء الأموال المرتبط بالنشاط الاقتصادي، وأنها تجبى من الأموال الدائرة في النشاط الاقتصادي وتعفى منها الأصول الثابتة، مما يجعلها أداة ذاتية تتفاعل مع حركة النشاط الاقتصادي.

– أنه لا يوجد مانع شرعي يحول دون تعجيل الزكاة لعام أو أكثر عند مالك النصاب. ولا سيما عند ظهور الحاجة العامة التي تستدعي ذلك. كذلك يجوز تأخيرها عند الضرورة كانحباس المطر، كما فعل عمر بن الخطاب عام الرمادة[1].

– جواز تخصيص حصيلة الزكاة لمصرف واحد من مصارفها فالزكاة تعتبر أداة استقرار ذاتي، انطلاقا من ثبات معدلاتها والنصاب المفروضة عليها، فهي تعكس الحالة الاقتصادية السائدة وتتقلب هذه الحصيلة ارتفاعا وانخفاضا مع تقلبات الدخل، كما يمكن استخدام حصيلة الزكاة المجتمعة كسياسة مالية تقديرية.

ففي حالة الكساد، تدفع الزكاة من الدخول النقدية للفقراء والمساكين، فتزيد من طلبهم الاستهلاكي، ويتحرك الطلب لمقابلة الإنتاج الجديد وفي ذلك تشجيع للاستثمار، أما دافعيها ففي أوقات الكساد يضطرون لاستثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة، والانكماش يمكن أن توزع جل الزكاة على الفقراء والمساكين والغارمين الذين تزداد خسائرهم في هذه الفترات. وهو ما يحقق هدفين مزدوجين، فيصرف حصيلة الزكاة على الفقراء والمساكين يساعد على إنعاش الطلب الاستهلاكي، وإعطاء مصرف الغارمين يساعدهم على استعادتهم نشاطهم الإنتاجي ويمنحهم الثقة في مثل هذه الظروف. في حالة التضخم فإنه يفضل أن تؤخذ عينا وتوزع عينا وهذا من شأنه أن يقلل من حدة ارتفاع الأسعار، أو اللجوء إلى تأجيل الزكاة بهدف الحد من الإنفاق الاستهلاكي كما أن الزكاة تجعل قرار الادخار وقرار الاستثمار غير منفصلين باعتبار صاحب الدخل هو الذي يتخذ قرار الادخار و الاستثمار عند مقارنة معدل العائد بمعدل الزكاة.

وهذا من شأنه أن يقلل من حدة التقلبات الاقتصادية في المجتمع المسلم، بعكس المجتمعات الغير إسلامية الذي يكون قرار الاستثمار منفصلا عن قرار الادخار، وكليهما مرتبط بسعر الفائدة، مما

[1]– ابن سالم، أبو عبيدة القاسم: الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، مصر:مكتبة الكليات الازهريه ، القاهرة 1975 ، ص 242.

يوقع الاقتصاد في تقلبات نتيجة تعارض قرارات المستثمرين وقرارات المدخرين . ومن جانب آخـــر تدل بعض الدراسات أن حصيلة الزكاة تمثل (3.6%) من الناتج القومي وهي بذلك وسيلة فعالة لإعادة توزيع الثروة القومية توزيعا عادلا بالتدرج[1].

[1]- محمد هاشم عوض: الزكاة وموارد السودان الاقتصادية، مجلة الزكاة، السنة الأولى، العدد الثاني، السودان، 1992م.

خلاصة الفصل

لقد حدد الشرع الحكيم جملة من الشروط قبل أن تفرض الزكاة، منها ما هو متعلق بالأشخاص ومنها ما يتعلق بالأموال. كما عنيت السنة القولية والفعلية بتحديد الأموال والمقادير الواجبة في الزكاة لعدم تحديد ذلك في القرآن الكريم. وحدد القرآن الكريم الأصناف التي تجب فيها الزكـــاة، وحتـــى لا تخضع توزيعها لاجتهاد الفقهاء والعلماء.

فهي تساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإسلامية، وتعتبر مورد مالي في الاقتصاد الإسلامي ففيها مواساة للفقراء والقيام بمصالح العامة، فمنهم من يأخذها لدفع حاجته ومنهم من يأخذها لحاجة المسلمين إليها، فيتم توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء حتـــى لا يحصـــل التضخم من جانب والقضاء على الفقر والبؤس من جانب آخر، وهي تطهر النفس من الشح والبخـــل، وسيطرة حب المال على مشاعر الإنسان.

ومن خلال ما تم ذكره فإن الزكاة تعتبر مورد مالي دائم في خزينة الدولة وتحفـــز الاســـتثمار والتشغيل ومعالجة الإختلالات الاقتصادية كالتضخم، وقد أولت اهتماما كبيـــرا بالجانـــب الاجتمـــاعي لتحقيقها العدالة والتكافل والتضامن بين أفراد المجتمع أغنياء وفقراء.

الفصل الرابع :صندوق الزكاة الجزائري ودوره في مكافحة الفقر اجتماعيا

تمهيد

الزكاة أسلوب من أساليب الاقتصاد الإسلامي بحيث تساهم في التكافل الاجتماعي الذي يـــوفر مستوى أفضل للنشاط الاقتصادي ومعيشة لائقة للأفراد، وقد اتضح من خلال تناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة وآثارها على تداول النقود، أن لها أهمية كبيرة في المجتمع، مما يحـــتم ضـــرورة الاهتمام بها، وقيام مؤسسات تتولى تنظيم هذه الفريضة تحصيلا وتوزيعـــا، وبالتـــالي فهـــي بمثابـــة مؤسسات خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في أذهـــان المســـلمين وفـــي معـــاملاتهم والوقوف إلى جانب الفقراء والمحتاجين، لذا فقد ظهرت العديد من مؤسسات الزكاة في العالم العربـــي والإسلامي تستهدف هذا الغرض.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى كل من أسباب إنشاء صناديق ومؤسسات الزكاة في الوطن العربي والإسلامي، مع ذكر بعض النماذج للبلدان الرائدة في المجال، ثم بعد ذلك نتطرق إلى صندوق الزكاة الجزائري ودوره في مكافحة الفقر.

المبحث الأول: التجارب العربية والإسلامية في الزكاة

شهد العالم العربي والإسلامي مع نهاية الستينات، ظهور العديد من مؤسسات وصناديق الزكاة، محاولة لاستغلال الدور الكبير الذي تقدمه الزكاة سواء على الجانب الديني، الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

المطلب الأول: أسباب إنشاء مؤسسات الزكاة

تم تأسيس مؤسسات وصناديق الزكاة للأسباب التالية:

1- السبب الديني

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي عقيدة قبل أن تكون أداة اقتصادية نافعة، ولا يجوز شرعا التهاون بها ولا التقصير في أدائها، ولقد ذكرت كثيرا في كتاب الله تعالى، تارة بأسلوب الأمر، وتارة أخرى بأسلوب الثناء على فاعلها، وتارة ببيان شيء من حكمها وأسرارها، وتارة بالتحذير من التهاون فيها.[1]

فقد اقترنت الزكاة في القرآن الكريم بالصلاة ونجد ذلك في اثنين وثمانين موضعا.

وقد تناول المفكرون المسلمون الزكاة على أنها فريضة ربانية، وأبرزوا مسؤولية الدولة في جمعها وتوزيعها، وفي هذا الصدد يقول الدكتور يوسف القرضاوي " هي ليست إحسانا فرديا وإنما هي تنظيم اجتماعي، تشرف عليه الدولة، ويتولاه جهاز إداري منظم جباية ممن تجب عليهم، وصرفا لمن تجب لهم " وقال أبو الحسن الندوي " [2] أن طبيعة الزكاة ووضعها الشرعي الأصيل يتطلب أن تكون بنظام، وأن تدفع إلى بيت مال المسلمين وإلى من يلي أمرهم من الخلفاء والأمراء " [3].

ولا يتحقق الامتثال لأوامر الله تعالى بتنفيذ فريضة الزكاة إلا بالصيغة والأسلوب الذي رسمه الإسلام، وهو أن ايتاء الزكاة هو من مسؤولية الدولة، فهي المسؤولة عن جمع إيراداتها وتوزيعها، وإذا عطلت الدولة هذه الفريضة فعلى الأفراد أن يؤدوها بأنفسهم، والأدلة على تولي الدولة مسؤولية جمع وتوزيع أموال الزكاة ظاهرة من الآيات والأحاديث وسنة الخلفاء الراشدين وفتاوى الصحابة والفقهاء والتابعين[4].

---

[1] – حسين عباس: أنوار المشكاة في أحكام الزكاة، مؤسسة الزكاة، الجزائر، ص 9.

[2] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 747.

[3] – فؤاء عبد الله العمر: نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، ذات السلاسل للطباعة والتوزيع، الكويت، 1984، ص 19.

[4] – وثائق مقدمة على مستوى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

2- السبب الاقتصادي

فضلا عن كون الزكاة عبادة مالية من أركان الإسلام، إلا أن أداؤها له من الآثـــار الإيجابيـــة على كل المجالات، ومن بينها المجال الاقتصادي، وخاصة عندما تنظم جبايتها وتوزيعها من طـــرف الدولة

الزكاة فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة، أو الأفراد قصرا وبصفة نهائية ودون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكلفية للممول، وتستخدمها في تغطية نفقات المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم والوفاء بمقتضيات السياسة الماليـــة العامـــة الإسلامية"[1].

ففيها مواساة الفقراء والقيام بمصالح العامة، فمنهم من يأخذها لدفع حاجته، ومنهم من يأخـــذها لحاجة المسلمين إليها، وفي الاقتصاد تتوزع الثروات بين الأغنياء والفقراء، ففيها توزيع للثروة حتى لا يحصل التضخم من جانب، والفقر والبؤس من جانب آخر.

إن إقامة فريضة الزكاة هي حتمية اقتصادية، لأننا نجد أن أول مصارفها كما بـــين الشـــارع الحكيم هي للفقراء والمساكين، وهذا يشير إلى أن الهدف الأول للزكاة هو القضاء على الفقر والعـــوز، فمشكلة الفقر تصنف على أنها مشكلة اقتصادية، لأن الفقر يعبر عن عجـــز المـــوارد الماليـــة للفـــرد والمجتمع، عن الوفاء بحاجاته الاقتصادية، ولذلك عني الاقتصاديون بعلاج مشكلة الفقر ووضع الحلول النظرية والعملية للقضاء عليها.

فالقصد العام للزكاة هو إنشاء نظام جامع لأصول المعاملات المادية منظم لإيـــرادات الدولـــة ونفقاتها محكم لقواعد الإنتاج والتداول وتوزيع الثروات.[2]

3- السبب الاجتماعي

التكافل والضمان الاجتماعي هو نظام المساعدات الاجتماعية العامة، تؤدي الدولة بمقتضـــاها مساعدات نقدية أو عينية، لفئات من المحتاجين في المجتمع الذين ليس لهم مورد رزق. إلا أن النظرة الإسلامية أوسع بكثير، حيث أنه يشمل النواحي المادية من طعام ولبـــاس ودواء ومســـكن، فالتكامـــل الاجتماعي هو أن يحس كل فرد في المجتمع بأن عليه واجبات يجب أداؤها، وحقوقا في هذا المجتمـــع يجب على القوامين عليه أن يعطوا لكل ذي حق حقه، من غير تقصير أو إهمال، والضمان الاجتماعي

[1] –وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق (1991).

[2] – محمود أبو السعود: خطوط عريضة في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة المنار، الكويت، ص ص 15 16.

عبارة عن مجموعة من الأنظمة التي تضعها الدولة لحماية الفرد في حاضره ومستقبله، بحيث يحس هو وعائلته في مستوى لائق، وتمتد هذه الحماية إلى عائلته من بعده [1]، والنواحي الأخرى العلمية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية، ولتحقيق الضمان الاجتماعي في الإسلام تقتضي ضروريات منها حفظ الدين والنسل والمال والعقل.

فنظام الزكاة يمكنه أن يلعب دورا في إيجاد التوازن الاجتماعي بين الغني والفقير، بين من يملكون ومن لا يملكون، فالزكاة باعتبارها تكليف ديني ومالي وإلزامي، تعد نفقات بين دخول وثروات الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين، وقد أوجبت الشريعة حفاظا على هؤلاء، فصل الزكاة تماما عن ميزانية الدولة فهي للفقراء والمساكين والأصناف الثمانية الأخرى المذكورة في القرآن الكريم، وهي أداة لمكافحة الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

ومن الآثار الاجتماعية للزكاة معالجة البطالة الإجبارية، وهذا من خلال توفير ما يحتاجه الفرد الفقير أو المسكين، وتمكينهم من إغناء أنفسهم إذا كانوا أهل حرفة أو تجارة ...فيتم توفير لهم جميع الوسائل المالية والمادية اللازمة. أما بالنسبة للعاجزين الذين لا يقدرون على مزاولة أية مهنة أو عمل يعطي لهم قدر حاجاتهم لمدة سنة أو عملا بقدر حجم حصائل الزكاة، فإن تطبيق الزكاة وما يترتب على ذلك من توفر قدر أكبر من الاستثمارات، و بالتالي زيادة فرص و إمكانيات التشغيل و التوظيف مما يؤدي إلى تقليص عدد البطالين و تخفيض نسبة البطالة و تشغيل العاطلين و من ثم تقويم حجم الفقراء و المعوزين و تحجيم ظاهرة الفقر.

كذلك يعمل نظام الزكاة على محاصرة البطالة من خلال صناديق الزكاة التي تعمد إلى مساعدة مؤسسات تشغيل الشباب و المستثمرين الصغار و الحرفين الجدد باعتزالهم من فخ البطالة و انتشالهم من فك الفقر و إخراجهم من فج اليأس و القنوط محوا للآلام و زرعا للآمال حتى يتحول الفقير الذي استفاد من الزكاة في هذا العام إلى مزك في العام القادم.

الإعانة على الزواج تعد من الآثار الاجتماعية للزكاة فهو من تمام كفاية الإنسان ونصف الدين لذلك تمول مؤسسة الزكاة كل من يريد إعفاء نفسه بمساعدته في نفقات الزواج إن كان من أهل الحاجة لحصن الفرج وعدم الوقوع في المحرمات، وإقامة الأسرة التي هي أساس المجتمع وخليته الأولى وتهدف الزكاة من خلال تمويل نفقات الزواج، للإحالة دون تفشي بعض الظواهر الاجتماعية كالزنا واللقطاء، والمحافظة على تماسك البنية الاجتماعية.

4- السبب السياسي

[1] – فؤاد عبد الله العمر: نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، مرجع سابق، ص 91.

منذ بداية أعمال العنف في بعض الدول مثل الجزائر ومصر، وكذا هجمات 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، تزايد اهتمام الرأي العام والحكومات بالأنظمة غير الرسمية لتحويل الأموال في كل أنحاء العالم وبالأخص الدول الإسلامية، وهي الإرادات المتأتية من جمع الزكاة، ويرجع ذلك إلى الدور المزعوم لنظام الزكاة في تمويل الأنشطة الإرهابية والغير القانونية إلى جانب دوره التقليدي في تحويل الأموال بين الأفراد والأسر في بلدان مختلفة في كثير من الأحوال.

ويشير نظام الزكاة إلى قناة غير رسمية لتحويل الأموال من موقع إلى آخر من خلال جهات تقدم هذه الخدمة كما يمكن استخدامها أيضا لإرسال أموال من بلد إلى آخر.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات الزكاة في العالم العربي والإسلامي

محاولة لاستغلال الدور الكبير الذي تقدمه الزكاة سواء على الجانب الديني، الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، نقوم بذكر بعض مؤسسات وصناديق الزكاة في العالم العربي والإسلامي.

1- صندوق الزكاة في دولة قطر

أنشئ صندوق الزكاة بدولة قطر سنة 1992 بموجب قانون رقم 08 إلا أنه لم يطبق إلا بموجب قانون رقم 21 في سنة 1994 [2]

صندوق الزكاة في دولة قطر يتمتع بالاستقلال المالي والإداري وهو تحت إشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ويضم صندوق الزكاة القطري جميع أموال الزكاة التي تقدم من الأفراد أو المؤسسات أو الشركات، كما تضم أموال الصدقات والتبرعات التي يرغب المسلمون في قطر تقديمها للصندوق.

ذكر في المادة الثالثة من قانون صندوق الزكاة القطري، أنه يشرف عليه ورعاية شؤونه مجلس الإدارة يصدر بتشكيله قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية.

أما في المادة الرابعة منه فقد ذكر مهام مجلس الإدارة، ونذكر منها ما يلي:

- رسم السياسة العامة لصندوق الزكاة.
- صرف أموال الزكاة في وجوهها المقررة شرعا وتحديد أولويتها.

---

[1] - صحراوي بن شيخة: دور دور التسويق في ترقية الصندوق، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004، ص 2.

[2] - التجربة القطرية: الموقع الالكتروني WWW.ISLAMICFI.COM

– وضع اللوائح الإدارية والمالية لتنظيم العمل بالصندوق واللائحة الداخلية لمجلس الإدارة.

– تعيين مدير الصندوق وتحديد اختصاصاته.

– اتخاذ ما يلزم من وسائل الدعوة والإعلام لتذكير المسلمين بحكمة فريضة الزكاة ومشروعيتها.

– إعداد التقرير السنوي لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لرفعه إلى مجلس الوزراء من أنشطة الصندوق.

– إعداد الموازنة التقديرية السنوية والحسابات الختامية السنوية.

ويهدف الصندوق إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

– جمع وتوزيع أموال الصدقات وصرفها في مصارفها الشرعية.

– توعية المسلمين بمشروعية الزكاة ودورها في حياتهم وبث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع.

ويضم صندوق الزكاة القطري على الهياكل والأقسام التالية:

1-1- مجلس الإدارة: يشرف على صندوق الزكاة ورعاية شؤونه يصدر بتشكيله قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية.

1-2- مدير الصندوق: والذي يعين من طرف مجلس الإدارة حسب المادة الرابعة من قانون صندوق الزكاة.

1-3- قسم الشؤون الإدارية والإعلام: اتخاذ ما يلزم من وسائل الدعوة والإعلام لتذكير المسلمين بحكمة فريضة الزكاة ومشروعيتها والتنظيم الإداري للصندوق.

1-4- قسم المالية والاستثمار: يقوم بإعداد الموازنات العامة للصندوق وتدقيق حساباته ومراجعتها، وكذا إصدار الشيكات بأسماء أصحاب الحاجات وفق المصارف الشرعية للزكاة وتحويل المساعدات على حسب الحالات في البنوك

1-5- قسم البحث الاجتماعي: يقوم باستقبال الحالات التي تتقدم للمساعدة وإجراء الدراسة المكتبية والزيارات الميدانية لها، وعمل عن الحالة بعد ذلك ورفعه إلى لجنة المساعدات.

1-6- قسم المشاريع والتحصيل: يقوم برسم الخطط والبرامج الخاصة بالمشاريع التي ينفذها الصندوق والإعداد لها واستقبال الطلبات ودراستها، ويتولى كذلك زيارة الشخصيات ومراسلتهم والتواصل معهم وشرح أنشطة الصندوق بوسائل مختلفة.

1-7- قسم البحوث والدراسات: يختص هذا القسم بالرد على الاستفسارات والاتصالات حول الأمور المتعلقة بالزكاة كما أنه يختص بإصدار الفتوى الشرعية حول الزكاة.

أهم إنجازات صندوق الزكاة القطري

معظم انجازات صندوق الزكاة القطري تمثل في الجانب الاجتماعي ومن بينه ما يلي:

– المساعدات الغذائية: يقوم الصندوق بصرف المواد الغذائية للفقراء حيث تبلغ التكلفة السنوية بنحو 1011700 ريال قطري.

– المساعدات الشهرية: يقدم الصندوق مساعدات للأسر الفقيرة والمحتاجة سواء كانت حاجاتهم مؤقتة أو دائمة وذلك بعد التحقق من استحقاقه للمعونة وحاجاته الدائمة له، تصرف له مساعدة شهرية.

– مشروع كفالة طالب العلم : يقدم الصندوق مساعدات للطلبة المحتاجين في تسديد الرسوم والمصاريف المدرسية، وذلك لأهمية العلم ودوره في تأهيل المجتمع.

– شراء الأجهزة والأثاث للأسر المعوزة والفقيرة.

2– صندوق الزكاة في المملكة العربية السعودية

في تاريخ 1951/04/07 صدر المرسوم الملكي رقم 8634/28/17 الذي ينص على استيفاء الزكاة كاملة من الأفراد والشركات الذين يحملون الجنسية السعودية وفقا للأحكام الشرعية، وعلى ضوء هذا المرسوم صدر القرار الوزاري رقم 393 من نفس السنة متضمنا التعليمات الخاصة بتنظيم وتحقيق وتحصيل الزكاة من المكلفين بها شرعا، وتؤخذ الزكاة من كل الأصول المالية للأشخاص والشركات والصناعات الحرفية وعائدات الأسهم .

2–1– جباية الزكاة: وقد التزم المشرع السعودي بتوضيح الأموال الزكوية ضمن نصوص القانون وفق ما حددته الشريعة الإسلامية كما يلي :

2–1–1– زكاة الأنعام: تقوم لجنة خاصة مكونة من أفراد من وزارة المالية والداخلية مستعينة بقاض عدل بتقدير زكاة الأنعام وتحديد الأنصبة والزكاة المستحقة، حيث يتم التحصيل عينا ونقدا حسب الظروف المحيطة بالمال ووضعية صاحب المال، وتقوم لجنة ثلاثية تتكون من وزارة المالية والداخلية وديوان المراقبة العامة بتتبع أعمال لجان التحصيل ومراقبتها، وتعمل على توزيع الأموال المحصلة عينا مباشرة على المستحقين بينما يورد الحاصل النقدي إلى وزارة المالية .

2–1–2– زكاة الزروع والثمار: اللجنة المكلفة بجباية زكاة الزروع والثمار تدعى بعوامل الخرص وتتكون من موظفي الحكومة وأصحاب الخبرة، يتم تعيينهم من طرف وزارة المالية، تخرج هذه العوامل ثلاث مرات كل سنة لتقدير وتحصيل الزروع والثمار، مرة لتحصيل التمور ثم القمح الذي الذي يتم تحصيله من مطاحن الدولة قبل دفعها للمزارع، وقد اتبعت هذه الطريقة لأن الدولة تقوم بدفع معونة نقدية للمزارعين عند تسلمهم محصولهم لمطاحن الدولة، والثالثة لتحصيل الذرة، وبعد التحصيل تقدم البيانات لمديرية الإرادات العامة لتقوم بمراجعتها، ثم تسلن البيانات للجنة المكونة من تالإمارة

والمحكمة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمكلفة بتوزيع الزكاة المستحقة على مستحقيها مباشرة ومحليا[1].

2-1-3- زكاة النقود وعروض التجارة: يتم جبايتها بعد أن تأخذ شكل التثمين السنوي للممتلكات الخاضعة للزكاة كالممتلكات التجارية والأملاك المالية والنقدية، إذ يشترط على الأفراد والشركات توفير البيانات اللازمة ضمن حساب صحيح يعكس المركز المالي والأرباح والخسائر خلال سنة الزكاة، كما يجب أن تكون الإقرارات مقيدة ومقرة من قبل المحكمة التجارية، أما الذين لا يحتفظون بحسابات دقيقة فإن الزكاة تقدر عليهم على أساس أصولهم الظاهرة من معدلات وآلات وأصول ثابتة خاضعة للزكاة عن طريق إجراء التقدير الجزافي عليها [2].

2-1-4- زكاة الدخل: تطبق الزكاة على كل أنواع الدخول من أرباح تجارية وإيرادات مهن متعددة مما ليس له أصول أو رأسمال تضم إليه وناتج المستغلات والتي نوضحها فيما يلي :

2-1-5- زكاة الفنادق: تقدر على أساس صافي الأرباح خلال سنة الزكاة ووفقا للتسعيرة الرسمية للفنادق، ويراعى في عملية التقدير اختلاف المناطق وحجم اشتغال غرف الفندق خلال أيام السنة .

2-1-6- زكاة المهن الحرة: تحسب على أساس الدخل فقط وفقا للحسابات التي يقدمها أصحاب المهن الحرة إلى مصلحة الزكاة والدخل، أو تقدر عن طريق التقدير الجزافي لمن لا يملك تلك الحسابات .

2-1-7- زكاة أصحاب سيارات النقل: تفرض الزكاة عليهم وفقا لشرائح الدخل المحققة تقديرا لحجم السيارة ومكان عملها .

2-1-8- زكاة الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني: تقدر على أساس إيراداتها وأرباحها من العقود المبرمة مع الدولة إضافة إلى رأسمالها إن وجد.

2-2- مصارف الزكاة

بعد عملية الجباية التي تقوم بها مصلحة الزكاة والدخل في وزارة المالية، تنقل الأموال إلى مديرية الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهي ذات إدارة مستقلة، لتقوم المديرية بعمليات توزيع محصلة الزكاة ، حيث يتم حصر المستحقين وتقدير حاجاتهم بواسطة الباحثين الاجتماعيين الذين يدرسون وضعية أصحاب الطلبات، ثم يقومون بتوزيع الزكاة عليهم وفق وضعيتهم الاجتماعية، حيث توزع الأجور على المصابين والمرضى من العمل ومن تحققت فيهم شروط العجز

[1] – منذر قحف: تحصيل وتوزيع الزكاة في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق، ص 367.

[2] – أحمد سلامة عابدين: الموارد المالية في الإسلام، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1989، ص 22.

الدائم وعلى الشيخوخة، ومددت العطايا لتشمل العجز المؤقت والأمومة، والمعونات العائلية والبطالين لإعادة دمجهم في الحياة العملية وعلى كل المصارف المشروعة . وأما المعونة العينية فتوزع عينا كما جبيت، إذ تقوم لجان التوزيع بإصدار خطاب للفقراء يتضمن الطلب من دفع الزكاة تسليم الزكاة المرتبطة عليه للفقير مباشرة، وبذلك لا تتحمل المصلحة تكاليف الجباية وكذلك تكلفة إيصال مال الزكاة للمستحقين.

3 – صندوق الزكاة في الأردن

في بداية الأمر صدر قانون الزكاة رقم 35 في عام 1944 ينص على جمع الزكاة بقوة القانون نقدا على الأنعام والأراضي والبضائع والسلع والأموال المستوردة، وكذا تشكيل مجلس إدارة الصندوق وعلى جوانب صرف أموال الزكاة، وقد استمر العمل بهذا القانون لعدة سنوات حيث ألغـــي بموجـــب القانون رقم 89 سنة 1958 المسمى قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية حيث نصت مواده على انقاص قيمة المبلغ الذي يجمع عينا على الأنعام والبضائع والأموال المستوردة، كما أضيف إليه اقتطاع 10 % من ضريبة الدخل، واستمر العمل بهذا القانون حتى تم إلغائه بموجب القانون المؤقت رقـــم 03 لعـــام 1978 الذي جعل دفع الزكاة طواعية وأنشئ مجلس إدارة الصندوق، ووافق على تنزيل ضريبة الدخل بما يدفعه المكلف على ألا يتجاوزه 25 % عما يدفع الصندوق من الزكاة، ثم صدر القانون المؤقـــت رقم 02 لعام 1982، الذي سمح بتنزيل كامل مبلغ الزكاة للدخل الخاضع للضريبة.[1]

4– صندوق الزكاة في السودان[2]

صدر أول قانون لتنظيم الزكاة في السودان في 13 شوال 1400 هـــ الموافـــق لـــــ 08/23/ 1980 بهدف إحياء الزكاة كفريضة تؤخذ من أغنياء المسلمين وترد إلى فقـــرائهم، وتعتبـــر التجربـــة السودانية من بين التجارب الرائدة والناجحة في مجال تحصيل وتوزيع الزكاة، ويقوم الصندوق بجمع الزكاة على سبيل التطوع والاختيار.

وفي مارس 1984 صدر قانون جديد ضم بموجبه صندوق الزكاة إلى إدارة الضرائب التـــي تتبع وزارة المالية والاقتصاد وأطلق عليه صندوق الضرائب والزكاة، ومن أهم سمات هذا القانون أنه جعل الزكاة إجبارية على كل مسلم وأسندت مسؤولية جبايتها للدولة. وفي سنة 1986 صـــدر قـــانون الزكاة وفصلت بموجبه الزكاة عن الضرائب وأسست هيئة مستقلة لها عرفت بديوان الزكاة.

---

[1] – صحراوي بن شيخة: دور دور التسويق في ترقية الصندوق، مرجع سابق، ص 2.

[2] – التجربة السودانية: الموقع الالكتروني WWW.ISLAMICFI.COM

وعين أول أمين عام لديوان الزكاة في جانفي 1988، وتبع الديوان من ناحية الإشراف لوزارة الرعاية الاجتماعية، وانتشرت فروعه في جميع أنحاء السودان. وفي عام 1990 صدر قانون جديد للزكاة تركزت سماته في جباية الزكاة في كل مال مكتمل النصاب.

إنجازات صندوق الزكاة السوداني

اهتم صندوق الزكاة السوداني بالجانب الاجتماعي للفئات الضعيفة في المجتمع، والمساهمة في التنمية بتدعيم الكثير من المشاريع، ومن أهم انجازات الصندوق نجد ما يلي:

أولا : الجانب الاجتماعي

المشاريع الصحية: وتتمثل المشاريع الصحية فيما يلي

– دعم الصيدليات الشعبية بالدواء: لصندوق الزكاة تجربة رائدة في توفير الدواء للفقراء والمساكين وذلك عن طريق التعامل مع الصيدليات الشعبية، وتطورت التجربة لنجد أكثر من 35 صيدلية شعبية توفر الدواء مجانا للفقراء والمساكين وبتكلفة بسيطة لكافة المواطنين.

– مشروع كفالة الطالب الجامعي: يقوم الصندوق بكفالة الطالب الجامعي الفقير بمبلغ شهري عبر بنك الادخار وبلغ عدد الطلاب المكفولين سنة 2002 حوالي 13522 طالب بتكلفة 484 مليون دينار.

– رعاية وإيواء المشردين: يدعم صندوق الزكاة المؤسسات الاجتماعية وجمعيات إيواء المشردين وذلك بتأهيل الأطفال المشردين بالتدريب الحرفي والمهني وتوفير وسيلة إنتاج مناسبة.

المشاريع التعليمية: يساهم الصندوق في مجال التعليم بتقديم الدعم العيني والنقدي وذلك من خلال تقديم الملابس والكراريس والكتب المدرسية للطلبة الفقراء.

ثانيا: الجانب الاقتصادي

– المشاريع الزراعية: يعمل صندوق الزكاة على استصلاح الأراضي الزراعية وتوفير البذور والأسمدة اللازمة .

– تمليك وسائل الإنتاج : يقوم صندوق الزكاة بتخصيص نصيب من أموال الزكاة، لتمليك وسائل الإنتاج وتتنوع حسب طبيعة وبيئة كل منطقة وحسب ظروف الأسر، وذلك لتحويل الأسر الفقيرة من محتاجة إلى أسر منتجة.

5- صندوق الزكاة في باكستان [1]

تعتبر باكستان من الدول الإسلامية الغير العربية، وقد اتخذت قرار تطبيق أحكام الزكاة ، حيث خصصت له قانون والذي أخضع للمراجعة الدائمة من الناحية النظرية والتطبيقية، والهدف هو تقديم الدعم الاقتصادي للقطاعات الأفقر نسبيا في المجتمع وضمان استغلال أموال الزكاة بأفضل الطرق فائدة للفقراء والمحتاجين طبقا لأوامر الشريعة الإسلامية .

فقد كانت فكرة إنشاء صندوق الزكاة في باكستان منذ الخمسينات من القرن الماضي، إلا أن أول مشروع نظام الزكاة كان في بداية عام 1979 والذي استقطب الرأي العام، فأصبح له قانون بموجبه وضعت قواعد تنظيم الزكاة ونشر القانون الجزئي لها . وقد نص هذا القانون عل إنشاء صناديق الجباية التي بقيت سارية المفعول إلى يومنا هذا وتتكون من مجالس ولجان تتغير كل ثلاث سنوات، يكون عملها ومراتب تنظيمها كما يلي :

– صندوق الزكاة المركزي: مهمته جمع الزكاة المستقطعة من المنبع والزكاة المدفوعة طواعية وكل المبالغ المحولة من الصناديق الإقليمية والمنح وأية مبالغ أخرى مستلمة، كما يتولى إصدار إرشادات سياسة الزكاة ويفرض إشرافا وضبطا عامين على أمور الزكاة، خاصة فيما يتعلق بأموال الزكاة وبتنظيم شؤونها .

– صندوق الزكاة الإقليمي: يتولى الإشراف على المدفوعات الصادرة عن أموال الزكاة التي يجري دفعها في المحافظة المعنية، كما تحول إليه مبالغ من صندوق الزكاة المركزي ويقوم بتصريف أمور المحاسبة اللازمة لها .

– صندوق الزكاة المحلي: وهو خاص باللجان المحلية التي تحول إليها حصيلة زكاة العشور والزكاة المدفوعة إليها طواعية، وكذلك الزكاة المحولة من صندوق الزكاة الإقليمي والمنح والأعطيات وأية مبالغ أخرى مستلمة .

5-1- تحصيل الزكاة: يتم التحصيل الفعلي للزكاة في باكستان من قبل اللجان المحلية ليتم إرسالها إلى الصندوق المركزي، والذي يعيد توزيعها حسب ما يراه الصندوق مناسبا للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

5-2- توزيع أموال الزكاة: اهتم القانون الباكستاني للزكاة بفئتي الفقراء والمساكين للاستفادة من أموال الزكاة وهي كما يلي:

– مساعدة الفقراء والمساكين، خاصة منهم الأرامل واليتامى والمعاقين والمقعدين بإعالتهم أو إعادة تأهيلهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1] – التجربة الزكاة في باكستان: الموقع الالكتروني WWW.ISLAMICFI.COM

- استغلال أموال الزكاة في إعداد بعض المشاريع.

- الصرف على المصارف الثمانية : حيث يتم إعداد لجنة للتعرف على المحتاجين من الأصناف الثمانية ونوعية المعونة التي يحتاجونها لمعالجة مشاكل المستحقين.

- يحتفظ المجلس الإقليمي بـ 40 % من المبلغ الذي يتلقاه من الصندوق المركزي ويحول 60 % إلى اللجان المحلية، حيث يتم التوزيع كما يلي:

توزيع المبلغ المحتفظ به على النحو التالي:

- 50 % تخصص للمعاشات ومنح دراسية مقدمة من خلال المؤسسات التعليمية.
- 20 % تخصص لمعاشات مقدمة من خلال المدارس الدينية.
- 10 % تخصص للمساعدات الطبية مقدمة من خلال المستشفيات.
- 10 % تخصص لمساعدات مقدمة من خلال مؤسسات الخدمة الاجتماعية العامة.
- 10 % تخصص لمصاريف أخرى.

توزيع الأموال من طرف اللجان على النحو التالي:

- ما لا يقل عن 45 % لإعادة التأهيل.
- ما لا يقل عن 45 % لإعالة المستحقين.
- ما لا يقل عن 45 % تستخدم للمصاريف الإدارية.

6- بيت الزكاة الكويتي[1]

بيت الزكاة الكويتي هيئة حكومية ذات ميزانية مستقلة، تأسس بموجب القانون رقم 05 لسنة 1982 لأغراض جمع وتوزيع أموال الزكاة والخيرات وصرفها في المصارف الشرعية والقيام بأعمال الخير والبر العام وقد مر تطبيق الزكاة في الكويت بثلاث مراحل

المرحلة الأولى: الجباية الرسمية لبعض أنواع الزكاة

كانت هذه المرحلة قبل اكتشاف النفط، وفي غياب قانون ينظم الزكاة، فكانت الدولة لا تتدخل في جباية الزكاة حيث تترك أدائها للمواطنين دون أي تدخل إلا في بعض أنواع الزكاة، قامت الدولة بجبايتها مثل زكاة الأنعام وزكاة السمك والزروع.

المرحلة الثانية: لجان الزكاة الشعبية

تمت هذه المرحلة عن طريق أهل الخير، فقد اجتمع وفد من المسلمين لتدارس أوضاع بعض الأسر الفقيرة وتقديم العون اللازم لها حيث قادهم ذلك إلى التفكير في إنشاء لجنة لجمع الزكاة وصرفها على الأفراد والأسر المحتاجة. وعليه أسس أول لجنة للزكاة عام 1973 في مسجد العثمان في منطقة

[1] – التجربة الكويتية: الموقع الالكتروني WWW.ISLAMICFI.COM

حوالي، وكانت تهدف إلى جمع الزكاة التي يتقدم بها المسلمون طواعية والقيام بتوزيعها في مصارفها الشرعية.

وعلى أثر النجاح الذي حققته هذه اللجنة، والاستجابة التي لقيتها لدى المحسنين، اتخذ المسلمون في المناطق الأخرى من هذه الخطوة قدوة لهم، حيث قاموا بتأسيس لجان للزكاة في مناطقهم على غرار لجنة العثمان، وقد بلغ عدد لجان الزكاة 25 لجنة زكاة منتشرة في مختلف مناطق الكويت وجميع هذه اللجان تعمل بشكل تطوعي بهدف جمع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.

المرحلة الثالثة: إنشاء بيت الزكاة

في سنة 1982 تم إنشاء بيت الزكاة بهدف تحقيق أربعة أهداف :

- جمع أموال الزكاة والخيرات وإعادة توزيعها في مصارفها الشرعية.
- القيام بأعمال الخير والبر العام.
- التوعية بفريضة الزكاة ودورها في الحياة والمجتمع.
- بث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع.

6-1- أهداف وضوابط تنظيم بيت الزكاة الكويتي

- يعمل بيت الزكاة الكويتي على أن تكون إجراءاته بسيطة لتحقيق الكفاءة في العمل.
- يستخدم النظم الحديثة والأجهزة الفنية لرفع درجة الكفاءة.
- وضع نظام لدراسة وتخطيط متابعة كافة الأنشطة.
- يطبق نظاما للمراجعة الداخلية.
- يقوم بتدريب وتطوير العاملين فيه بصفة مستمرة.

تعتبر التجربة الكويتية من أحسن التجارب العربية والإسلامية التطوعية، ومن أهم عوامل نجاح هذه التجربة تلك الثقة العالية التي يتمتع بها بيت الزكاة في جميع أوساط وقطاعات المجتمع التي تزيد رسوخا يوما بعد يوم، والتي اتضحت في إقبال أرباب الأموال من أهل الخير على هذا البيت وزيادة موارده مما وسع دائرة المستفيدين في المجتمع الكويتي وخارجه. وقد حرص بيت الزكاة على توفير العناصر المحققة للثقة سواء من الجانب الإداري، والعنصر الشرعي والعلمي والتقني والإعلامي والبشري والمالي والاجتماعي لتحقيق روح التكافل.

6-2- مصارف بيت الزكاة الكويتي

يشرف بيت الزكاة الكويتي على العديد من الأنشطة الاجتماعية والمشاريع الخيرية داخل وخارج الكويت وهي كما يلي:

- القرض الحسن

- مساعدات الأسر
- حقيبة الطالب
- كسوة اليتيم
- دعم المؤسسات المحلية والهيئات
- مشروع ولائم الإفطار
- مشروع ولائم الأضاحي
- ماء السبيل
- مصليات في مناطق مختلفة من البلد

أما خارج البلد فكانت نفقاتهم فيما يلي:

- مشاريع خيرية
- كافل اليتيم
- صندوق طالب العلم

7- التجربة اليمنية [1]

يلزم الدستور اليمني الدولة على القيام بجباية الزكاة وتوزيعها على مصارفها في المادة رقم 102، حيث كانت الدولة اليمنية تراعي عند جباية الزكاة السهولة والتبسيط في الإجراءات، حيث أنشأت مصلحة الواجبات للقيام بإدارة شؤون الزكاة وهي مصلحة تابعة لوزارة المالية، ولها مكاتب في باقي المحافظات، وفي نفس المادة الأولى للقرار أثبتت قيود محاسبية متعلقة بتقاريرها وتحصيلها للأموال وتحقيق الرقابة الفعالة على صيانتها وتوزيعها وذلك من خلال إدارتين:

- الإدارة العامة لتقرير الواجبات
- الإدارة العامة للحصر ومتابعة التحصيل والتوزيع

ثم وسعت صلاحيات هذه المصلحة في 21 أفريل 1980 بقرار جمهوري رقم 56.

بالإضافة إلى الجباية والتحصيل للأموال المستحقة على المواطن، يوجد مهام أخرى للمصلحة نذكر منها:

-رسم السياسات واقتراح الخطط العامة في إطار سياسات الدولة وخططها في مجال تقدير وتحصيل وتوزيع الزكاة.

- تقدير الزكاة وفقا لما تفرضه الشريعة الإسلامية إلى كل مكلف بحيث تكون محددة المقادير عما يتعلق بإشعار الأمانة بزكاة الزرع والثمار وزكاة الفطر والأنعام والزكاة النقدية الباطنية.

[1] – التجربة اليمنية: الموقع الالكتروني WWW.ISLAMICFI.COM

- متابعة وتحصيل وتوريد بصفة دورية بما يضمن عائد خزينة الدولة.

8- التجربة اللبنانية[1]

للتجربة اللبنانية خصوصيتها وهي تختلف عن بقية التجارب وهذا الاختلاف ناتج عن التركيبة اللبنانية الفريدة. إذ أن لبنان تتعدد فيه الأديان والطوائف والمذاهب وتتشابك فيه الأفكار والمعتقدات. هذا التنوع ألجأ المشروع اللبناني إلى الإقرار بأن لكل طائفة دينية حريتها في إدارة شؤونها الوقفية والدينية من خلال مرجعيتها الدينية بما لا يتناقض مع النظام العام، وقد بدأت الدعوة إلى تنظيم الزكاة في لبنان بوقت مبكر في مطلع الأربعينيات حيث رفعت العديد من الجمعيات الإسلامية لواء الدعوة إلى إنشاء مؤسسة للزكاة وركز العلماء والخطباء لإثارة هذه القضية لكن لم تجد وقتها مجالا للتنفيذ. ثم وضع المجلس الشرعي النظام الأساسي والداخلي للصندوق المستقل لبيت مال المسلمين عام 1977 إلا أنه لم يجري تطبيقه على أرض الواقع.

وفي سنة 1984 ونتيجة اقتراح عدد كبير من الشباب المسلم أصدر مفتش الجمهورية رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى قرارا بإنشاء صندوق الزكاة وشكل له مجموعة من رجال الخير المتطوعين للتكفل بإدارة الصندوق، وكانت مهمته إحياء فريضة الزكاة في لبنان والقيام بجمعها وإنفاقها.

أهداف الصندوق اللبناني

- إحياء فريضة الزكاة في نفوس المسلمين في لبنان ونشر الوعي بها وبآثارها.
- المساهمة في التخفيف من المعاناة التي يعيشها المسلمون منذ عهود، اجتماعيا وصحيا وتنمويا.
- المساهمة في التخفيف من آثار التضخم الاقتصادي والذي عانت منه لبنان، وأوقع نسبة كبيرة من سكانها في فريسة البؤس والحرمان.

واعتمد الصندوق في بدايته على جهود المتطوعين لإدارته، ولكن بمرور الوقت تمكن من إنشاء إدارة متخصصة، لها نظام مالي ونظام داخلي بتاريخ 1985/07/19 واستعملت أساليب ووسائل حديثة في برمجة المعلومات والحسابات المالية، والتدقيق والمراقبة، مع ملفات وافية للتحقيق من الفقراء وأوضاع كل مستفيد، إضافة إلى المرونة في العمل الإداري في استقبال أموال الزكاة وتوزيعها.

المبحث الثاني: نشأة صندوق الزكاة الجزائري[1]

[1] – التجربة اللبنانية: الموقع الالكتروني WWW.ISLAMICFI.COM

بعد التجارب العربية الرائدة في مجال تنظيم، جمع وصرف أموال الزكاة، ودورها الكبير وخاصة في المجال الاجتماعي، جاءت فكرة إنشاء وتنظيم وجمع الزكاة في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل نشأء الصندوق

فكرة إنشاء صندوق الزكاة الجزائري كانت من طرف وزير الشؤون الدينية والأوقاف سنة 2002، وللوصول إلى هذه الغاية بدأ التفكير في إنشاء لجنة مختصة لتقديم أحسن الأساليب لتنظيم الزكاة في الجزائر، وقد مرت على عدة مراحل، وكانت على النحو التالي:

المرحلة الأولى: اللقاءات الأولية

كان ذلك سنة 2002 حيث تم تشكيل لجنة مشكلة من ممثلي القطاعات التالية:

- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- جامعة سعد دحلب بالبليدة.
- جامعة فرحات عباس بسطيف.
- المعهد الجمركي والجبائي الجزائري التونسي الموجود بالقليعة ولاية تيبازة.

وكان عدد أعضاء هذه اللجنة مكونة من 10 أشخاص، تحت رئاسة وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وكانت المناقشات تدور حول النقاط التالية :

- شكل تنظيم الزكاة.
- شكل تنظيم صرف الزكاة.
- الأساليب اللازمة لإنشاء الصندوق

المرحلة الثانية: ورشة تفعيل الزكاة

يومي 06 و 07 جويلية 2002، تم عقد هذه الورشة لتفعيل الزكاة بجامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالبليدة، بحضور نفس اللجنة وتم الاتفاق رسميا على ما يلي :

- إنشاء الهيئة المسئولة على جمع وتوزيع الزكاة وهي " صندوق الزكاة الجزائري "
- إنشاء هيكلة الصندوق على المستوى القاعدي، الولائي والوطني.
- تحديد مهام كل هيكل من هياكل الصندوق.
- تكليف جامعة سعد دحلب بالبليدة بإعداد الدليل المركزي، ودليل المستحقين.

---

[1] – وثائق مقدمة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

المرحلة الثالثة: مرحلة اللقاءات الأخيرة وضبط المشروع

تم عقد هذه اللقاءات في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بحضور ممثلين عن كل من :

- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالبليدة.
- وزارة التضامن.
- وزارة المالية.
- وزارة البريد والمواصلات.

والهدف من هذه اللقاءات ما يلي:

-ضبط بصفة نهائية علاقة الصندوق بهذه الوزارة فيما يتعلق بعملية جمع وتوزيع الزكاة ومدى مساهمة هذه الوزارات في إنجاح الصندوق.

- إنشاء 49 حساب بريدي، في كل ولاية وحساب بريدي وطني.
- إنشاء حوالة الزكاة لتسهيل مهمة جمع الزكاة .
- مساهمة وزارة التضامن في عملية تحديد المستحق للزكاة.

المرحلة الرابعة: تنصيب اللجان الولائية للزكاة

بعد المراحل الثلاثة السابقة، بدأ الصندوق في مرحلة جديدة، وهي تنصيب اللجان الولائية للزكاة، وقد تم اختيار ولايتين نموذجيتين وهما سيدي بلعباس وعنابة، بحضور وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وممثل عن جامعة البليدة وهو عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وقد تمت الإجراءات التالية :

– في ولاية سيدي بلعباس تم تنصيب اللجنة بحضور وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وممثل عن جامعة البليدة، وتنظيم لقاء لممثلي ولايات الغرب الجزائري للشؤون الدينية، وتم شرح هذا المشروع من طرف ممثلي الجامعة لحوالي 500 مشارك، كما تم تقديم دروس الجمعة لعدة مساجد بولاية سيدي بلعباس.

– حدث نفس الشيء في ولاية عنابة، وشرح الموضوع لـ 400 شخص من طرف ممثلي الشؤون الدينية لولايات الشرق الجزائري.

وبدأت التجربتين في الميدان، كما انطلقت في نفس الفترة تجربة زكاة الفطر في كل مساجد القطر الوطني.

المطلب الثاني: تنظيم الصندوق

قياسا على صناديق ومؤسسات الزكاة في العالم العربي والإسلامي، وبغيـــة تنظـــيم صـــندوق الزكاة في الجزائر، لا بد من وضع قواعد تنظيمه، وهي كالآتي:

1- اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة

1-1- **مكونات اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة:** وتتشكل من

1-1-1- المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: والذي يتكون من العناصر التالية

- رئيس المجلس الأعلى لصندوق الزكاة
- رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة
- أعضاء الهيئة الشرعية
- ممثل المجلس الإسلامي الأعلى
- ممثل وزارة التضامن
- ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة
- كبار المزكين

1-1-2- لجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: ينقسم هذا المجلس إلى مجموعة من لجان المتابعة، وهي كالتالي :

- لجنة التحصيل والتوزيع
- لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات
- لجنة الشؤون المالية والإدارية والتكوين
- لجنة المراجعة والرقابة

1-1-3- **المكتب الوطني لصندوق الزكاة: ويتشكل من :**

- رئيس المكتب الوطني لصندوق الزكاة
- مجلس الإدارة والذي يجتمع تحت رئاسة الوزير أو من ينوب عنه، ويتشكل من :
  - ✓ الرئيس
  - ✓ أربع مدراء
  - ✓ الأمين العام
  - ✓ رئيس الهيئة الشرعية
  - ✓ ممثلي الوزارات
  - ✓ رئيس الفدرالية الوطنية للجان المسجدية

- ✓ الهيئة الشرعية
- ✓ الأمين العام وله أربع مدراء وهم :
- ✓ مدير الإدارة والمالية والتكوين
- ✓ مدير التحصيل والتوزيع
- ✓ مدير الإعلام والاتصال والعلاقات
- ✓ مدير الرقابة والمنازعات

1-2 – مهام اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق
- النظر في المنازعات
- جانب التنظيم وفيه :

- ✓ اللوائح
- ✓ النظام الداخلي
- ✓ الاستثمارات
- ✓ إنشاء الهيئات الولائية
- ✓ إنشاء بطاقة وطنية خاصة بالزكاة
- ✓ وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة
- ✓ وضع البرنامج الوطني للاتصال
- ✓ البحث والتدريب
- ✓ الرقابة الشرعية

شكل رقم (8): يوضح التنظيم الهيكلي للجنة الوطنية للزكاة

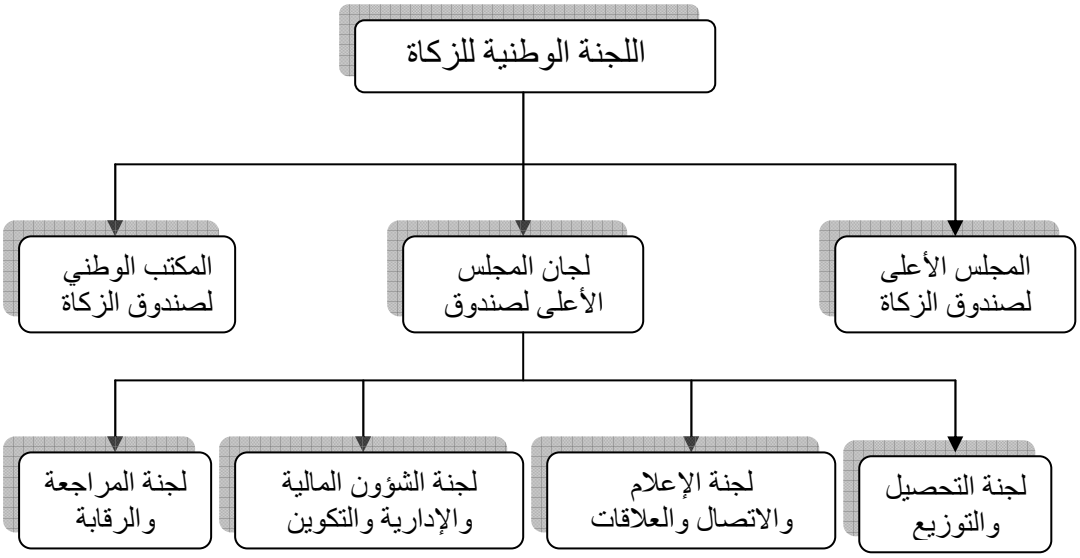

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

2- اللجنة الولائية لصندوق الزكاة

2-1 – مكونات اللجنة الولائية لصندوق الزكاة : وتتشكل من

2-1-1 – **المكتب التنفيذي :** يتشكل من العناصر التالية :

- رئيس المكتب وهو الآمر بالصرف
- الأمين العام وله 4 مساعدين
- أمين المال

2-1-2 – **هيئة المداولات:** والتي تتشكل من:

- وكيل معتمد: يعينه وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وهو الآمر بالصرف.
- إمامين من الأئمة الأعلى درجة في الولاية، ويكون مشهود لهما بالسمعة الحسنة دون الانتماء إلى مكان واحد.
- كبار المزكين، من 2 إلى 4 عناصر دون الانتماء إلى مكان واحد
- رئيس المجلس العلمي الولائي
- قانوني
- أعضاء من الفدرالية الولائية للجان المسجدية، وتتكون من 2 إلى 4 عناصر.
- رؤساء الهيئات القاعدية
- محاسب، وتكون له خبرة بالشؤون المالية
- اقتصادي
- مساعد اجتماعي
- عناصر من أعيان الولاية ويتكون من 2 إلى 4 أعيان

2-1-3 – **لجان هيئة المداولات الولائية :** تنقسم إلى مجموعة من لجان المتابعة وهي كالتالي :

-لجنة التنظيم

-لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات

-لجنة التوجيه والإعلام

-لجنة التوزيع والتحصيل

2-2 – مهام اللجنة الولائية لصندوق الزكاة ة : والتي تقوم بتنظيم العمل ويتضمن ما يلي :

- إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها

- إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين
- ضمان تجانس العمل
- تنظيم عملية التوزيع
- مهمة الرقابة والمتابعة
- مهمة التوجيه
- مهمة النظر في المنازعات
- مهمة الأمر بالصرف.

شكل رقم (9): يوضح التنظيم الهيكلي للجنة الولائية للزكاة.

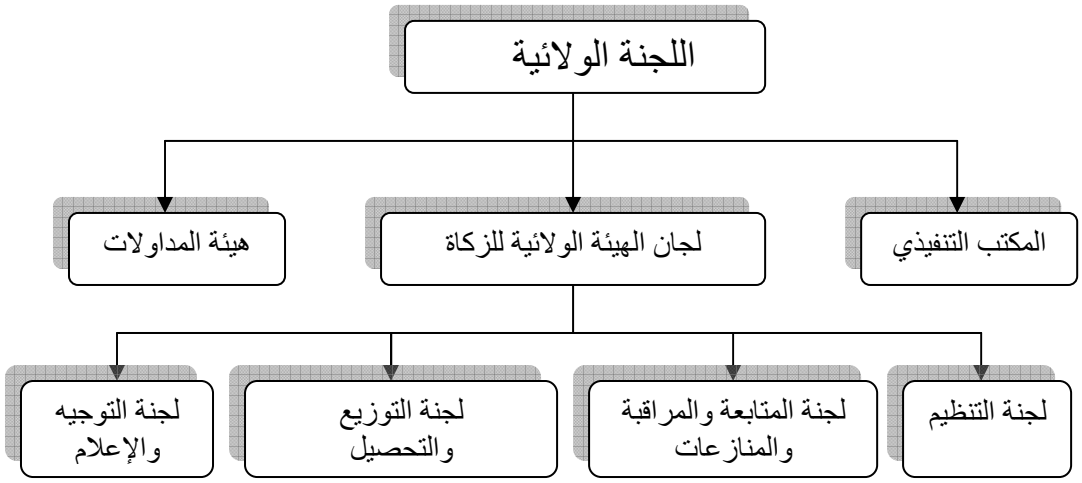

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

3-اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة

3-1 – مكونات اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة: تتكون من العناصر التالية :

3-1-1 – المكتب التنفيذي: والذي يتشكل من العناصر التالية :

- رئيس المكتب التنفيذي
- أمين عام ويتكون من أمين أول وأمين ثاني
- أمانة المال وتتكون من مساعد أول ومساعد ثاني

3-1-2 – هيئة المداولات: وهي بمثابة الجمعية العامة وتتشكل من :

- رئيس الهيئة
- رؤساء اللجان المسجدية
- ممثلي لجان الأحياء
- ممثلي الأعيان
- ممثلين عن المزكين

3-2 – مهام اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة

– الإحصاء للمزكين والمستحقين، وذلك عن طريق استمارات يتم ملؤها ثم دراستها على مستوى اللجنة.

– التوجيه والإرشاد

– التحصيل

– التوزيع

– المتابعة

– التحسيس

شكل رقم (10): يوضح التنظيم الهيكلي للجنة القاعدية للزكاة

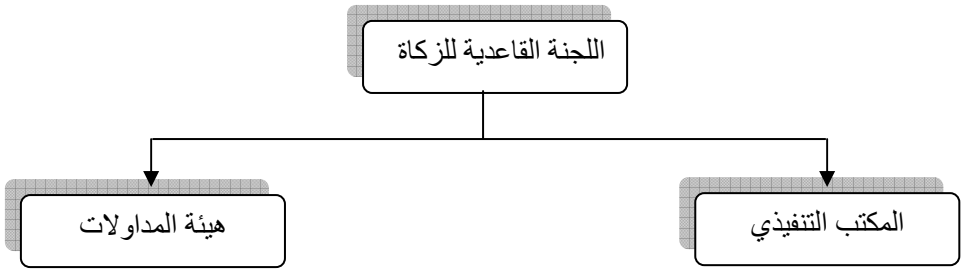

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

المطلب الثالث: المرحلة الإعلامية للصندوق.

بعد تنصيب اللجان ، جاءت مرحلة الإعلام للمشروع وبداية تطبيقه. وكانت عن طريق التلفزيون، الإذاعة، الصحف والملصقات، والتي اهتم بالأمور التالية:

- إعلان مصور يوضح ضرورة دفع الزكاة إلى الصندوق وكيفية دفعها.
- الإشارة إلى من يستفيد منها.
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة.
- وضع البرنامج الوطني للاتصال.
- البحث والتدريب.
- الرقابة الشرعية.
- إعلانات مكتوبة حيث يتم عرض حسابات الولايات وبعض الرسائل التي تشير إلى ضرورة دفع الزكاة إلى الصندوق.
-

1- الإعلام على مستوى التلفزيون

كان للتلفزيون الجزائري دور في التعريف بصندوق الزكاة، من خلال تقديم دروس ومحاضرات وحوارات، من خلالها تم شرح الفكرة، والحث على دفع الزكاة للصندوق وتوضيح آثار تجميعها وتنظيمها وتوزيعها وهذا من خلال :

- حصة فتاوى على الهواء
- حصة فضاء الجمعة
- خطب الجمعة المنقولة مباشرة
- الدروس الدينية المختلفة
- حصة نور على نور

بالإضافة إلى مختلف الحصص التلفزيونية المعتادة التي تهتم بالمستجدات، مع تخصيص حصص موجهة للجالية الجزائرية في الخارج لشرح الفكرة وتبسيط طريقة تحويل أموال الزكاة إلى الجزائر، كما يتم عرض هامش إلكتروني أسفل الشاشة للتلفزيون، حيث يتم عرض بعض الرسائل البسيطة التي تشير إلى ضرورة دفع الزكاة للصندوق وأهمية، وسيكون ذلك على القنوات الثلاث للتلفزة الوطنية مع استعمال اللغات الثلاث (العربية، الأمازيغية والفرنسية).

2- الإعلام على مستوى الإذاعة الوطنية

2-1 - **الإعلان المسموع:** ويكون على شكل حوار قصير يركز على :

- ضرورة دفع الزكاة إلى الصندوق
- التطرق إلى طريقة الدفع
- التطرق إلى المستفيدين من الزكاة وطرق الاستفادة منها
- تقديم دروس ومحاضرات، ويتم خلالها إجراء لقاءات تكون مفتوحة على المباشر مع المستمعين، للإجابة على التساؤلات والاستفسارات حول المشروع .

سيكون الحوار واضحا وبسيطا وباللهجة الشعبية وتقديمه في مختلف القنوات الإذاعية الوطنية وباللغات الثلاث (العربية، الأمازيغية والفرنسية) .

2-2 – الدروس والمحاضرات واللقاءات: حيث يتم استغلال مختلف الحصص الإذاعية بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، يتم من خلالها إجراءات لقاءات تكون مفتوحة على المباشر مع المستمعين

وهذا للإجابة على استفساراتهم حول المشروع بأسلوب بسيط وواضح. كما يتم الاستفادة من الحصص الإذاعية التي تهتم بالمستجدات واستغلالها لنشر الفكرة.

3- الإعلام على مستوى الصحف والمجلات الوطنية

تم الاتفاق مع مديري الصحف الوطنية دون استثناء، للتبرع بمساحات خاصة تعرض الرسالة الإعلامية الخاصة بالصندوق سواء كان معبرا عنها بالصورة أو الكتابة التي تحث الناس على دفع زكاة أموالهم في حسابات الصندوق.

هذه المساحات يتكاثف استخدامها في الفترات التي تسبق عيد الفطر وعاشوراء، والتطرق إلى الزكاة من حين لآخر في الأيام الأخرى من السنة، وأما فيما يتعلق بالمجلات فتم التركيز على مجلة الشاشة خاصة في ظهر غلافها الخارجي (آخر ورقة). وكما تم استغلال الغلاف الخارجي لمجلة رسالة المسجد ومجلة العصر اللتان تصدران عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف شهريا.

4- الملصقات الإعلامية

قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، باعتماد ملصقات إعلامية وبأحجام مختلفة يتم نشرها في المساجد، البريد والمواصلات والبنوك في كافة أنحاء الوطن. كما تم اعتماد ملصقات توزع على السيارات والحافلات عبر كافة التراب الوطني وهذا بالتعاون مع الكشافة الجزائرية.

وهناك ثلاثة أنواع من الملصقات

4-1 – ذات الحجم الكبير: تعتمد هذه الملصقات في الأماكن العمومية المفتوحة، مثل ساحات وسط المدينة، أمام الولاية، الدوائر والبلديات، وتوكل مهمة إلصاقها إلى الولايات والبلديات.

4-2 – متوسطة الحجم: تعتمد هذه الملصقات في الأماكن العمومية كذلك وتوكل مهمة إلصاقها للبلدية، والإدارات التي سلمت إليها .

4-3 – صغيرة الحجم: تعتمد هذه الملصقات بشكل خاص في كل من المساجد، وتوكل مهمة إلصاقها إلى الأئمة في مساجدهم.

5- مطويات الصندوق

اعتمدت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مطوية صندوق الزكاة والتي تحتوي على تعريف الصندوق، وكيفية دفع الزكاة وتوزيعها، وكذا دليل بسيط لحساب الزكاة وجدول لأرقام الحسابات الجارية البريدية للصندوق

6- الأبواب المفتوحة على الصندوق

تقوم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتنظيم أبواب مفتوحة على الصندوق بالعاصمة، ويتخلل هذه الأبواب محاضرات ينشطها العلماء والأساتذة الجامعيون، وتدور محاورها حول صندوق الزكاة وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية .

كما تفتح أبواب مفتوحة على مستوى الولايات في الأماكن ذات الإقبال الكبير للمواطنين وهذا من أجل تحقق الغرض منها، ويتم في هذه الأبواب ما يلي :

6-1- اعتماد الملصقات الخاصة بالصندوق بكل الأحجام.

6-2- اعتماد جداريات كبيرة تحتوي على المواضيع التالية :

6-3- التعريف بصندوق الزكاة من حيث الإطار القانوني، أهدافه، تنظيمه، هياكله، وظائفه، مدى مساهمة المجتمع المدني فيه ..... إلخ.

- شرح كيفية حساب الزكاة وتبسيطها
- شرح طرق استثمار الزكاة وتوزيعها
- إبراز أهمية الدور الاجتماعي والاقتصادي للزكاة .
- عرض رقم الحساب الولائي لصندوق الزكاة بشكل بارز
- توزيع مطويات الصندوق على المزكين (أفراد ومؤسسات).
- توزيع القسيمات الصغيرة (البريد والبنوك في خدمتك لدفع زكاتك) على الحاضرين في الأبواب المفتوحة.
- عرض مختلف الوثائق الخاصة بالصندوق (حوالة دفع الزكاة، نموذج قسيمة دفع الزكاة بالمسجد، نموذج طلب الاستفادة من الزكاة).
- اعتماد لافتات عليها شعارات الصندوق في الأماكن العمومية التي تقام بها الأبواب المفتوحة.
- تنظيم محاضرات حول المواضيع التالية :
- التعريف بصندوق الزكاة (يقدمها رئيس المجلس العلمي أو أحد الأساتذة الجامعيين).
- كيف تزكي مالك (يقدمها أحد المشايخ المتميزون بالعلم وأسلوب الإلقاء المشوق).
- كيف توزع وتستثمر أموال الزكاة (يقدمها أحد الأساتذة الجامعيين المهتمين بالفكر الاقتصادي الإسلامي).

7- دروس للتلاميذ والطلبة

يتم تنظيم دروس نموذجية للتعريف بالصندوق ومهامه، بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية، حيث يتم إلقائها على جميع التلاميذ في الأطوار الثلاثة، الابتدائي، المتوسط، الثانوي قبل عاشوراء بحيث :

– يحضر بمناسبة هذا الدرس المدير الولائي للشؤون الدينية، السلطات المحلية، ومدير التربيـــة وهذا في أهم مدرسة بالولاية .

– توزع على التلاميذ بطاقة الزكاة .

– توكل مهمة حضور هذه الدروس في أهم المدارس الأخرى بمختلف البلديات للأساتذة والأئمة الأعلى درجة ويكون ذلك بحضور رؤساء البلديات ومفتشي التعليم الأساسي والثانوي.

– يشمل الدرس مختلف أطوار التعليم الأساسي والثانوي

– يتم التركيز على أهم وأكبر المدارس والثانويات.

8– الدروس المسجدية: والتي تعتمد على صيغتين

8–1– سلسلة دروس الجمعة: والتي تتناول المواضيع التالية

– الزكاة والأبعاد الاجتماعية وضرورة تنظيمها

– كيف تزكي مالك

– دروس أخرى لها علاقة بالموضوع

حيث يشير الإمام في كل جمعة إلى اعتماد الطريقة الجديدة الخاصة بجمع الزكاة في المســـجد، ويخصص لها دقائق عند نهاية الدرس لشرح العملية وهذا لضمان الشفافية وتعزيز مصداقية الصندوق.

8–2 – محاضرات مسجدية: تتناول المواضيع التالية:

– التعريف بصندوق الزكاة

– طرق الجمع والتوزيع

8–3 – دور المرشدات: تقوم المرشدات بتنظيم دروس مبسطة حول الزكاة للنساء اللواتي يحضـــرن مجالسهن.

9– تجمعات الأئمة

خلال هذه التجمعات الدورية التي تنظمها مديرية الشؤون الدينية يتم التطرق فيها بشكل خـــاص إلى:

– شرح فكرة الصندوق وتبسيطها للأئمة حتى يتسنى لهم إيصال المعلومات صحيحة وواضحة للمواطنين .

– شرح طريقة تنظيم جمع الزكاة في المساجد وضوابطها

– شرح طريقة توزيع الزكاة والشفافية التي تصاحبها

– تسليم مختلف الوثائق الإعلامية الخاصة بالصندوق وشرح طريقة التصرف فيهـــا ووجـــوب احترامها .

– على الإمام أن يحس أنه معني مباشرة بالعملية، وأنها ستكون محل متابعة ميدانية من طرف المديرية.

10– رسائل إلى المزكين

بغية الحث على دفع الزكاة إلى الصندوق ترسل اللجنة الولائية لصندوق الزكاة رسالة نموذجية إلى مديري ومسيري المؤسسات الخاصة وكبار المزكين المعروفين مع مطوية الصندوق داخل الأظرفة البريدية المخصصة لذلك .

لابد من من تقسيم مختلف الوثائق الإعلانية الخاصة بالصندوق إلى قسمين كالتالي :

– 70 منها تستغل خلال الحملة الإعلامية قبل عاشوراء وبعده بشهر.

– 30 الباقية للتذكير بالعملية بعد ثلاثة أشهر من الحملة .

المبحث الثالث: صندوق الزكاة الجزائري ودوره في مكافحة الفقر

بعد تناولنا في المبحث السابق مراحل إنشاء وتنظيم الصندوق، وكذا المرحلة الإعلامية للصندوق، نتطرق في هذا المبحث إلى مداخل الصندوق وكيفية توزيعها، ودوره في القضاء على الفقر.

المطلب الأول: تحصيل أموال الزكاة من طرف الصندوق

تتكفل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بمهام جمع الزكاة، عبر مديرياتها على مستوى الدوائر والولايات، فقد عمل مسيرو صندوق الزكاة الجزائري على إتباع الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في زيادة عملية التحصيل، وتعزيز ثقة المزكين.

1- **زكاة المال**

حيث يتم الترويج له في عاشوراء وهذا للعرف السائد عند المجتمع الجزائري، الذي يزكي ماله في هذا اليوم.

1-1- **عملية التحصيل في المساجد**

حيث تم تنظيم هذه الطريقة وضبطها وإيضاحها للأئمة أولا ثم الأشخاص ثانيا، تفاديا لأي مشاكل أو تجاوزات، ولقد تم وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات التي يجب احترامها والالتزام بها أثناء القيام بعملية الجمع[1] وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1-1-1- الإجراءات التنظيمية

تتمثل هذه الإجراءات في الخطوات التحضيرية التي تسبق عملية الجمع في المساجد وهي تتمثل فيما يلي [2]:

- يجب أن تكون الملصقات الخاصة بحملة الزكاة للسنة على كافة الصناديق التي توضع داخل المسجد .

- يجب أن يكون كل صندوق بقفلين، أحدهما لإمام المسجد والثاني لأحد أكبر المزكين أو رئيس لجنة المسجد (أنظر الملحق رقم 01).

- يعتمد صندوق داخل مقصورة الإمام (لمن يحبذ أخذ القسائم) وعدد من الصناديق داخل قاعة الصلاة أمام المداخل الأساسية للمسجد (خاصة يوم الجمعة)، وصندوق للنساء يوم الجمعة .

[1] – صندوق الزكاة: وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية.

[2] – صندوق الزكاة: وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية.

– يعتمد دفتر المحاضر الأسبوعية والمبين في (الملحق رقم 02) لكل ما تم جمعه، هذا الدفتر يجب أن يكون مرقما ومؤشرا من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.

– يعتمد دفتر قسائم تحصيل الزكاة، يكون مرقما ومؤشرا من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.

– يتم دفع المبالغ المحصلة في الحسابات البريدية عند نهاية كل أسبوع، من طرف الإمام وأحد أكبر المزكين (أنظر الملحق رقم 03).

1-1-2 – الإجراءات العملية لطريقة الجمع

ونقصد بها الإجراءات العملية المعتمدة في عملية الجمع وتتمثل هذه الضوابط في[1]:

– يعلم الإمام المصلين بالإجراءات المعتمدة في جمع الزكاة داخل المسجد ويحثهم على دفعها والأسباب التي أدت إلى اعتماد صندوق للزكاة في الجزائر، وأن هذا الإجراء الجديد يهدف إلى تسهيل دفعها للصندوق.

– على الإمام أن لا يكل عن التذكير بضرورة دفع الزكاة للصندوق، والترغيب في ذلك كلما وجد الفرصة متاحة.

– يذكر الإمام أنه وضعت لجنة داخل المسجد يترأسها بنفسه، تضمن السير الحسن لعملية الجمع.

– يتم وضع الصناديق في الأماكن التي تكون فيها تحت تناول المصلين، ولكن داخل قاعة الصلاة، على أساس المداخل الأساسية للمسجد هذا الإجراء لازم يوم الجمعة ويمكن الاكتفاء بصندوق واحد في وسط قاعة الصلاة خلال أيام الأسبوع .

– يخصص صندوق للنساء يوم الجمعة، ويشير الإمام إلى وجوده في كل يوم جمعة

– يوضع صندوق داخل مقصورة الإمام، بالنسبة للمزكين الذين يحبذون أخذ قسائمهم .

– عند دفع الزكاة من طرف المزكي الذي يحبذ أخذ القسيمة يجب اتباع الخطوات التالية :

– يحسب المبلغ أمامه

– تعطى له القسيمة عليها اسمه، المبلغ بالأرقام والحروف، ختم المسجد، إمضاء المزكي، تاريخ الدفع (أنظر الملحق رقم 04).

– الجزء الثاني من القسيمة يبقى لاصقا بالدفتر عليه إمضاء المزكي وتاريخ الدفع (أنظر الملحق رقم 05).

– يوضع المبلغ أمام المزكي داخل الصندوق

[1] – صندوق الزكاة: وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية.

– عند نهاية كل أسبوع يجمع الإمام اللجنة المشرفة على على عملية جمع الزكاة في المسجد، ويتم فتح الصناديق أمامها من طرف الإمام وأحد أكبر المزكين أو رئيس لجنة المسجد (أنظر الملحق رقم 06) ، ويحسب المبلغ أمامهم، ليحرر محضر عليه ما يلي :

– تاريخ المحضر ورقمه

– المجتمعون وإمضائهم

– الغائبون من أعضاء اللجنة

– المبلغ المحصل بالأرقام والحروف

– ملاحظات هامة إن وجدت

– إمضاء الإمام وأحد أكبر المزكين أو رئيس لجنة المسجد (اللذان بحوزتهما المفاتيح المختلفة للصناديق)

– يجب تحرير قسيمة بالمبلغ الإجمالي المحصل في الصناديق الموضوعة داخل المسجد (وصندوق النساء) والتي لم يتحصل أصحابها على القسائم.

– يأخذ الإمام دفتر المحاضر ودفتر القسائم عند نهاية كل شهر للمديرية الولائية للشؤون الدينية، وهذا من أجل إعداد التقارير الإحصائية الخاصة بعملية الجمع .

– الجمع عن طريق المراكز البريدية

بغية تنويع أساليب جمع الزكاة وتسهيلا للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم وكسب ثقة هذه الفئة تم اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية وهذا باستعمال[1]:

– الحوالة البريدية

ويطلق عليها اسم حوالة الزكاة حيث نجد فيها رقم الحساب الولائي الموجودة لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر كافة القطر الوطني وبيانات تتعلق بالمزكي والمبلغ الذي قام بدفعه.

– الصكوك

والتي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها بالإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف، كما يمكن اللجوء إلى البنوك لأخذ صك بنكي ويتم البنك إيصاله إلى البريد[2] .

كما يتم اعتماد دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة، أما بالنسبة للجالية الجزائرية في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني (رقم 10– 4780)

[1] – صندوق الزكاة: وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية.

[2] – صندوق الزكاة: وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية.

بواسطة حوالة بريدية أو غيرها من وسائل الدفع وهذا مع مراعاة البنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

شكل رقم (11): يبين تطور حصيلة زكاة المال (2003-2009)

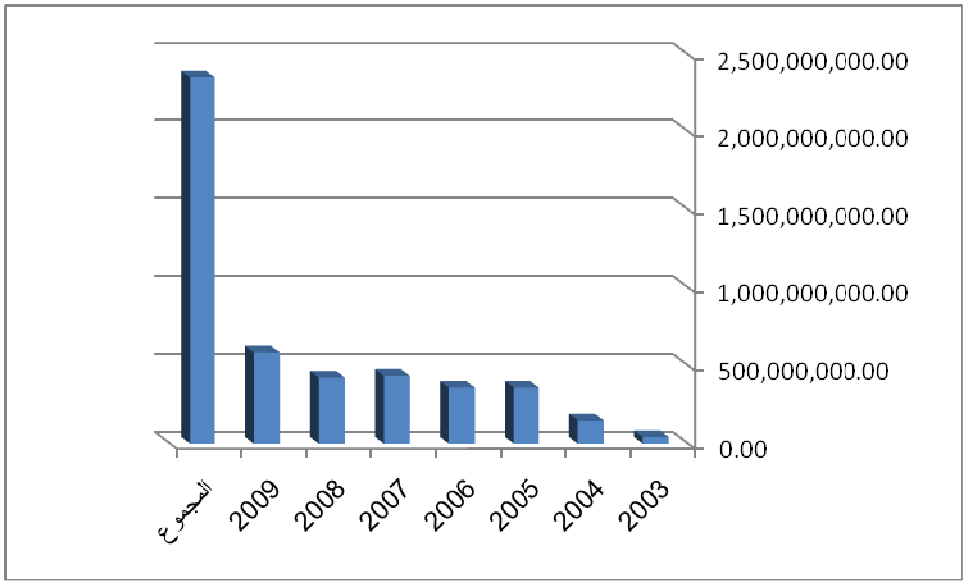

المصدر: استنادا إلى إحصائيات من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

من خلال الجدول المبين في الملحق رقم (07) والشكل أعلاه نقوم بدراسة تحليلية لمعرفة الولايات الأكثر والأقل تحصيلا للزكاة لكل سنة ولمجموع السنوات من خلال مساهمة كل ولاية في التحصيل الإجمالي.

نلاحظ أن كل السنوات تميزت باختلالات في تحصيل الزكاة وهذا راجع للتحصيل المختلف في كل ولاية، فبالنسبة لحصيلة زكاة المال كانت في أول سنة بداية نشاط الصندوق ضعيفة جدا، فقد قدرت بحوالي 42.870.395.00 دينار جزائري، ولعل ذلك راجع إلى عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق فقد شهدت 31 ولاية عدم تحصيلها للزكاة، وأعلى مستوياتها في ولاية سطيف وولاية سكيكدة بتقدير 14.183.258.00 دج و 5.180.000.00 دج على التوالي، كما لاحظنا عدم التحصيل في ولاية عنابة واحتلال ولاية سيدي بلعباس المرتبة التاسعة بتقدير 1.419.476.00 دج رغم إعطاء الاهتمام بهما. أما في سنة 2004 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر من (3) ثلاثة أضعاف مقارنة مع أول سنة للتحصيل (2003)، أما على مستوى الولايات فنلاحظ أن ولاية سطيف التي كانت بها أعلى نسبة من التحصيل سنة 2003 لم تتحصل على شيئ سنة 2004 مع وجود ولايتين وهما تبسة وسكيكدة تم التحصيل فيهما في أول سنة ولم يتم التحصيل في سنة 2004 وكذا ولايتي أدرار وورقلة لم يتم فيهما التحصيل، وتعود أعلى نسبة لولاية الجزائر العاصمة بتقدير 55.044.696.00 دج التي لم

يكن فيها التحصيل في سنة 2003 ثم تلتها ولاية عنابة بقيمة 10.000.000.00 دج. وفي سنة 2005 لاحظنا التحصيل في كل الولايات مع اختلافها من ولاية إلى أخرى حيث نجد أعلى نسبة بولاية الجزائر بتقدير 79.268.216.00 دج ثم ولاية المسيلة 28.299.395.00 دج، وأدنى تحصيل فنجده بولاية البيض بتقدير 762.500.00 دج. أما سنة 2006 فنلاحظ تناقص في الكمية الإجمالية لحصيلة الزكاة مقارنة بسنة 2005، أما فيما يخص التحصيل الولائي فنلاحظ تراجع كبير بالنسبة للتحصيل بولاية الجزائر فقد قدرت بحوالي 1.551.305.00 دج، أما أعلاها فكانت بولاية المسيلة والتي قدرت 38.185.725.00 دج كما لاحظنا عدم التحصيل بولاية الوادي. لتصبح سنة 2007 حوالي 434.666.451.00 دينار جزائري أي بزيادة قدرت بأكثر من عشرة (10) أضعاف عما كانت عليه في بداية عمل الصندوق فقد شهدت تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، كما كانت أعلاها دائما بولاية المسيلة والمقدرة 58.365.810.00 دج وأدنى حصيلة بولاية الواد والمقدرة بحوالي 742.000.00 دج. أما سنة 2008 فقد شهدت تراجعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغت 423.591.198.00 دج وكانت أعلاها بولاية برج بوعريريج بحوالي 60.999.642.00 دج وأدناها بولاية البيض 732.000.00 دج. وفي سنة 2009 شهدت تحسنا مقارنة بالسنوات الماضية فقد بلغت الحصيلة 584.304.716.00 دج وهي أعلى حصيلة منذ بداية عمل الصندوق أما فيما يخص الولايات فكانت أعلى حصيلة بولاية قسنطينة والمقدرة بحوالي 46.600.368.00 دج وأدناها بولاية الوادي والمقدرة 600.000.00 دج.

كما نلاحظ اختلاف في نسب المساهمات في الحصيلة الإجمالية من ولاية إلى أخرى، وأكبر نسبة مساهمة هي ولاية الجزائر بـــ 9.77 % تليها كل من ولاية المسيلة، سطيف، باتنة، قسنطينة، برج بوعريريج حيث كانت مشاركاتهم بالنسب التالية على التوالي: 07.91 %، 06.65 %، 06.22 %، 05.41 %، 05.25 % وهذه الولايات المساهمة بنسب كبيرة، أما باقي الولايات فمنها المتوسطة والضعيفة فقد سجلنا أضعف نسبة بولاية البيض بنسبة 00.25 % تليها ولاية الوادي بنسبة 00.43 %. ويرجع السبب في هذا التذبذب والاختلاف في عامل الثقة، وهذا ما يحاول الصندوق أن يعززه عاما بعد عام، ومن خلال ما تحصلنا عليه من خلال الجدول والمخطط البياني فإن الثقة تعززت في الصندوق مع مرور السنوات حتى عام 2007، حيث بدأ في أول سنة (2003) بجمع زكاة المال وقدرت بحوالي 42.870.395.00 د ج ولكن تراجعت نسبيا في عام 2008 لتصل إلى 423.591.198.00 د ج ثم بعدها في سنة 2009 عادت مجددا إلى الارتفاع لتبلغ 584.304.716.00د ج.

إلا أن كل هذه الأرقام لا تعكس حقيقة زكاة الشعب الجزائري، فزكاة المـــال وحـــدها تفـــوق 11000 مليار سنتيم، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد التقديرات التالية :

- زكاة الجزائر العاصمة (الجزائر الوسطى، الحراش، بئر مراد رايس، الشراقة، الرويبة) تقدر بـ 1700 مليار سنتيم.
- زكاة ولاية سطيف: 70 مليار سنتيم
- زكاة ولاية عنابة: 71 مليار سنتيم
- زكاة ولاية البليدة: 100 مليار سنتيم

وكل هذه التقديرات في أسوأ الأحوال، لذا فلا عجب عندما نسمع جزائريا واحدا دفع لصندوق الزكاة 2 مليار سنتيم جزءا صغيرا من زكاة ماله، فلنتخيل أنه لدينا 20000 ملياردير منهم 6000 من الحجم الكبير فكم ستكون زكاتهم. ناهيك عن زكاة الجالية الجزائرية المقيمة في أنحاء العالم والتي تقدر زكاتها بمئات الملايير، وزكاة الجزائريين جميعا قد تصل إلى 2 مليار دولار في أسوأ الأحوال. إن هذه الأرقام لا تحبط من عزيمتنا وإنما يجب أن نجعلها هدفا نحاول جهدنا الوصول إلى تحقيقه، لكن هذا يحتاج إلى عزيمة كبيرة وطول نفس وفوق كل هذا وذاك مؤسسة توفر لها الوسائل اللازمة حتى تتمكن من ممارسة نشاطها كما يجب.[1]

وقد عمل أعضاء الصندوق على مبدأ دفع الزكاة للصندوق من خلال الحث وتوعية السكان على ذلك، وهذه المؤسسة التي تتكفل بجمع الزكاة وصرفها على مستحقيها، فمع مرور السنين بدأ يلقى قبولا لدى المزكين. إلا أن هذا الإقبال يبقى ضئيلا جدا مقارنة مع ما يمكن أن تصل إليه زكاة الجزائريين إن هم وضعوا ثقتهم في الصندوق ودفعوا كامل الزكاة إليه.

رغم تمسك الشعب الجزائري بكل ما هو في الشريعة الإسلامية، كون أنه شعب مسلم عكس البلدان العربية الأخرى التي تحتل الديانات الأخرى نسب معتبرة مقارنة مع الديانة الإسلامية، وهذا يتجلى من خلال ممارسات دينية مستمرة وجادة أبرزها إقامة الأركان الأساسية للدين من صلاة وزكاة وصيام وحج ، وكونه مجتمع معروف بكرمه ومسارعته في فعل الخيرات.[2]

غير أن الزكاة في بداية الأمر كانت تنظم بطريقة فوضوية وغير مرتبة، مما جعلها عاجزة عن أداء مهامها الموكلة إليها، والتي من أبرزها التخفيف من حدة الفقر بمساعدة الفقراء ودعم مشاريع الشباب عن طريق تقديم القرض الحسن.

ومن هنا أصبحت الحاجة إلى وضع مؤسسة منظمة تنظيما محكما تساعد على جمع وتوزيع الزكاة بطريقة منظمة ومدروسة ومحكمة، فكانت فكرة إنشاء صندوق الزكاة، وها هي الآن تتجسد شيئا فشيئا لعلها تصبح يوما ما مؤسسة ضخمة تمارس مهامها بمرونة وفعالة .

لذا فقد اختلف الشعب الجزائري في التعامل مع الصندوق، وانقسموا

---

[1] – مسدور فارس: الزكاة في الجزائر، من أين وإلى أين، مرجع سابق، ص 53.

[2] – وثيقة مقدمة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

- منهم من استحسن الفكرة لكنه يفضل التصرف في زكاة ماله بنفسه.
- منهم من تعامل مع الصندوق لكن بجزء من زكاته.
- منهم من وجد في الصندوق مخرجا للتخلص من عبء البحث عن الفقراء وبالتالي وكل الصندوق في التصرف في كامل زكاته [1].

2- زكاة الفطر

ويتم الترويج لها في الأيام العشر الأواخر لرمضان، لأنها مقترنة بعيد الفطر، وتجمع مرة واحدة في السنة في أواخر شهر رمضان المعظم وهي واجبة بنص القرآن والسنة وإجماع العلماء. وهي تعتبر زكاة على الرؤوس، إذ على كل مسلم أن يخرجها عن نفسه وأولاده.

يتم تأسيس لجنة خاصة بزكاة الفطر في كل مسجد تنتهي مهمتها بانتهاء العملية[2] ، وتتم نفس الإجراءات التنظيمية والعملية السابقة الذكر ما عدا أن زكاة الفطر يكون محضرها يومي وخصص لها دفتر محاضر خاص موقع ومؤشر عليه من طرف المديرية الولائية.

شكل رقم (12): يبين تطور حصيلة زكاة الفطر (2003-2009)

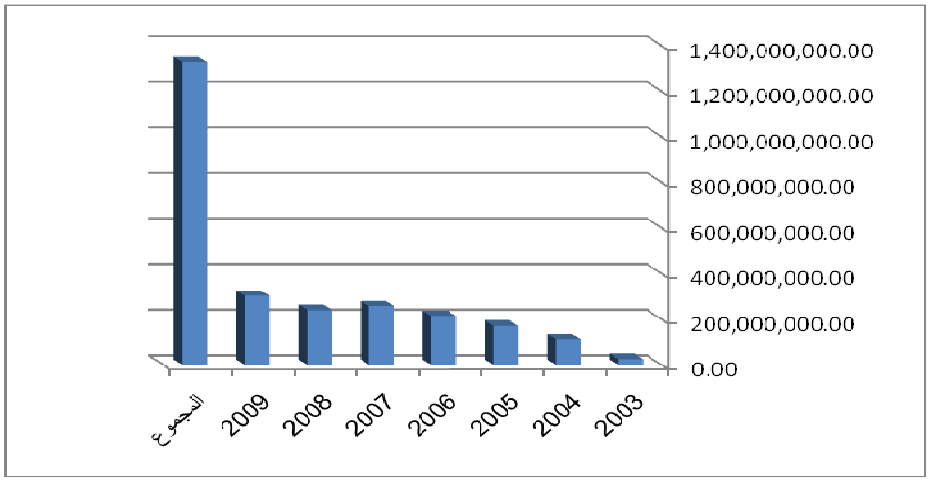

المصدر : استنادا إلى إحصائيات من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

من خلال الجدول الموضح في الملحق رقم (08) والشكل أعلاه نلاحظ أن حصيلة زكاة الفطر تميزت بإختلالات في التحصيل بين السنوات السبع كما لاحظنا في زكاة المال، حيث كانت في أول سنة بداية نشاط الصندوق ضعيفة جدا، فقد قدرت بحوالي 25.728.172.00 دينار جزائري، فلم يتم التحصيل في 27 ولاية كما شهدت أعلى مستوياتها في كل من ولايتي البويرة وسطيف بتقدير

[1] – مسدور فارس: الزكاة في الجزائر، من أين وإلى أين، مرجع سابق، ص 54.

[2] – إجراءات جمع وتوزيع الزكاة، وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية،2004.

3.538.678.00 دج و 3.292.116.00 دج على التوالي ولعل ذلك راجع إلى عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق، أما سنة 2004 فنلاحظ إرتفاع محسوس فقد ارتفعت الحصيلة بحوالي (4.5) أربعة أضعاف ونصف مقارنة بسنة 2003 أما على مستوى الولايات فلم يتم التحصيل في ثلاث ولايات وهي مستغانم، وهران، وبرج بوعريريج كما شهدت أعلى مستوياتها في ولاية باتنة بحوالي 10.108.003.00 دج .ثم استمرت في الارتفاع سنة بعد سنة بوتيرة سريعة، لتصبح سنة 2007 حوالي 257.420.081.00 دينار جزائري أي بزيادة قدرت بأكثر من عشرة (10) أضعاف عما كانت عليه في بداية عمل الصندوق، ثم تراجعت نوعا ما سنة 2008 لتصبح حوالي 240.414.041.00 دينار جزائري، ثم ارتفعت مجددا سنة 2009 لتصبح 302.968.504.00 دينار جزائري.

غير أن هذه الحصيلة أقل ما يمكن قوله أنها ضعيفة مقارنة مع تعداد السكان في الجزائر والذي يقدر بـ 34.459.729 نسمة حسب إحصائيات 2008، ومعدل زكاة الفطر مقدرة بـ 100 دج للفرد الواحد، فإن الحصيلة ستكون 3.445.972.900.00 دينار جزائري إن تمت زكاة كافة الجزائريين، وهي حصيلة كبيرة جدا مقارنة على ما تحصل عليه الصندوق، فتقدر بأكثر من 11 ضعف مقارنة مع أكبر حصيلة للصندوق في سنة 2009 والمقدرة بـ 302.968.504.00 دينار جزائري، أو أن حصيلة 2009 تمثل 8.79 % من الحصيلة المثلى وهي نسبة ضئيلة جدا.

أما فيما يخص نسبة مساهمة كل ولاية في الحصيلة الإجمالية فنجد الجزائر العاصمة في المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 11.75 % تليها كل من باتنة، سطيف، وعنابة حيث كانت مشاركهم على التوالي بالنسب التالية 08.52 %، 07.18 %، 06.00 %، أما باقي الولايات فهي بين المتوسطة والضعيفة ، وتقدر أضعف نسبة مشاركة بولاية وهران رغم التعداد السكاني لهذه الولاية حيث أنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان بعد كل من الجزائر وسطيف.

3- زكاة الزروع والثمار

ويتم دفعها عند جني المحاصيل الزراعية، سواء كانت حبوب أو ثمار.

شكل رقم (13) : يبين تطور حصيلة زكاة الزروع والثمار (2003-2009)

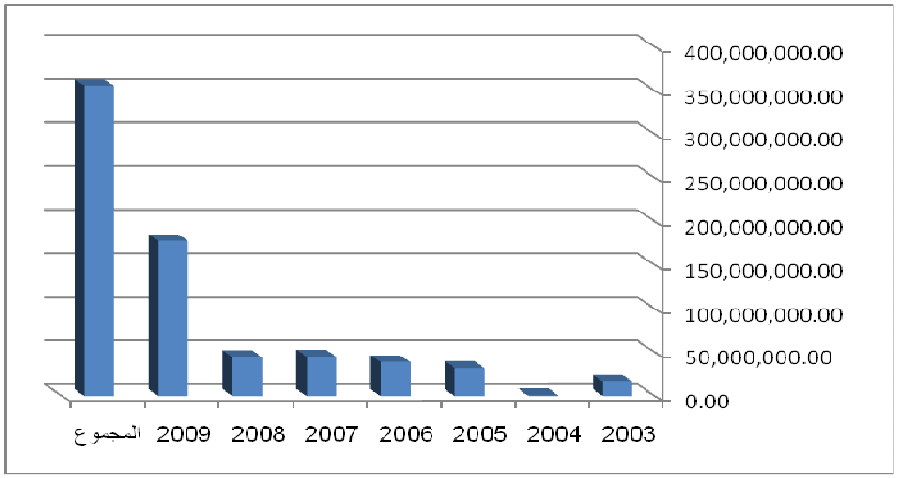

المصدر: استنادا إلى إحصائيات من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

من خلال الجدول الموضح في الملحق رقم (09) والشكل أعلاه نلاحظ أن زكاة الزروع والثمار لم يتم تحصيلها في أول سنة، وهذا لعدم وجود أماكن لتخزين هذه المنتجات وبالتالي عدم دفع الفلاحين زكاتهم للصندوق، وبعد ذلك اتخذت الوزارة أول تجربة لها في تحصيل هذا المورد وذلك عن طريق تحويل هذا المورد إلى سيولة نقدية كبيعها في الأسواق. حيث سجلنا تحصيل 16.567.252.00 دج سنة 2004، ثم شهدت تذبذب في التحصيل خلال السنوات الأخرى فقد تناقصت بالنصف سنة 2005 مقارنة مع سنة 2004 حيث سجلنا حوالي 723.396.00 دج ، ثم تزايدت خلال السنوات الأخرى وقد بلغت الحصيلة الإجمالية لزكاة الزروع والثمار خلال السنوات السبع ما يقارب 177.708.386.00 دج .

أما فيما يخص مساهمة كل ولاية في النسبة الكلية فنجد أن هناك 19 ولاية لم يتم فيها التحصيل خلال السنوات السبع ، كما أن أعلى نسب المشاركة في التحصيل في كل من ولايتي سطيف وباتنة بتقدير 32.05 % و 22.73 % على التوالي .

ولتسهيل عملية تحصيل زكاة الزروع والثمار فينبغي وضع مراكز خاصة في جميع الولايات تهتم بجمعها .

4- الحصيلة الإجمالية للزكاة

شكل رقم (14): يبين تطور حصيلة الزكاة الإجمالية (2003-2009)

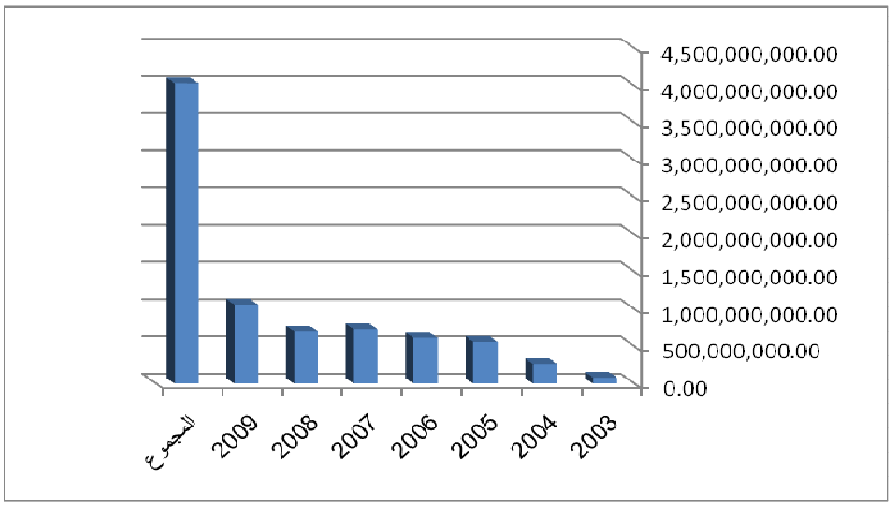

المصدر: استنادا إلى إحصائيات من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

من خلال الجدول الموضح في الملحق رقم (10) والشكل أعلاه، ومن خلال تحليل كل بيانات تحصيل أموال الزكاة للأصناف الثلاث، نقوم بدراسة تحليلية للحصيلة الإجمالية للزكاة لمعرفة الولايات الأكثر والأقل تحصيلا للزكاة لمجموع السنوات من خلال مساهمة كل ولاية في التحصيل الإجمالي.

فبالنسبة لحصيلة الزكاة الإجمالية للسنوات السبع، كانت أعلى تحصيلا في ولاية الجزائر بنسبة 10.21 % وبمبلغ 394018627.00 دج ثم تلتها ولاية سطيف بنسبة 08.01 % وبمبلغ 308999925.00 دج، ثم ولاية باتنة بنسبة 07.77 % وبمبلغ 300011611.00 دج، وتعد هذه الولايات الثلاث الأكثر مساهمة في تحصيل أموال الزكاة، ولعله راجع إلى الكثافة السكانية من جهة ومن جهة أخرى ثقة السكان بالصندوق، عكس بعض الولايات التي تمتاز بالكثافة السكانية العالية، إلا أنها لم تساهم إلا بالشيء القليل، كولاية وهران التي لم تساهم إلا بنسبة 01.84 % وبمبلغ 71134052.00 دج، وهو مبلغ زهيد جدا مقارنة مع الكثافة السكانية للولاية، كما نجد أيضا كل من ولاية الشلف وولاية البليدة التي تمتاز بكثافة سكانية عالية إلا أنها ساهمت بنسبة قليلة جدا في التحصيل الإجمالي للزكاة.

المطلب الثاني: توزيع أموال الزكاة للصندوق

بعد تقديم في المطلب السابق كيفية جمع أموال الزكاة تأتي الآن إجراءات التوزيع لهذه الأموال ودورها في مكافحة الفقر، ونظرا لأهمية هذه العملية وضعت مجموعة من الإجراءات الصارمة وذلك لضمان وصول أموال الزكاة إلى المستحقين الفعليين وفي الآجال المحددة ويمكن تقسيم عملية توزيع الزكاة إلى مرحلتين:

1 – مرحلة ضبط قوائم المستفيدين

توكل مهمة ضبط قوائم المستفيدين للجنة الولائية لصندوق الزكاة في كل دائرة من دوائر الولاية، وذلك بالتنسيق مع اللجان القاعدية انطلاقا من تعليمات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تتولى تحديد المبلغ المخصص لكل عائلة انطلاقا من حصيلة أموال الزكاة وعدد المحتاجين وتتقيد اللجنة الولائية بمبدأ العدالة في التوزيع بناءا على إذن التوزيع الصادر عن الوزارة.

بالنسبة للمساعدات الموجهة للفقراء والمساكين فتتقدم هذه العائلات إلى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف للولاية التي تقيم فيها، حيث تملأ طلبا خطيا للزكاة زائد ملف إداري، وتملأ كذلك استمارة استحقاق الزكاة (أنظر الملحق رقم 11)، ثم تجمع كل الملفات وتقدم إلى الهيئة القاعدية كما ذكرنا سابقا وهذه الأخيرة تقترح عددا من العائلات الأشد فقرا عن كل بلدية، ثم تحرر محضر مداولة يتضمن القائمة الاسمية لأرباب هذه العائلات الواردة من مجموع اللجان القاعدية.

2 – مرحلة التوزيع

تخضع عملية توزيع الزكاة إلى تنظيم دقيق على مستوى كل ولاية بما يضمن وصول هذه الأموال إلى مستحقيها، مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم صرف هذه الأموال والنسب المخصصة لكل جهة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بموجب منشور وزاري يتضمن عملية توزيع حصيلة أموال الزكاة (أنظر الملحق رقم 12)، يرسل إلى كل المديرين لمديريات الشؤون الدينية والأوقاف لكل ولاية بعدما تم ضبط قائمة اسمية موحدة تتضمن أسماء أرباب العائلات، عناوين إقامتهم، أرقام الحسابات إن وجدت، والمبلغ المخصص لكل عائلة، ويوقع على هذه القائمة أمين المال المعتمد رسميا، ومدير الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية، ثم ترسل إلى مصالح الولاية حيث تقسم نسبة حصيلة الزكاة المخصصة للفقراء بالتساوي على عدد الأسر، وتقدم لهم المساعدات على شكل حوالات بريدية، وعملية توزيع حصيلة الزكاة تتوقف على قيمة المبلغ الذي تم جمعه وبذلك تكون أمام احتمالين:

الاحتمال الأول: إذا بلغت حصيلة أموال الزكاة الحد المطلوب للاستثمار والذي حدد بخمسة ملايين دينار جزائري (5 000 00.000 د ج)، فإنه يتم توزيع حصيلة الزكاة للصندوق الولائي كما يلي :

- 50 % من الحصيلة توزع على الفقراء والمساكين .
- 37.5 % من الحصيلة للمشاريع الاستثمارية في موعدها .
- تصرف ميزانية تسيير صندوق الزكاة المقدرة بـ 12.5 % من الحصيلة الولائية (2 % تحول إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة وهو 10-4780، 10.5 % تبقى في الحساب الولائي للصندوق وتصرف منها 4.5 % لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية للصندوق و 6 % لمتطلبات تسيير اللجنة القاعدية للصندوق).

الاحتمال الثاني: الولايات التي تكون حصيلتها أدنى من خمسة ملايين دينار جزائري (5 000 00.000 د ج)، فإنه يتم توزيعها كما يلي:

- 87.5 % من الحصيلة توزع على الفقراء والمساكين .
- تصرف ميزانية تسيير صندوق الزكاة المقدرة ب 12.5 % من الحصيلة الولائية (2 % تحول إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة وهو 10-4780، 10.5 % تبقى في الحساب الولائي للصندوق وتصرف منها 4.5 % لمتطلبات التسيير اللجنة الولائية للصندوق و 6 % لمتطلبات تسيير اللجنة القاعدية للصندوق).

2-1- توزيع الزكاة على الفقراء والمساكين

جدول رقم (25): يوضح العائلات المستفيدة من زكاة الفطر

السنوات	عدد العائلات المستفيدة
2003	**21.000**
2004	**35.500**
2005	**53.500**
2006	**62.500**
2007	**22.562**
2008	**150.598**

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

من خلال الجدول المبين في الجدول أعلاه، فإن العائلات التي استفادت من زكاة الفطر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فقد كان العدد في أول سنة 21000 ثم ازداد ليصبح 35500 بعد سنة أي في 2004، ثم 53500 سنة 2005 إلى أنه في سنة 2007 انخفض العدد ليصل إلى 22562 ثم عاد في الارتفاع ليصل سنة 2008 إلى 150598 عائلة مستفيدة من زكاة الفطر.ويتراوح المبلغ الممنوح

لهذه العائلات ما بين 3000 إلى 15000 دينار جزائري، وهو مبلغ زهيد لا يكفي احتياجات هذه العائلات الفقيرة، فإنها لا تحقق الأهداف المرجوة في اغناء الفقراء وسد حاجة المساكين. ولو قمنا بعملية حسابية بسيطة نجد أنه لو جمعت أموال زكاة الفطر كاملة، ووزعت على مستحقيها فنجد أنه يتم توزيع على 28717 عائلة مبلغ شهري يقدر بـ 10000 دينار جزائري.

فقد وضح الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه " **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام** " أن الحكمة من تشريع زكاة الفطر أمران:

الأول: جبر ما عسى أن يكون قد شاب صيام الصائم من لغو ورفث.

الثاني: إكرام الفقراء وإشعارهم برعاية المجتمع المسلم وأخوته في يوم العيد، وإشراكهم في مسراته.

فقد قال ابن عباس رضي الله عنه " **فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين** " [1]

ولهذه الفريضة السنوية خصائص مميزة نذكر منها:

– ضريبة على الرؤوس والأشخاص، لا على المال.

– ليست فريضة على الأغنياء المالكين للنصاب كزكاة المال، بل فرضت على كل مسلم حر أو عبد، ذكر وأنثى، غني أو فقير، ما دام هذا الفقير يملك مقدارها فاضلا عن قوت يوم العيد وليلته، له ولعياله.

وهدف الإسلام من ذلك تدريب المسلم البذل والإنفاق في السراء والضراء، وتعويده على الإعطاء ولتكون يده العليا، حتى ولو كان محتاجا ممن يستحقون زكاة الفطر، فهو يعطي من ناحية، ويأخذ من نواحي عدة.

وهذه إن دلت على شيء إنما تدل على مدى ما يحتوي الإسلام على معايير التكافل الاجتماعي عندما يجعل الأفراد في المجتمع الواحد منهم يأخذ بيد أخيه حتى ولو كان هو محتاج أيضا.

2-2- استثمار أموال الزكاة

بغية تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتطبيقا للإستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق، التي أكد عليها وزير الشؤون الدينية والأوقاف، والتي ترتكز على أن أساس عمل الصندوق مبني على فكرة " **لا نعطيه ليبقى فقيرا وإنما ليصبح مزكيا** "، وأن صندوق الزكاة الجزائري يجب أن يكون مميزا من حيث تطبيقاته، خاصة ما تعلق منها بدعم تشغيل الشباب والبطالين بمختلف

[1] – حديث شريف: رواه أبو داوود وابن ماجة.

فئاتهم، فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري (**أنظر الملحق رقم 13**)، أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، والتي ترجمت في إنشاء ما اصطلح على تسميته " **صندوق استثمار أموال الزكاة** "، وهذه الوثيقة تقدم ترجمة عملية لمحتوى الاتفاقية المذكورة أعلاه.

2-2-1- أنواع التمويلات المعتمدة

- ✓ تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب
- ✓ تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- ✓ تمويل المشاريع المصغرة
- ✓ دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض، التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الإنعاش
- ✓ إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

2-2-2- مراحل الحصول على التمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة

- ✓ يتقدم المستحق للزكاة استثمارا بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة
- ✓ تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- ✓ بعد التحقق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه
- ✓ ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة
- ✓ ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعا (مرد ودية عالية، توظيف أكبر .....)
- ✓ توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها
- ✓ توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه
- ✓ توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.

✓ توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشـــاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة

2-2-3- الإجراءات لدى بنك البركة: وتتمثل الإجراءات فيما يلي:

2-2-3-1- إذا تعلق الأمر بمشروع تشغيل الشباب

يسلم بنك البركة للشاب شهادة تثبت أن لديه رصيدا بمبلغ مساهمته الشخصية كليا أو جزئيا وقسط التأمين اللازم، وتكاليف دراسة الملف حسب الحالة، أو بالمبلغ اللازم في حالة التمويل المختلط (بينه وبين الوكالة) على أساس عقد القرض الحسن.

✓ يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولايته

✓ يتقدم الشاب لدى بنك البركة لاستكمال إجراءات الحصول على القرض التكميلي الـــلازم حسب الحالة وهذا بعد حصوله على شهادة التأهيل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

2-2-3-2 – إذا تعلق الأمر بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (فئة 35 – 50 سنة)

✓ يسلم بنك البركة للشباب شهادة تثبت أن لديه رصيدا بمبلغ مساهمته الشخصـــية كليـــا أو جزئيا وقسط التأمين اللازم، وتكاليف دراسة الملف حسب الحالة، أو التزام بدفع مســـتحقات التكـــوين المشروط من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

✓ يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في ولايته

✓ يتقدم الشاب لدى بنك البركة لاستكمال إجراءات الحصول على القرض التكميلي الـــلازم حسب الحالة وهذا بعد حصوله على شهادة التأهيل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

ملاحظة: بالنسبة للحالتين " **أ و ب** " وفي حالات استثنائية قد يمنح المستحق تمويلا تكميليـــا من صندوق استثمار أموال الزكاة بالإضافة إلى التمويلات أعلاه على أساس المشاركة أو المضاربة أو المرابحة أو السلم إذا عجز البنك عن تقديم التمويل التكميلي كاملا.

2-2-3-3 – إذا تعلق الأمر بالتمويل المصغر

✓ يستدعي المستحق في هذه الفئة إلى بنك البركة لتكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه

✓ يوقع المستحق عقد القرض الحسن

✓ يتولى البنك التسديد المباشر للمورد دون أن يسلم المال نقدا للمستحق

✓ يمكن أن يقدم البنك تمويلا تكميليا إن احتاج المشروع المصغر لذلك وفق الإجراءات المعتمدة لديه

ملاحظة: المستفيدون من هذا التمويل قد لا يكونون من الفئتين السابقتين، حيث قد يشمل النساء الماكثات في البيوت والقادرات على العمل في نشاطات معينة، كما قد يشمل فئة المعاقين القادرين على العمل.....إلا أن المشاريع الممولة في هذا الإطار لا تتجاوز حدا أعلى للتمويل تحدده اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.

2-2-3-4 – المؤسسات الغارمة :

✓ تقترح اللجنة الولائية قائمة بأسماء هذه المؤسسات

✓ يستدعي المشرفون عليها إلى البنك لتقديم الوثائق الإثباتية اللازمة

✓ يحدد بنك البركة حاجتها ومدى قابليتها للانتعاش

✓ تغطى ديونها كليا أو جزئيا على سبيل القرض الحسن، ولا يمكن أن يكون الميلغ مخصصا في أي حال من الأحوال لدفع فوائد البنوك وإنما أصل الدين فقط

✓ أو تعطى ما تحتاجه كليا أو جزئيا على سبيل القرض الحسن ولكن دون أن تستلم ذلك نقدا، حيث قد يكون ذلك في شكل دفع فواتير أو غيرها حسب تقدير البنك

ملاحظة: لبنك البركة سلطة التقدير الكاملة في مدى حاجة هذه المؤسسات إلى مساعدة صندوق استثمار أموال الزكاة، وأيضا مدى إمكانية خروجها من أزمتها.

2-2-3-4 – المشاريع المشتركة

✓ حيث تكون هذه المشاريع عبارة عن شركات بين بنك البركة وصندوق استثمار أموال الزكاة، على أساس دراسات يقوم بها البنك لتحديد حجم ونوعية المشاريع الواجب إنشاؤها في كل ولاية، والتي تهدف عادة إلى توظيف المستحقين للزكاة القادرين على العمل

✓ تكون هذه المشاريع محل اتفاقيات مستقلة بين البنك والوزارة كلما دعت الضرورة لذلك، وتتطور بتطور حصيلة الصندوق.

2-2-3-5 – دعم المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان قـروض المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة

يترجم من خلال إيجاد سبل دعم هذه المشاريع التي يضمنها هذا الصندوق، وذلك من خـلال إجراءات لاحقة قد تترجم في شكل اتفاقية بين الوزارة وهذا الصندوق، لكن حاليا يـتم التعامـل مـع الحالات الواردة حسب وضعيتها وبالتعاون والتشاور مع بنك البركة الذي يعتبر عضوا في صـندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ملاحظة: يلتزم المستفيد من مساعدة صندوق استثمار أموال الزكاة بدفع زكـاة مالـه إلـى صندوق الزكاة حالما تتوفر شروط وجوبها عليه، ويتولى بنك البركة الجزائري تحصيل تعهـد منـه بذلك.

جدول رقم (26): يوضح عدد المشاريع المقدمة في إطار صندوق الزكاة

السنة	عدد المشاريع المفتوحة
2004	256
2005	466
2006	857
2007	1147
2008	800
2009	1200

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والمخطط البياني أن وتيرة المشاريع المقدمة في إطـار صـندوق الزكاة في تزايد مستمر من سنة 2004 التي كانت 256 ثم ارتفعت سنة 2005 إلى 466 مشـروع ، أما سنة 2006 فقد بلغت 857 مشروع و 1147 سنة 2007، ثم تقلص العدد سنة 2008 ليصبح 800 وهذا نظرا لنقص الحصيلة الوطنية لجمع الزكاة عما كانت عليه سنة 2007 وتخصيص مبلغ كبيـر للعائلات الفقيرة، ليعاود الارتفاع سنة 2009 ليبلغ 1200 مشروع وقيمة كل مشروع 300000 دينار جزائري.

وقد سميت هذه المشاريع بالقرض الحسن، وهي صيغة بحيث تحول الأموال المودعة في الصندوق إلى مشاريع استثمارية، وهذا بتقديم قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتشغيل العاطلين عـن العمل دون فوائد.

إلا أن اعتماد صيغة استثمار جزء من أموال الزكاة مرهون بالحصيلة الولائية للزكاة، حيث تعتمد اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة كل سنة سقفا معينا يؤهل الولاية لأن تستثمر نسبة من حصيلة الزكـــاة، فإذا بلغت الولاية ذلك السقف حق لها أن تعتمد هذه الصيغة، أما إذا لم تبلغه فإن الحصيلة توزع بنسبة 87.5 % على الأسر الفقيرة والباقي المقدر بـــ 12.5 % يخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق. أي كلما ازدادت حصيلة الزكاة زادت المشاريع المقدمة.

فقد أوضحت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أن كل شخص قادر على العمل ولم يجـــد التمويـــل اللازم لإقامة مشروعه، فهو معني بصيغة استثمار جزء من أموال الزكاة، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

– المعوقون القادرون على العمل، الشباب البطال، النساء الماكثات في البيوت، أصحاب الحـــرف، المتخرجون من الجامعات، المتخرجون من مراكز التكوين المهني[1].

وبما أن حصيلة الزكاة بعيدة عن العدد الحقيقي فيمكن أن نلقي نظرة عن عدد القروض الحسنة لو أخرجت زكاة الجزائريين[2]:

– عدد القروض الحسنة كل سنة 137500 قرضا حسنا بقيمة 300000 دينار جزائري للقـــرض الواحد.

– عدد مناصب الشغل التي توفرها القروض الحسنة كأقل تقدير 275000 منصب شغل.

أما زكاة الجزائر العاصمة فقط

– عدد القروض الحسنة كل سنة 21250 قرضا حسنا بقيمة 300000 دينار للقرض.

– عدد مناصب الشغل التي توفرها القروض الحسنة كأقل تقدير 42500 منصب شغل.

[1] – صندوق الزكاة: وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية.

[2] – مسدور فارس: ملخص استثمار جزء من أموال الزكاة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004.

جدول رقم (27): يوضح المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة حسب الولايات منذ نشأته إلى غاية 2009/12/31

الوكالات	الولايات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الكلي	النسبة المئوية مقارنة بالمبلغ الإجمالي
سطيف	سطيف – بجاية – برج بوعريريج – المسيلة –جيجل	**548**	121.491.925.80	**28.77**
بئر خادم	الجزائر العاصمة	**322**	68.919.080.22	**16.32**
عنابة	تبسة – عنابة – الطارف	**527**	59.804.691.81	**14.16**
باتنة	باتنة – خنشلة	**309**	47.583.273.80	**11.26**
البليدة	البليدة – تيبازة – عين الدفلى	**180**	29.061.899.77	**6.88**
قسنطينة	قسنطينة	**198**	26.577.253.71	**6.29**
وهران	وهران – تيارت	**102**	16.856.000.00	**3.99**
سكيكدة	سكيكدة	**89**	14.857.038.28	**3.51**
غرداية	غرداية – ورقلة	**78**	11.084.893.83	**2.62**
رويبة	بومرداس – البويرة	**56**	13.570.005.10	**3.21**
قسنطينة	ميلة – أم البواقي	**52**	9.079.147.95	**2.15**
تلمسان	تلمسان – سيدي بلعباس	**30**	3.399.806.00	**0.80**
	المجموع الإجمالي	**2491**	**422.285.016.30**	**100.00**

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

من خلال الجدول يتضح أن عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة إلى غاية 2009/12/31 قدرت بـ 2491 مشروع أو قرض مصغر بدون فائدة استفاد منها المستحقون وهم الأشخاص القادرين على العمل ولم يجدوا التمويل اللازم لإقامة مشاريعهم، من طرف بنك البركة الجزائري وفق الشروط والمعايير المذكورة آنفا، إضافة إلى عدم استعمال القرض في أشياء محرمة واختيار المشاريع الأكثر مردودية، وهذا لتنمية المال ويتحول صاحب المشروع من مستفيد من صندوق الزكاة إلى مزكي ومساهما في حصيلة الزكاة كما هو عليه شعار الصندوق " **لا نعطيه ليبقى فقيرا وإنما ليصبح مزكيا** ". وقد استفادت وكالة سطيف والتي تضم كل من الولايات سطيف، بجاية، برج بوعريريج، المسيلة وجيجل من حصة الأسد من المشاريع بـ 548 مشروع بتكلفة 121.491.925.80 دج، ثم تلتها وكالة عنابة والتي تضم كل من الولايات عنابة، تبسة والطارف بـ 527 مشروع بتكلفة 59.804.691.81 دج ، ثم وكالة بئر خادم بالجزائر العاصمة بـ 322 مشروع بتكلفة 68.919.080.22 دج ، إلا أن تكلفة مشاريع وكالة بئر خادم أكبر من تكلفة مشاريع وكالة

عنابة رغم كثرة المشاريع المقدمة لوكالة عنابة وهذا يبين أن قيمة كل مشروع بوكالة بئر خادم أكبر من قيمة المشروع بوكالة عنابة، ثم وكالة باتنة والتي تضمن كل من ولاية باتنة وخنشلة بـــ 309 مشروع بتكلفة 47.583.273.80 دج ، كما منحت وكالات قسنطينة، البليدة ووهران على التوالي 198، 180 و102 مشروع. وقد توزعت باقي الولايات على كل من وكالات سكيكدة، غرداية، رويبة، قسنطينة و تلمسان بمشاريع متوسطة.

جدول رقم (28): يوضح التقرير الإجمالي لعدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة حسب القطاعات منذ نشأته إلى غاية 2009/12/31.

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الكلي	النسب المئوية مقارنة بالمبلغ الإجمالي
الخدمات	**361**	**67.544.428.22**	**16**
الفلاحة	**365**	**65.519.076.05**	**15.51**
الإنتاج	**470**	**65.431.305.56**	**15.49**
الأشغال العامة وميكانيك السيارات	**332**	**57.998.504.46**	**13.73**
التجارة	**305**	**54.260.209.43**	**12.84**
الصناعة	**267**	**43.306.855.11**	**10.25**
الصناعة التقليدية والمهن الحرة	**218**	**36.541.984.36**	**8.65**
الإعلام الآلي	**173**	**31.682.653.06**	**7.50**
المجموع	**2491**	**422.285.016.30**	**100.00**

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

من خلال الجدول يتضح لنا تنوع المشاريع التي تتضمنها القطاعات الممولة من طرف صندوق الزكاة ، والموزعة على العديد من القطاعات الحيوية منها خدمات الإنتاج التي يسهل توزيعها وتسويقها، كما نجد قطاع الخدمات والذي يعتبر من أكثر القطاعات من حيث الاستثمار لسهولة طبعه، كما أن هناك المشاريع الفلاحية والموزعة على الزراعة والإنتاج الحيواني المنحصرة أساسا في القرى والأرياف ، إضافة إلى الصناعات التقليدية والمهن الحرة التي تقوم على أساس القدرات والمهارات المهنية والحرفية للأفراد والذي يمثل طابع تراثيا وحضاريا ويسهل تسويقه وخاصة في المعارض والمجالات السياحية، كما نجد قطاع الإعلام الآلي لفئة الطلاب وخريجي الجامعات كإنشاء مراكز الانترنيت، إضافة إلى مشاريع أخرى لذوي الخبر المهنية لإبراز طاقاتهم في مختلف القطاعات . ولعل السبب في هذا الترتيب هو أن المستثمرين وأغلبهم من فئة الشباب المتحصل على شهادات جامعية

يرغبون في الاستثمار في المشاريع التي يكون ربحها أسرع وأفضل، لتسديد القروض التي تؤخذ من صندوق الزكاة والتي ترد إلى بنك البركة الجزائري في مدة متفق عليها عند الحصول على القرض، حتى تكون هناك استفادة متتابعة لهذه الأموال من طرف أشخاص آخرين، ومما يساهم في إقبال الشباب على هذه المشاريع كونها بدون فائدة .

ومما سبق نلاحظ أن قطاع الإنتاج استحوذ على حصة الأسد من المشاريع بـ 470 مشروع بتكلفة **65.431.305.56 دج**، تليها قطاع الفلاحة بـ 365 مشروع بتكلفة **65.519.076.05 دج** وهذا القطاع يستخدم أكبر عدد من اليد العاملة وهو الهدف الذي أنشأ من أجله صندوق الزكاة، إلا أن قطاع الخدمات خصصت له أكبر تكلفة بـ **67.544.428.22 دج** وبحصة 361 مشروع ، كما تم الاهتمام بقطاع الأشغال العمومية وميكانيك السيارات وقطاع التجارة وهذا في إطار الإستراتيجية العامة للصندوق لتوظيف البطالين الذين لا يملكون الشهادات حيث خصصت لهما على التوالي 332 و 305 مشروع. كما تم تخصيص 267 مشروع لقطاع الصناعة بتكلفة **43.306.855.11 دج**، و 218 مشروع لقطاع الصناعات التقليدية والمهن الحرة بتكلفة **36.541.984.36** دج، وفي الأخير نجد قطاع الإعلام الآلي الذي هو منحصر لدى فئة الطلاب وخريجي الجامعات بـ 173 مشروع بتكلفة **31.682.653.06 دج**.

لذا نلاحظ اختلاف التمويلات بين مختلف القطاعات ليستقر عند المشاريع الأكثر مردودية والأكثر توظيفا للأشخاص، أما فيما يخص الولايات التي استفادت من هذه المشاريع فنجد أن الولايات الأكثر استفادة هي الأكثر مساهمة في الحصيلة الإجمالية . وهذا يندرج في إطار مساعدة الطبقات المقصاة اجتماعيا ونقلهم من أشخاص عاطلين عن العمل وطالبين للمساعدات إلى أشخاص مانحين لها عن طريق تحويلهم من متصدق عليهم إلى متصدقين.

المطلب الثالث: اقتراحات لتفعيل نشاط صندوق الزكاة الجزائري للحد من ظاهرة الفقر

كل ما تم ذكره عن نشاط صندوق الزكاة الجزائري، ومحاولة من المسئولين التخفيف من حدة الفقر على المجتمع الجزائري، إلا أنه يبقى بعيدا عن الآمال المرجوة منه، لذا نقدم بعض الاقتراحات لتفعيل نشاط الصندوق.

1- النتائج المحققة من طرف الصندوق

لقد عمل مسيرو صندوق الزكاة منذ إنشائه على إنجاحه وتحقيق نتائج طيبة ومن بين النتائج التي حققها الصندوق ما يلي :

- ترسيخ فكرة الصندوق في أذهان المواطنين (فقراء ومساكين).

- اقتناع متزايد بضرورة تنظيم الزكاة جمعا وتوزيعا .
- اقتحام الفكر الزكاتي عالم الإعلام (جرائد، مجلات، إذاعة وتلفزيون ....).
- حقق أكبر تنظيم تطوعي في الجزائر (48 لجنة ولائية، أكثر من 500 لجنة قاعدية، أكثر من 14000 خلية مسجد وتسخير أكثر من 90000 متطوع).
- عقد عدة اتفاقيات تعاون مع بنك البركة، اتحاد التجار والحرفيين واتحاد الفلاحين .
- إحصاء أكثر من 170000 عائلة فقيرة .
- إيصال الزكاة لما يفوق 70000 عائلة فقيرة .
- تقديم قروض حسنة لأكثر من 3400 مشروع مصغر .
- تطور حصيلة الزكاة بكل المديريات .

2- العراقيل التي تواجه عمل صندوق الزكاة الجزائري

- يواجه مشروع صندوق الزكاة الجزائري عراقيل وصعوبات كثيرة كأي تجربة حديثة، ولعل أكبر مشكل يواجه المشروع مع انطلاقه الأولي يتعلق بكيفية تفعيل عمله وكذا كسب ثقة المزكين التي تشكل حاليا أهم رهان، ذلك أن عامل الثقة مهم في مثل هذه النشاطات وكذا القدرة على إقناع المزكين بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق، بالإضافة إلى جهل أغلبية الجزائريين لفقه الزكاة وأحكامه.

- ارتباط حصيلة الزكاة لدى الجزائريين بمناسبة عاشوراء، حيث تجمع الحصيلة في مثل هذا الوقت من السنة في حين تصل حد الجفاف في الأشهر الأخرى .

- الحملة الإعلامية للصندوق تفتقد إلى الجدية والانتظام في تطبيق الإستراتيجية والاستغلال الرشيد للفرص المتاحة، وعدم الاعتماد على الوسائل الإعلامية ذات الانتشار الواسع والتأثير البالغ بصفة سنوية وهذا لعدم وجود مبالغ هامة، خاصة أنه من بين أهداف الحملة ترسيخ سنوية الزكاة، ومن النتائج السلبية لعملية التحسيس جعل الفقير ينتظر الإعانة قبل أن يتقدم الغني بزكاته بالإضافة إلى تهرب أغلب التجار من دفع الزكاة بحجة الضرائب التي تفرض على الأموال الخاصة، وتبقى الضرائب وصندوق الزكاة المعادلة الصعبة، وهذا ما يؤثر على حصيلة جمع أموال الزكاة، خاصة وأن المزكي يعتبر النواة الرئيسية في هذا المشروع إلى جانب الحملات المعادية والمشككة في صندوق الزكاة خاصة وأن التجربة حديثة ويمكن أن تقتل في مهدها .

- ارتفاع عدد الفقراء والعاطلين عن العمل خاصة في السنوات الأخيرة في المجتمع الجزائري، يعد من أبرز المشاكل التي تواجه القائمين على الصندوق.

3- الآفاق المستقبلية لصندوق الزكاة الجزائري لمكافحة الفقر

من أهم الآفاق المستقبلية لصندوق الزكاة الجزائري نذكر ما يلي:

3-1- وضع قانون الزكاة: هناك مشروع تسعى إليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف يقضي بتقنين الزكاة اقتداء ببعض الدول الإسلامية، والتي حققت نجاحات هامة في هذا المجال، وكذا إقامة هيئة الزكاة قائمة بذاتها في الجزائر[1].

3-2- خصم الزكاة من أموال الضرائب: من آفاق المشروع إحداث تكامل بين مؤسسات الضرائب ومؤسسة الزكاة بإعفاء التجار الذين يدفعون الزكاة من الرسوم الضريبية، أي منع الإزدواج الضريبي داخل الدولة الواحدة تيسيرا على من يؤدون الزكاة وتشجيعا لهم على القيام بهما معا، بدل التهرب منهما معا أو دفع مبالغ إحداهما والتحجج بذلك لعدم دفع الثاني، وهذا المطلب لا يخص أغنياء الجزائر كما يسعى الصندوق الجزائري إلى عقد عدة اتفاقيات مع كل الاتحادات المهنية المتواجدة عبر التراب فقط فقد دعا الخبراء والعلماء المشاركون في الندوة الثالثة عشر لقضايا الزكاة المعاصرة، التي عقدت في الخرطوم في أفريل 2004 حكومات الدول العربية والإسلامية إلى تعديل قوانين الضرائب بما يسمح بخصم الزكاة من مبالغ الضريبة بجانب عدم إخضاع الزكاة لتأثيرات العولمة بأن تظل واجبا دينيا يتحتم على الأفراد القيام به في حالة عدم صدور القوانين المنظمة لها [2].

3-3- حث المؤسسات الوطنية للمساهمة في تدعيم أداء الصندوق: كالاتحاد العام للمقولين الجزائريين الخواص منهم والعموميين والإتحاد العام للصيادين، ومؤسسة سيم، وهذا لاستهداف طبقة المزكين الكبار وكذا استقطاب جزء من زكاة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، وبالتالي زيادة موارد الصندوق للوصول إلى دولة لا يعيش فيها أي محتاج أو فقير، ومن خلال التوزيع الاستثماري الذي يساهم في توجيه أموال الزكاة إلى نشاطات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وذلك بتوفير مناصب شغل من خلال مؤسسات صغيرة لخلق إنتاج دائم ومستمر، وبالتالي وضع حد للفقر والبطالة.

3-4- محاربة الأمية والاهتمام بالتعليم: بعد بلوغ الأمية نسبا عالية ومهولة وتدني المستوى التعليمي تبين أن أغلب الأميين العرب فقراء وأن نسبة التسرب المدرسي وترك مقاعد الدراسة ترتفع كلما كانت الأسر فقيرة ومحتاجة، ولهذا فعلى صندوق الزكاة الجزائري أن يخصص مبالغ معتبرة للإنفاق على

---

[1] – وثائق مقدمة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف .

[2] – أخبار الزكاة: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الندوة الثالثة عشر لقضايا الزكاة المعاصرة: الخرطوم ، 2004، **WWW.ISLAMICFI.COM**.

العلم والتعليم ومحاربة أمية الأمة التي لم تجلب لها إلا الفقر، ويمكن للجزائر أن تقتدي في هذا المجال بديوان المجال السوداني الذي ساهم في مجال التعليم بمبالغ معتبرة حيث بلغ صرف الديوان على هذا القطاع على سنة 2004 مبلغ 814 مليون دينار لكفالة 21000 طالب وطالبة ، بالإضافة إلى مشروع دعم الأقساط المدرسية الذي يهدف إلى تقديم المساعدات المالية للطلبة المحتاجين في المدارس الرسمية وشبه المجانية في بيروت والمناطق الأخرى بحيث يعمل الصندوق على دفع رسوم الدراسة عن الطالب[1].

3-5- تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية والرعاية الصحية

وهي المجالات التي من شأنها تحسين ظروف معيشة ملايين الفقراء الجزائريين والحفاظ على صحتهم ففي السودان مثلا أسهم ديوان الزكاة خلال سنة 2004 في دعم مشروعات التنمية الاجتماعية والخدمية بمبلغ 409 مليار دينار سوداني لمشروعات التنمية الاجتماعية .

أما عن المشاريع الصحية فتمثلت في دعم المستشفيات الحكومية التي يؤمها الفقراء والمساكين وذلك بشراء أجهزة طبية، إضافة إلى توفير الدواء والصيدليات الشعبية للزكاة حيث كانت للديوان تجربة رائدة في توفير الدواء للفقراء والمساكين وذلك عن طريق التعامل مع الصيدليات الشعبية العامة على أن يسلم المريض الدواء وفق تصديقات من الديوان ثم يقوم بتسديد المبالغ للصيدلية، ثم تطورت التجربة فأنشأ الديوان أكثر من 35 صيدلية شعبية توفر الدواء مجانا للفقراء والمساكين بتكلفة بسيطة لكافة المواطنين، وتوفير الدواء لبعض الأمراض المستوطنة مثل الدرن والسحائي ودعم صندوق الدواء لمرضى الكلى والسكري[2].

3-6- محاربة الفقر وتحويل الفقراء إلى منتجين

إن غياب الإستراتيجيات الواضحة لمكافحة الفقر أفشل أغلب المساعي الحكومية والشعبية لاحتواء الفقر وتحويلهم إلى عوامل بناء بعد انتشالهم من براثن الحرمان والفاقة دون الاتكال المبالغ فيه على وعود الدول الغنية والتي اعترف أنمين عام الأمم المتحدة أنها لم تف بها وعجلت في فشل الهيئات الدولية في محاربة الفقر لغياب استراتيجيات واضحة لدى الدول الفقيرة[3].

وقد خطت عدة دول عربية خطوات معتبرة في استراتيجيتها لمحاربة الفقر باستخدام أموال الزكاة فقد قام ديوان الزكاة بالسودان بتمليك وسائل الإنتاج لتحويل الأسر الفقيرة من ذلة السؤال والتواكل إلى رحابة العطاء والإنتاج، مخصصا نسبة 20 % من نصيب الفقراء والمساكين لتمليك وسائل الإنتاج،

---

[1] – سالمي جمال: مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] – سالمي جمال: مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] – حسن القمحاوي: الأمم المتحدة ، فشلنا في معالجة الفقر والحرمان، **WWW.ISLAM-ONLINE.NET**.

تتنوع حسب طبيعة وبنية كل منطقة وحسب ظروف الأسرة لتشمل كلا من المشاريع الفرديـــة مثـــل ماكنات الخياطة وأكشاك بيع الخضار والنفايات ونقل المياه ومشاريع تربية الدواجن والأنعام[1]

إلى جانب ذلك هناك آفاق أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- تنصيب البرنامج المعلوماتي المحلي لتسيير الزكاة جمعا وتوزيعا وإحصاءا .
- تدعيم موارد الصندوق بجمع وتوزيع الصدقات والكفارات والنذور.
- إنشاء الشبكة الإلكترونية الوطنية لصندوق الزكاة.
- اعتماد الحوالة الإلكترونية لاستحقاق الزكاة.
- إنشاء الديوان الوطني للزكاة .
- اعتماد فكرة الاختيار التطوعي لاقتطاع الزكاة من المصدر.
- الوصول إلى جمع وتوزيع 1000مليار سنتيم من زكاة المال في السنة.
- جمع وتوزيع ما يفوق 50 من الزكاة الحقيقية للجزائريين.
- جمع وتوزيع ما يفوق 50 من الزكاة الحقيقية لزكاة الزروع والثمار والثروة الحيوانية.
- جمع وتوزيع أكثر من 200 مليار سنتيم من زكاة الفطر سنويا.
- توزيع أكثر من 100000 قرض استثماري.

ولتحقيق هذه المقترحات لا بد من توفر ما يلي:

- الانتقاء الجيد للعاملين في صندوق الزكاة.
- ترسيخ فكرة صندوق الزكاة للجزائريين.
- الإرادة القوية لتفعيل نشاطات صندوق الزكاة.
- الإخلاص والتفاني في العمل وابتغاء وجه الله تعالى.
- النقد الذاتي البناء وقول الحق وتصويب الأخطاء.
- ضرورة التأطير الإداري النوعي لنشاطات الصندوق.
- ضرورة التميز المكاني لهياكل الصندوق.
- إشراك واسع للمجتمع المدني والتواصل المستمر مع المزكين باستعمال مختلف الوسائل.
- تقديم إعلام للزكاة يشتغل طوال السنة.

كما يمكن تقديم مقترحات لتفعيل صندوق الزكاة الجزائري بغية الزحف أكثر على الفقر والحرمان ومحاصرة توسعها الخطير.

خلاصة الفصل

[1] – سالمي جمال: مرجع سبق ذكره، ص 12.

إن مشاريع إنشاء صناديق ومؤسسات الزكاة في بعض الدول العربية والإسلامية يعتبر تجربة رائدة في مجال جمع الأموال وصرفها بطريقة رشيدة وفي إطار أحكام الشريعة الإسلامية حتى يستفيد منها مستحقيها كالفقراء والمساكين ،كما تعتبر وسيلة أثبتت في بعض الدول نجاحا في مجال التقليص من حدة الفقر، هذه الظاهرة التي لم تتمكن المؤسسات المالية الدولية من مكافحتها.

صندوق الزكاة الجزائري مؤسسة دينية واجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. و يمكن اعتبار الأوضاع الاجتماعية المتدنية عاملا ساهم في التفطن إلى دور الزكاة وأهمية المؤسسات القائمة على جمعها، ومنها انبثقت فكرة صندوق الزكاة بهدف القضاء على البطالة والفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفئات المحرومة، وقد مر إنشاء صندوق الزكاة بعدة مراحل إلى أن وصل ما عليه اليوم من هياكله المركزية، والولائية والقاعدية، وتحديد أهدافه الرئيسية ، واتخاذ الإجراءات المنظمة لعمله. حيث يعمل صندوق الزكاة على تنظيم الزكاة جمعا وتوزيعا بشكل أكثر عدالة على الأصناف التي ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم، ومن أهم هذه الأصناف الفئات الفقيرة في المجتمع.

من خلال دراستنا لحصيلة الزكاة حسب التقارير الرسمية، تبين أن حصيلة الزكاة في الجزائر في ازدياد مستمر، وهذا بعد تنظيم جمعها من طرف صندوق الزكاة، ورغم أن هذا الأخير يعتبر فتيا، إلا أنه بدأ في كسب بعض الثقة في نفوس المزكين، ولكي يصل صندوق الزكاة الجزائري إلى ما وصلت إليه صناديق ومؤسسات الزكاة في الوطن العربي والإسلامي، يجب تضافر الجهود من مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة وحتى المواطنين، فكلما كان عدد المزكين كبيرا كان عدد الفقراء في تناقص.

خاتمة عامة

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المشاكل التي تواجه الشعوب والمجتمعات، منذ أن وطأت قدم الإنسان على وجه الأرض، فالفقر له آثار مدمرة للدول والمجتمعات، وليس من الغريب أن يؤدي الفقر بالإنسان إلى التخلي عن قيمه من أجل العيش والذي سبيله الحصول على المال، خصوصا في زمن بات فيه المال كل شيء، حيث يسيطر الاتجاه المادي على عقول الناس وأصبح شغلهم الشاغل هو جمع المال بأي طريقة وكيفية، وزيادته وتكديسه في البنوك.

إن معظم الدول المتخلفة أغفلت في اقتصادياتها المتعلقة بالتنمية في مراحلها الأولى على جانب الفقر، فقد كان اهتمامها يرتكز على ظاهرة التخلف وإيجاد الحلول السريعة للخروج منه، إلا أنها فيما بعد بدأت تولي ظاهرة الفقر اهتماما خاصا. لأن استراتيجيات التنمية تركت نتائج وآثار سلبية على

المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، ويعود السبب إلى إهمال عوامل عديدة عند إرساء هذه الاستراتيجيات .

ومع مطلع الثمانينات عرفت ظاهرة الفقر منعرجا بتحول مفهوم التنمية، الذي أصبح يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وخاصة الفقراء منهم، كي يساهم هؤلاء في تقدم المجتمع بفضل عطائهم إذا لم يتغير نمط حياة الفرد ماديا ومعنويا، لذا أصبح يؤخذ بعين الاعتبار مؤشر التنمية البشرية إلى جانب المؤشرات الأخرى، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، وتعمل التنمية المستدامة على الاهتمام بالجانب الاجتماعي بشكل خاص.

إن الجزائر من بين الدول التي تدهورت بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وبصفة خاصة منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، فقد أصبحت ظاهرة الفقر سمة أساسية تميز المجتمع الجزائري، ولم تنج منها حتى الفئة المتوسطة، حيث أن المنهجية المتخذة لمناصرة الفقراء تعكس مختلف مكونات تشخيص وتقييم الوضعية الوطنية لمحاربة الفقر.

ولا تزال الأمة بخير ما لم تقطع الصلة بالله تعالى، والذي سطر للبشرية منهاج للحياة صالح لكل زمان ومكان، وقد مرت الدولة الإسلامية بأوج عطائها عندما كانت تطبق شريعة الله عز وجل، وعرفت لفترة زمنية طويلة دون أي فقير، ففي عهد عمر بن عبد العزيز لم تجد الدولة الإسلامية أين تضع أموال الزكاة. فالزكاة لها دور كبير في تنشيط وتنمية المجتمع العربي والإسلامي في كافة المجالات وخاصة الاجتماعية، فالزكاة لها دور أساسي في السياسة المالية للدولة من خلال تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار، وتكييف نمط الاستهلاك بتوفير القدر اللازم من السلع والخدمات التي تكفل مستوى لائق للمعيشة. ففي الإطار العملي فإن هناك دول عربية اعتمدت تنظيم الزكاة جباية وتوزيعا من خلال القوانين والتشريعات والتعليمات الإدارية والتنفيذية الخاصة بفرضية الزكاة، غير أن هذه الدول لا تتجاوز نصف عدد الدول العربية . فلا يجب إغفال دور مؤسسات الزكاة في الدول العربية والإسلامية.

إن تجربة الزكاة في الجزائر تعتبر تجربة فتية حديثة النشأة، فلا يمكن تقييم أو نقدها بشكل موضوعي لغياب الإحصائيات الدقيقة والمتابعات الميدانية الجادة، فإن عدد الفقراء لم يبلغه الأثر الإيجابي للزكاة وما تزال فئات عريضة من المواطنين في انتظار أموال الزكاة لعلها تنتشلهم نهائيا من الفقر.

ولكن مع كل الكلام النظري والرؤية العلمية لدور الدولة أو المؤسسات الخاصة، أو الجهود الفردية إلا أنه لم يتم القضاء على الفقر أو التقليل منه بفضل أموال الزكاة، ويمكن تحديد جملة من الأسباب سيتم حصرها فيما يلي:

– تدني مستوى الالتزام الديني، وضعف الوازع، وغياب الوعي، ولعل محاولات التفلت العقائدي يندرج ضمن هذا السبب، فقد استطاع الغرب الدخول إلى نفوس بعض المسلمين وتفريغ العبادات من محتواها لديهم.

– ضعف مستوى التعليم عموما، والجهل بأحكام الشريعة بوجه خاص، وبأحكام الزكاة بوجه أخص.

– سوء العمل والتطبيق للنصوص الفقهية، إذ تتردد على الألسنة خلافات فقهية مؤداها إسقاط الزكاة عن بعض الزروع والثمار، وكذلك إسقاط الزكاة عن المجوهرات الثمينة وعن السيارات الفخمة، بدعوى الاستهلاك الشخصي والحاجات الخاصة التي ليس لها ضوابط.

– الطرق التقليدية في توزيع الزكاة، دون الاهتمام بشؤون الفقراء والمحتاجين تأهيلا علميا، وتدريبا عمليا ورعاية صحية.

– تشعب طرق الإنفاق، وتنوع أساليبها بين الأفراد والمؤسسات المختصة.

– المشكلات الإدارية داخل مؤسسات الزكاة من نقص في القوى البشرية ذات الخبرة المحدودة والمعرفة الفقهية، وتدني الخبرة الاقتصادية وعدم الكفاءة الإدارية.

– عدم فاعلية عقوبات الممتنعين عن أداء الزكاة، والمقررة في القوانين واللوائح والأنظمة في بيوت الزكاة المستمدة من الشريعة.

– ضعف الثقة بالعالم العربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فعلى سبيل المثال تبلغ استثمارات الأموال العربية في الدول الغربية 800 مليار دولار فالمستثمر خارج حدود وطنه غير مهيأ لنفع أبناء بلده.

– تدني مستوى الثقة بالمؤسسات والمنظمات الخيرية، وضعف المصداقية لدى الكثير منها.

النتائج

– غياب النمو المستمر في القطاعات الإنتاجية العمومية والخاصة يهدد الانسجام الاجتماعي، ويبقي عدد مناصب الشغل المستخدمة ضعيفا، خاصة وأن أغلبها مناصب شغل مؤقتة.

– كافة المؤشرات الإحصائية تكشف عن ظاهرة الإفقار المنتشرة في الجزائر، منذ تخلي الدولة عن التزاماتها وعن هشاشة فئات متزايدة من السكان.

– موضوع التنمية في الدول النامية اقتصر على موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان وليس على البناء المتواصل.

– بالرغم من تبني إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها.

– عدم متابعة الدولة للمساعدات والإمدادات التي تقدمها ضمن البرامج الحكومية لمساعدة الفئات الأكثر تضررا ما أدى إلى عدم وصولها إلى مستحقيها.

– لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من الاهتمام بالجانب الاجتماعي، بتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين مستوى المعيشة والتعليم والاهتمام بالجانب الصحي، إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، كما لا ننسى ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية.

– الجزائر تمتلك كل الإمكانيات والمقومات التي تمكنها من مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

– التأخر في إنشاء مؤسسة الزكاة رغم الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في مكافحة الفقر.

– يجب الاستثمار في العنصر البشري لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر.

– وجود عدة عراقيل وتحديات تقف دون تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقرفي الجزائر.

– مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر هزيلة وهشة خاصة ما يتعلق بالجانب الاجتماعي.

– إن النتائج التي توصلت إليها الجزائر في مجال التنمية المستدامة، مهما كانت إيجابية فهي هشة، فلا تزال فوارق كبيرة بين سكان الأرياف والمدن وبين مختلف الفئات.

– صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، كما تهدف هذه المؤسسة إلى إحياء فريضة الزكاة وغرسها في معاملات المسلمين بما يحقق التعاون والتضامن الاجتماعيين.

– الزكاة عبادة فردية ونظام اجتماعي في آن واحد، لها آثار كثيرة في المجتمع، وتقوم بتحقيق الضمان الاجتماعي بشكل كامل وشامل.

– الزكاة من أهم الوسائل المالية للدول المسلمة التي تستخدمه في إعادة توزيع الدخل وتقليم التفاوت بين أفراد المجتمع وتحقيق مستوى الكفاية.

– الزكاة علاج فعال للمجتمع لأنها تحقق التآلف والإخاء وتزيح العداوة والبغضاء من القلوب، وهذا متوقف على مدى استجابة الأغنياء لدفع زكاة أموالهم.

– الزكاة تخلق طاقات إنتاجية، إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة، وبذلك يتم تدريجيا القضاء على البطالة ومنه القضاء على الفقر.

– الزكاة لها دور كبير في مكافحة الفقر.

– للزكاة دور كبير في القضاء على الآفات الاجتماعية مثل التسول وتشجع الشباب على العمل والزواج.

– الزكاة تؤدي إلى تقليل الفوارق بين أفراد المجتمع.

– حصيلة الزكاة في الجزائر في ازدياد مستمر، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن الحصيلة المرجوة مقارنة مع تعداد السكان.

– عدد العائلات المستفيدة من الزكاة في ارتفاع مستمر.

– لا يمكن تقييم أو نقد تجربة الزكاة في الجزائر بشكل موضوعي لتجربتها الفتية وغياب الإحصائيات الدقيقة والمتابعات الميدانية الجادة، فإن عدد الفقراء لم يبلغه الأثر الإيجابي للزكاة وما تزال فئات عريضة من المواطنين في انتظار أموال الزكاة لعلها تنتشلهم نهائيا من الفقر.

التوصيات والاقتراحات

– إن للجزائر من الإمكانيات الطبيعية والبشرية ما يجعلها ضمن الدول المتقدمة الأمر الذي يستدعي منا جميعا نشر ثقافة العمل والاجتهاد وعدم الاعتماد على الغير.

– زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان المادي والمعنوي للفئات الاجتماعية الهشة، خاصة في الأرياف مع صيانة حقوق الأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة كالمعوقين وذوي الحاجات الخاصة.

– يجب توجيه مساعدات الدولة أكثر للأسر المحتاجة بعد إحصائها وتطهير قوائم المستفيدين الغير الشرعيين.

– يجب على الدولة إن أرادت القضاء على الفقر أن تضع إستراتيجية شاملة ذات أمد طويل، وليس الاعتماد على حلول قصيرة المدى ومؤقتة.

– خلق مصادر مالية متنوعة والكف عن الاعتماد على مورد واحد وهو البترول.

– تسطير سياسة تنموية مستديمة، تتكفل بالجانب الاجتماعي في المجتمع.

– مراجعة الأجهزة الاجتماعية التي تم وضعها في حالات ظرفية خاصة والتي أصبحت غير مجدية.

– فتح المجال للمنظمات الغير حكومية للقيام بدورها في مكافحة الفقر.

– إعادة النظر في برامج التشغيل.

– خلق برامج تنموية مستديمة للمشاريع التي تهدف إلى زيادة فرص العمل، داخل كافة القطاعات للتخفيف على الضغوط المالية على الاقتصاد الوطني.

– يجب على الدولة انتهاج منهجية بين جميع القطاعات، ترمي إلى تحقيق انسجام أفضل بين تحرير الاقتصاد والنمو الاقتصادي، وبين سياسة اجتماعية مستديمة.

– يجب التركيز على استخدام التقنيات المعلوماتية لإرساء بناء موحد للمؤسسات الزكوية ليسهل منه خلال تبادل المعلومات.

– تكوين مختصين وخبراء في صندوق الزكاة لتوعية الجزائرين وتعريفهم بصندوق الزكاة والدور الذي يمكن أن يلعبه في المجتمع.

– لكسب ثقة المزكين من خلال فهم آلية جمع الزكاة وتوزيعها والقدرة على شرح هذه الآلية وتبليغها للناس، يجب بذل جهود كبيرة من عدة أطراف كأئمة المساجد والعلماء والأساتذة الباحثين ورجال الإعلام.

– ينبغي أن تتحمل الدولة مسؤولية جباية الزكاة وإنفاقها على مصارفها المحددة شرعا حتى تتمكن من أداء وظائفها في المجتمع .

– يجب الاستفادة من تجارب الزكاة التي أثمرت في الدول الإسلامية.

– يجب تكوين لجنة لدراسة ومتابعة القروض الحسنة المقدمة من طرف الصندوق.

– إنشاء قانون للزكاة الذي من خلاله يصبح دفع الزكاة إجباري.

– خصم أموال الزكاة من الضرائب.

وفي الأخير فإن هذا البحث تكملة للبحوث في مجال مكافحة الفقر وإيجاد أساليب وطرق ناجعة للقضاء عليه في ظل التنمية المستدامة، والتي تحث على عدم نسيان الأجيال القادمة ومن بين هذه الأساليب اعتمدنا في دراستنا على الزكاة، التي تعتبر ثالث أركان الإسلام وهي مقترنة بالصلاة في كتاب الله تعالى، وهي فريضة يجب أدائها والمحافظة عليها، لأنها توضع في يد الله قبل أن توضع في مؤسسة الزكاة، وهي تنمية حسية للمال ويجب إعطائها مكانتها في البحث العلمي من خلال تدريسها والحث عليها في المدارس والجامعات، لإرساء مبدأ الأخوة والمساواة بين أفراد هذا المجتمع المسلم الذي نعتز بالانتماء إليه.

المراجع:

اللغة العربية:

القرآن والحديث والتفسير:

– القرآن الكريم .
– ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار البيان العربي، القاهرة .
– صحيح البخاري: دار الفكر، بيروت، 2006.
– صحيح مسلم: دار الكتاب العربي، بيروت، 2005 .
– محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت.

– عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تيسسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، دار الفجر للتراث، الأزهر، القاهرة، ج 1.

الـــكتـــب

– ألن درننج: الفقر والبيئة، الحد من دوامة الفقر، ترجمة محمد صابر، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 1991.

– اسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنة، علي غربي: عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، النزهة الجديدة، القاهرة، 2003.

– أنطوان حداد: الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة، دون سنة نشر.

– إبراهيم توهامي وآخرون: العولمة والاقتصاد الغير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، 2004.

– أسامة الخولي: البيئة والتنمية المستدامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبو ضبي، 2002.

– ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج6، 1993.

– ابن قدامة المقدسي المغني: المجلد الثالث، دار المنار، القاهرة، ط 3، 1367 هـــ .

– أحمد سلامة عابدين: الموارد المالية في الإسلام، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1989.

– ابن سالم، أبو عبيدة القاسم: الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة 1975.

– بيترس هيلر ، سانجيف جوبتا: تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية، مجلة التمويل والتنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي، جوان 2002.

– باتر محمد علي وردام: العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأردن، الأهلية للإنتاج والتوزيع، 2003.

– البشير عبد الكريم: الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر ، مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، 2004.

– محي محمد مسعد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

– ميشيل تشوسو دوفيسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجي، ط 2 ، 2000.

– مصطفى كمال طلبة: مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ضبي، 2001.

- محمد بن صالح العثيمين: الجامع لفتاوى الزكاة، دار البيان العربي،الأزهر (القاهرة)، 2006.
- محمد علي الفاروق التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،ج3 ، 1972.
- محمد بن عبد الله الشباني: زكاة الأموال، دار عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط 1 1997 .
- محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: المالية العامة والنظام المالي المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2000.
- مسدور فارس: الزكاة في الجزائر، من أين وإلى أين ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، أكتوبر 2005.
- مسدور فارس: ملخص استثمار جزء من أموال الزكاة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004.
- محمود أبو السعود: خطوط عريضة في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة المنار، الكويت- منذر قحف : القطاع العام الاقتصادي ودوره في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، جدة: البنك الإسلامي للتنمية،1989.
- منذر قحف: تحصيل وتوزيع الزكاة في المملكة العربية السعودية- محمد صخري، دور الزكاة في تنشيط حركية رأس المال،طبعة الرباط المغرب،1994.
- منذر قحف: الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، ط 1، 1979، ص 211.
- محمد بن إبراهيم السحيباني: أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، 1990.
- محمد عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، ط 2، القاهرة، 1986.
- على وهب: خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.
- عبد الحميد براهمي: العدالة الاجتماعية والتنمية في الأقطار العربية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1975.
- عبد المجيد بوزيدي: التنمية البشرية في الجزائر، 2007.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط : التنمية المستدامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- عبد الرحمن بن محمد بن عوض الجزيري: النظام المالي الاسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان ، 2005.

- عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط 1، 1997.
- عثمان حسين عبد الله: الزكاة والضمان الاجتماعي الإسلامي، المنصورة، دار الوفاء، 1989.
- عوف محمود الكفراوي: النظام المالي الاسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية،ط2، مصر،2003.
- عمر صخري: تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- عبد الله طاهر: حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط 1، 1989.

- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008.
- سيد سابق: تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2002.

- حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995.
- حسين حامد محمود: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، المملكة العربية السعودية، دار النشر الدولي للنشر والتوزيع، ط1، 2000،
- حسين عباس: أنوار المشكاة في أحكام الزكاة، مؤسسة الزكاة، الجزائر.
- فالكون جبلز وآخرون: اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- الفارس عبد الرزاق: الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .
- فريد كورتل وناجي بن حسين: تشخيص ظاهرة الفقر بالجزائر ودور الزكاة في مواجهتها، البليدة، 2004.
- فؤاء عبد الله العمر: نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، ذات السلاسل للطباعة والتوزيع، الكويت، 1984.

- وهبة الزحلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج 3، ط 4، 1977.

- التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر، الأمم المتحدة، 2004.

- نورالدين حامد: الفقر وغياب التنمية البشرية منبع أساسي للإرهاب ، بسكرة ، الجزائر .
- يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، دار رحاب الجزائر، ج 1 ، 1988.

- سامية مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع الديني، دار المعرفة ، القاهرة، ط 2، 1993.
- سيد محمد عبد الوهاب: دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكلة البطالة، ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، جويلية 2001.
- شوقي اسماعيل شحاتة: التطبيق المعاصر للزكاة .

الملتقيات والندوات الوطنية والدولية

- الطيب داودي: مؤسسة الزكاة كمحرك دافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية 2004.
- إبراهيم بختي، الطاهر خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموالرد المتاحة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2008.
- أخبار الزكاة: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الندوة الثالثة عشر لقضايا الزكاة المعاصرة الخرطوم ، 2004.
- يوسف مسعداوي وتاحانوت خيرة: الزكاة والمتغيرات الاقتصادية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية، 2004.
- صحراوي بن شيخة: دور دور التسويق في ترقية الصندوق، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004.
- علي غربي: عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2005.
- علي غربي: عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة ، الجزائرن 2002.
- فريد كورتل وناجي بن حسين: تشخيص ظاهرة الفقر بالجزائر ودور الزكاة في مواجهتها، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004.
- كماس محمد الأمين وآخرون: صناديق الزكاة الخيرية والمؤسسات الخيرية كمنهج رباني لتحقيق التنمية المستدامة في ضل العولمة والتشابك الدولي، قرص مضغوط، ضمن الملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي.

المنظمات والهيئات الدولية والوطنية:

- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: حصيلة الزكاة من سنة 2003 إلى سنة 2009.
- الديوان الوطني للإحصائيات حول مستوى المعيشة للأسر من سنة 1988 إلى 1995.
- الديوان الوطني للإحصائيات: 2005.

- منظمة الصحة العالمية: الصحة والتنمية المستدامة، جنيف، 2001.
- الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،2002.
- حسن القمحاوي: الأمم المتحدة ، فشلنا في معالجة الفقر والحرمان
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم، الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ، المجلد 1، 1996.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم، الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2003.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2000.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة 12، 1998.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: حقوق الإنسان والفقر المدقع، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 55، 1998.
- مكتب العمل الدولي: تقرير المدير العام للخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط 1، 2003.
- مؤتمر القمة العالمية للتنمية بجوهانسبورغ، الصفحة الرئيسية.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الدورة 13، 1999.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: حقوق الإنسان والفقر المدقع، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 55، 1998.
- لجنة الأمم المتحدة: 1997.
- وزارة التضامن.
- البشير عبد الكريم: الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر ، محاضرة الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة البليدة، 2004.
- الزكاة في الجزائر، من أين وإلى أين: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، أكتوبر 2005.
- ملخص استثمار جزء من أموال الزكاة: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004.

الجرائد والمجلات:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية.

- جريدة النهار الجديد.
- الشروق أون لاين .
- مجلة التمويل والتنمية: العدد 4، ديسمبر 2000، .
- بيترس هيلر ، سانجيف جوبتا: تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية، مجلة التمويل والتنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي، جوان 2002.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي: مقال بعنوان التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.
- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط: معهد التخطيط القومي، المجلد الرابع، العدد الأول، 2003.
- مبارك نوري بشير: الدور الاقتصاد للزكاة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 212، السنة 18، أكتوبر / نوفمبر 1998، ص 56.
- محمد هاشم عوض: الزكاة وموارد السودان الاقتصادية، مجلة الزكاة، السنة الأولى، العدد الثاني، السودان، 1992م.
- كمال رزيق: مقال بعنوان التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.
- صالح صالحي: دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني، مجلة رسالة السجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، عدد خاص بصندوق الزكاة، ﷺ.

الرسائل:

- كمال رزيق: ارساء مؤسسة الزكاة في الجزائر رسالة شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000.
- محمد طاهر قادري: آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
- بوعينة سليمة: ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003.
- بوساق كريمة: سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية، حالة الجزائر،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003.

الأنترنيت :

WWW.ISLAM-ONLINE.NET

WWW.ISLAMICFI.COM

اللغة الأجنبية :

- Laggoume Walid: « de L'état Entrepreneur a L'état Actionnaire » Revue Algerienne , N ° 1 ,1993 , p31.
- Benissad Hocine: Réforme Economique en Algérie , Algérie: o.p.u ,1993, p52.
- Banque Mondiale: « Rapport sur la Développement dans le Monde », 2004, W,B, W chington D,C , p17.

فهرس المحتويات

المحتويات	**الصفحة**
كلمة شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة.....	**أ - و**

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة الفقر	
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول: ماهية الفقر.....	**3**
المطلب الأول: تعريف الفقر.....	**3**
المطلب الثاني: الفقر من منظور الديانات.....	**6**
المطلب الثالث: خطوط الفقر ومؤشرات قياسه.....	**8**
المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للفقر وأسباب انتشاره.....	**15**
المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للفقر.....	**15**
المطلب الثاني: أسباب انتشار الفقر.....	**23**
المبحث الثالث: ظاهرة الفقر في الجزائر.....	**33**
المطلب الأول: واقع الفقر في الجزائر.....	**33**
المطلب الثاني: أسباب انتشار الفقر في الجزائر.....	**36**
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن ظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري.....	**42**
خلاصة الفصل.....	**50**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: التنمية المستدامة كسبيل لدعم مكافحة الفقر	
تمهيد.....	**51**
المبحث الأول: عموميات حول التنمية المستدامة.....	**52**
المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة.....	**53**
المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة.....	**56**
المطلب الثالث: الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة.....	**59**
المطلب الرابع: المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المستدامة والتحديات المفروضة عليها.....	**64**
المبحث الثالث: التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم العربي والإسلامي.....	**68**
المطلب الأول: استراتيجية التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم العربي والإسلامي.....	**68**
المطلب الثاني: المعوقات الرئيسية للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم العربي والإسلامي.....	**76**
المطلب الثالث: مجالات الدعم لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم العربي والإسلامي..	**81**
المبحث الرابع: واقع التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في الجزائر.....	**86**
المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر.....	**86**

المطلب الثالث: الاستراتيجيات المتخذة لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في الجزائر.....	**92**
المطلب الرابع: الحكم الراشد وأثره في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في الجزائر.....	**101**
خلاصة الفصل.....	**104**

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: فقه الزكاة وآثارها على المجتمع	
تمهيد.....	**106**
المبحث الأول: مفاهيم حول الزكاة.....	**107**
المطلب الأول: تعريف الزكاة.....	**107**
المطلب الثاني: مقومات الزكاة.....	**110**
المطلب الثالث: عناصر الزكاة.....	**112**
المبحث الثاني: شروط ومصادر الزكاة.....	**114**
المطلب الأول: شروط الزكاة.....	**114**

المطلب الثاني: مصادر أموال الزكاة.....	**117**
المبحث الثالث: مصارف الزكاة.....	**125**
المطلب الأول: الأصناف التي تجب فيها الزكاة.....	**125**
المطلب الثاني: الأصناف التي لا تجب فيها الزكاة.....	**129**
المبحث الرابع: آثار الزكاة.....	**130**
المطلب الأول: الآثار الاجتماعية.....	**130**
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية.....	**136**
المطلب الثالث: آثارها على الصعيدين النقدي والمالي.....	**146**
خلاصة الفصل.....	**150**

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: صندوق الزكاة الجزائري ودوره في مكافحة الفقر	
تمهيد.....	**151**

المبحث الأول: التجارب العربية والإسلامية في الزكاة.....	**152**
المطلب الأول: أسباب انشاء مؤسسات الزكاة.....	**152**
المطلب الثاني: مؤسسات الزكاة في العالم العربي والإسلامي.....	**155**
المبحث الثاني: نشأء صندوق الزكاة الجزائري.....	**166**
المطلب الأول: مراحل نشأء الصندوق	**166**
المطلب الثاني: تنظيم الصندوق	**168**
المطلب الثالث: المرحلة الإعلامية للصندوق	**173**
المبحث الثالث: دور صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر.....	**178**
المطلب الأول: تحصيل أموال الزكاة.....	**178**
المطلب الثاني: توزيع أموال الزكاة.....	**187**
المطلب الثالث: اقتراحات لتفعيل صندوق الزكاة الجزائري للحد من ظاهرة الفقر.....	**198**
خلاصة الفصل.....	**203**
الخاتمة.....	**211-206**
قائمة المصادر والمراجع.....	**218-212**
الملاحق.....	